النفط في العالم العربي

الدكتور...

نايف ابراهيم حسنات

الطبعة الأولى 2018



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية

2017/10/8011

إسم الكتاب: النفط في العالم العربي

إسم المؤلف: نايف ابراهيم حسنات

الواصفات: /الطاقة // الوقود الاحفوري/



الأردن- عمان

جوال: 962796296514

تلفاكـــــــس: 9626477877

E-mail: dar_janadria@yahoo.com

المقدمة

قال وزير الطاقة الامريكي ريتشاردسون سنة 1999" لقد كان البترول محور القرارات الأمنية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال القرن العشرين، والنفط كان وراء تقسيمات الشرق الأوسط إلى دويلات بعد الحرب العالمية الأولى. "

توي الوطن العربي على كميات هائلة من النفط تقدر بحوالي (415) مليار برميل اي بنسبة (7. 65 %)من احتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام البالغ (5. 724)مليار برميل. كما يقرب الاحتياطي من الغاز الطبيعي من (6. 17) ترليون متر مكعب اى (9. 61%)من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم البالغ (103) ترليون متر مكعب وذلك في مطلع عام1987 ويعتبر النفط عاملا من العوامل الهامة التي اعطت للوطن العربي مركزه الاستراتيجي بين التكتلات الدولية التي دخلت ميدان الصراع لتفوز بالسيطره على منابعه. ولكن ندرك اهمية ما يحتويه كل قطر عربي من احتياطي هذه المادة نورد :ان المملكة العربيه السعودية تحتل المركز الاول بين الاقطار العربيه " وربما بين اقطار العالم من حيث الاحتياطي اذا تحتوي (23.3%)من اجمالي احتياطي العالم وحوالي (35.7%)من مجموع احتياطي العربي للنفط وتليها دوله الكويت التي تحتوي على نحو (18.1%)من هذا الاحتياطي والجزائر (18.1%) والعراق(15.1%) وليبيا (8.3%)ودوله الامارات العربيه المتحده (6.4%)من اجمالي احتياطي النفط العربي هذا واما الانتاج فقد تطوره تطوراً سريعاً اذا يظهر من الاحصئيات ان انتاج الوطن العربي قد زادة بنسبه (14.1%)بين عامين 1970 _1975 هذا وما تجدر ملاحظته ان سوريه قد دخله باب الانتاج مؤخراً اذا بلغة انتاجها في عام 1985 حوالي 9224 الف

طن متري وبهذا تصبح نسبه انتاج الوطن العربي من النفط لعام 1985 حوالي 35%من المجموع العالمي

وعلى الرغم من هذا الانتاج الهائل لاقطار الوطن العربي لا انها لاتستهلك منهو سوا 13% فقط ويصدر الباقي الى الاسواق العالمية لاحظ خارطة رقم (26) وتدل الاحصائيات على ان اقطار اروبه الغربيه تستورد حوالي 88% من حاجتها من النفط من الاقطار العربيه وتستورد اليابان حوالي 42%من حاجتها من هذة الاقطار وتستورد الولايات المتحدة ما بقارب 16%من حاجتها من النفط من الوطن العربي.

ان النفط العربي هوعصب العالم واساس عمرانه ولذلك يحاول الجميع ان يكون له حصة من القرار السياسي والدولي لدول الخليج العربي التي تميزت بقياداتها الحكيمة والرزينة المحافظة على استقلالية القطاع النفطي العربي عن طريق اجراءات ورقابة حكومية وادارة رشيدة للمحافظة على هذا المورد الضخم الذي يرفد المليارات لاقتصادات الخليج.

تاريخ النفط

تم حفر أول بئر للنفط في الصين في القرن الرابع الميلادي أو قبل ذلك. وكان يتم إحراق النفط لتبخير الماء المالح لإنتاج الملح. وبحلول القرن العاشر، تم استخدام أنابيب الخيزران لتوصيل الأنابيب لمنابع المياه المالحة.

في القرن الثامن الميلادي، كان يتم رصف الطرق الجديدة في بغداد باستخدام القار، الذي كان يتم إحضاره من ترشحات النفط في هذه المنطقة. في القرن التاسع الميلادي، بدأت حقول النفط في باكو، أذربيجان بإنتاج النفط بطريقة اقتصادية لأول مرة. وكان يتم حفر هذه الحقول للحصول على النفط، وتم وصف ذلك بمعرفة الجغرافي ماسودي في القرن العاشر الميلادي، وأيضا ماركو بولو في القرن الثالث عشر الميلادي، الذي وصف النفط الخارج من هذه الآبار بقوله أنها مثل حمولة مئات السفن. شاهد أيضا الحضارة الإسلامية.

ويبدأ التاريخ الحديث للنفط في عام 1853، باكتشاف عملية تقطير النفط. فقد تم تقطير النفط والحصول منه على الكيروسين بمعرفة إجناسى لوكاسفيز، وهو عالم بولندي. وكان أول منجم نفط صخري يتم إنشائه في بوربكا، بالقرب من كروسنو في جنوب بولندا، وفي العام التالي تم بناء أول معمل تكرير (في الحقيقة تقطير) في يولازوفايز وكان أيضا عن طريق لوكاسفيز. وانتشرت هذه الاكتشافات سريعا في العالم، وقام ميرزوف ببناء أول معمل تقطير في روسيا في حقل النفط الطبيعي في باكو في عام 1861.

وبدأت صناعة النفط الأمريكية باكتشاف إيدوين دريك للزيت في عام 1859، بالقرب من تيتوسفيل - بنسلفانيا. وكان نمو هذه الصناعة بطيء نوعا ما في القرن الثامن عشر الميلادي. وكانت محكومة بالمتطلبات المحدودة للكيروسين ومصابيح الزيت. وأصبحت مسألة اهتمام قومية في بداية القرن العشرين عند اختراع محركات الاحتراق الداخلية مما أدى إلى زيادة طلب الصناعة بصفة عامة على النفط. وقد أستنفذ الاستهلاك المستمر الاكتشافات الأولى في أمريكا في بنسلفانيا وأونتاريو مما أدى إلى "أزمة نفط " في تكساس وأوكلاهوما وكاليفورنيا.

وبالإضافة إلى ما تم ذكره، فإنه بحلول عام 1910 تم اكتشاف حقول نفط كبيرة في كندا، جزر الهند الشرقية، إيران وفينزويلا، المكسيك، وتم تطويرهم لاستغلالها صناعياً.

وبالرغم من ذلك حتى في عام 1955 كان الفحم أشهر أنواع الوقود في العالم، وبدأ النفط أخذ مكانته بعد ذلك. وبعد أزمة طاقة 1973 وأزمة طاقة 1979 ركزت الحكومات على وسائل تغطية إمدادات الطاقة. فلجأت بلاد مثل ألمانيا وفرنسا إلى إنتاج الطاقة الكهربية بواسطة المفاعلات النووية حتي أن 70% من إنتاج الكهرباء في فرنسا أصبح من الفاعلات النووية. كما أدت أزمة الطاقة إلى إلقاء الضوء على أن النفط مادة محدودة ويمكن أن تنفذ، على الأقل كمصدر طاقة اقتصادي. وفي الوقت الحالي فإن أكثر التوقعات الشائعة مفزعة من ناحية محدودية الاحتياطي المخزون من النفط في العالم. ويظل مستقبل البترول كوقود محل جدل. وأفادت الأخبار في الولايات المتحدة في عام

(2004) أنه يوجد ما يعادل استخدام 40 سنة من النفط في باطن الأرض. وقد يجادل البعض لأن كمية النفط الموجودة محدودة. ويوجد جدل أخر بأن التقنيات الحديثة ستستمر في إنتاج الهيدروكربونات الرخيصة وأن الأرض تحتوي على مقدر ضخم من النفط غير التقليدي مخزون على هيئة نفط رملي وحقول بيتومين، زيت طفلي وهذا سيسمح باستمرار استخدام النفط لفترة كبيرة من الزمن.

وحاليا فإنه تقريبا 90% من احتياجات السيارات للوقود يتم الوفاء بها عن طريق النفط. ويشكل النفط تقريبا 40% من الاستهلاك الكلي للطاقة في الولايات المتحدة، ولكنه يشكل تقريبا 2% فقط في توليد الكهرباء. وقيمة النفط تكمن في إمكانية نقله، وكمية الطاقة الكبيرة الموجودة فيه، والتي تكون مصدر لمعظم المركبات، وكمادة أساسية في لعديد من الصناعات الكيمياوية، مما يجعله من أهم السلع في العالم. وكان الوصول للنفط سبباً في كثير من التشابكات العسكرية، بما فيها الحرب العالمية الثانية حرب العراق وإيران. وتقريبا 80% من مخزون العالم للنفط يتواجد في الشرق الأوسط، وتقريبا 62.5% منه في الخمس دول: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الكويت، إيران. بينما تمتلك أمريكا 3% فقط.

أولاً: أصل البترول

تَكَوّن البترول ـ الذي نستخدمه اليوم ـ منذ ملايين السنين، ولكن لا أحد يعلم تماماً كيف تكوّن هذا البترول، وما أصله. نحن نعلم أن البترول يوجد في قيعان

البحار القديمة، ويستقر الكثير منه الآن بعيدًا تحت سطح الأرض في المناطق البريـة، أو تحت قيعان البحار والمحيطات.

وتقول إحدى النظريات الخاصة بأصل البترول:

إن الزيت قد تكوّن من النباتات الميتة، ومـن أجـسام مخلوقـات دقيقـة لا حـصر لهـا. ومضمون هذه النظرية، أن مثل هذه البقايا ذات الأصل الحيواني أو النباتي، ترسبت في قيعان البحار القديمة، وترسبت فوقها المزيد من الصخور المحتوية على المواد العضوية نفسها، التـي تحملهـا الأنهـار لتـصب في البحـار. وقـد شـكلت هـذه المـواد العـضوية، المختلطة بالطين والرمال، طبقة فوق طبقة استقرت عـلى قـاع البحـار. ولأن الطبقـات القديمة قد دفنت تحت أعماق أبعد وأبعد، فقد تحللت المواد العضوية بفعـل الـوزن والضغط القائم فوقها. وهذا الضغط الهائل يولد أيضا الحـرارة. ومـن ثـمّ فإنـه بفعـل الضغط والحرارة، فضلا عن النشاط الإشـعاعي والتمثيـل الكيميـائي والبكتـيري كـذلك، تحولت المادة العضوية إلى مكونات الهيدروجين والكربون، التي تتحـول في النهايـة إلى المادة التـي نعرفهـا باسـم البـترول، ونـستخدمها للطاقـة. ومـن المعتقـد أن الطبقـات العديـدة المتراكمـة قـد كونـت الـصخور الرسـوبية المعروفـة، مثـل الـصخور الجيريـة والـصخور الرمليـة والـدولوميت، والـصخور الأخـرى التـي تكونـت مـن الجـسيمات الرقيقة الهشة، التـي التـصقت في كتـل صـلبة بفعـل الـضغط الهائـل الـذي يتولـد نتيجة تراكم هذه الصخور بعضها فوق بعض، وبعـض هـذه الـصخور كثيـف جـدًا لدرجة لا تسمح بنفاذ الزيـت والغـاز. أمـا بـاقي الـصخور، فهـي مـسامية، بحيـث تسمح للبترول والغازات الطبيعية المصاحبة بأن ترشح من خلالهـا. ويوجـد الزيـت

في باطن الأرض على شكل نقط دقيقه بين حبيبات الرمال والحجر الرملي وفي شقوق الحجر الحيرى، وليس صحيحًا ذلك المفهوم الخاطيء أن البترول يوجد على شكل بحيرات أو أنهار أو ينابيع.

وهناك عدة أنواع من التراكيب الجيولوجية، تصلح لتجميع زيت البترول الخام. وهناك شرطان أساسيان لاحتجاز هذا الزيت في الخزان الجوفي وعدم تحركه وهما:

1. لابد من وجود "مصيدة" تحتجز الزيت، وتمنع تحركه خلال الطبقة الحاملة له، وهذه المصيدة قد تكون واحدة من عدة أنواع سيرد ذكرها.

2. وجود حاجز من الصخور الصماء، يمنع هروب الزيت إلى طبقات أعلى، وتسبب الطبقات الصخرية التي تعلو التكوينات الحاملة للزيت ضغوطًا كبيرة تصل إلى آلاف الأرطال على البوصة المربعة، وتزيد من قوة هذا الضغط حركة انثناء الطبقات التي تصاحب تكوين التركيب الجيولوجي، والتي تكونت نتيجة للتحركات في القشرة الأرضية في الماضي السحيق، حيث حدثت انهيارات أو كسور في قيعان المحيطات بين الطبقات المسامية وغير المسامية.

وتتسبب الضغوط الهائلة في تحرك الزيت والغاز إلى طبقات أكثر مسامية، مثل الحجر الرملي والحجر الجيري. ويستمر تحرك الزيت خلال الطبقات المسامية في التركيبات الجيولوجية، إلى أن يصادف طبقة من الصخور الصماء غير المسامية، ولا يستطيع النفاذ منها فيبقى مكانه. وفي مثل هذه الأماكن يتجمع الزيت والغاز والماء.

ونتيجة كل ذلك، تكونت "مصائد" مناسبة لاحتجاز الزيت والماء وتجميعهما. وهذه المصائد هي المصدر الرئيس لاحتياطات العالم اليوم من البترول والغاز الطبيعي، وهي عادة ما تكون على مسافات بعيدة الأعماق.

وأغلب الأنواع المعروفة من مصائد الزيت:

- **التكوين القبوي:** هي طية أو انثناء إلى أعلى، في أطوار نمو الأرض، تكون على شكل قوس.

- **الفالق أو الانكسار:** وينتج عن كسر في طبقات الأرض أو في القشرة الأرضية، يترتب عليه انزلاق طبقة على طبقة، فتواجه حافة إحدى الطبقات الصالحة لتجمع الزيت، طبقة أخرى صماء، فتتكون نتيجة لذلك مصيدة مناسبة لاحتجاز الزيت وتجمعه، والمصائد الناشئة عن حركات الانثناء والفالق تعد أمثلة للمصائد التركيبية.

- **المصائد الطبقية:** لا تنتمي بصلة إلى الفالق ولا الانثناء، وإنما ترجع إلى تحول في طبيعة طبقات الأرض، فتصبح أقل مسامية، وأقل قابلية للنفاذ، والمصائد الطبقية هي تكوين تحبس فيه الطبقات المسامية بين الطبقات غير المسامية.

وفي مناطق كثيرة من العالم، هناك رواسب هائلة من الصخور الملحية التي تكون على هيئة نصف سائل، أو عجينة، نتيجة لضغط طبقات الصخور الأخرى ودرجة الحرارة، وتدفع خلال طبقات الصخور التي تكون بأعلاها

فتحدث تقويسًا لها فتكون المصيدة. والملح الموجود هذه الحالة لا يسمح بنفاذ البترول ويعمل كصخور مانعة لنفاذه.

وقد تكونت كل المصائد بسبب التحركات الجيولوجية، بمعنى أن البترول يتجمع في هذه المصائد بكميات قد تكون مناسبة واقتصادية، مما يستدعي القيام بعمليات البحث واستغلاله. ولاشك أن أسهل هذه المصائد من حيث إمكانية استكشافها وأسخَاهَا عطاءً للبترول، هي المصائد من النوع القبوي.

1. الكشف وأساليبه

يبدأ البحث عن زيت البترول بمعرفة الجيولوجي، وهو لا يقوم بالحفر بحثًا عن الزيت، ولكنه يقوم بعمل مسح تمهيدي ليقرر أين "يحتمل" وجود الزيت؟

2. المسح الجيولوجي

وعند البحث عن الزيت في منطقة ما، يعمل الجيولوجي أولاً على معرفة ما إذا كانت الظروف في الحقبات الجيولوجية الماضية قد ساعدت على تكوّن البترول في منطقة البحث؟ ويقوم برسم خرائط في المناطق التي يقوم بمسحها، معتمدًا على مشاهداته للصخور الظاهرة على سطح الأرض، ثم يبحث عن أي نشع من الزيت، إذ ربما يكون قد نضح على السطح. وقد يلجأ الجيولوجي إلى إحداث حفر في الأرض، ليحصل على البيانات التي يحتاجها من جدران هذه الحفر إذا لم تكن هناك صخور ظاهرة على السطح.

ولا تقتصر الخريطة الجيولوجية على بيان الميل والاتجاه، وإنما تحتوي، إلى جانب ذلك، على معلومات مفيدة عن طوبوغرافية "تضاريس" المنطقة، كما تبين الخريطة العصور الجيولوجية المختلفة التي تنتمي إليها الطبقات، كما تبين جميع الآبار، وأنواع الرشح، وطرق الصرف.

ورغم كل ذلك، فإن هذه البيانات لا تؤكد وجود البترول، إلا أنها تساعد الجيولوجي على معرفة الظروف الجيولوجية تحت سطح الأرض، بما يمكنه من تقرير الطبقات والأعماق التي "يحتمل" وجود البترول فيها، فإذا وجدت الظروف الجيولوجية ملائمة، يبدأ البحث عن تكوينات يحتمل أن يتجمع فيها الزيت.

ومن أهم الأساليب التي تعين الجيولوجي في هذا الأمر، التصوير الفوتوغرافي الجوي، حيث تطير الطائرة في اتجاه معين ثابت فوق المنطقة المزمع مسحها، وأثناء تحليقها يقوم جهاز التصوير الدقيق المثبت فيها، بالتقاط صور سريعة تغطي كل منها ثلثي الصور السابقة لها. وبهذا يمكن الاطلاع على معالم المنطقة جميعها بصورة مجسمة، وملاحظة انحدار الصخور، كما يسهل تمييز الانثناءات والفوالق، وبنقل هذه الظواهر من كل مجموعة من الصور وتجميعها معًا، يمكن الحصول على خريطة تفيد في مرحلة الكشف التالية.

3. المسح الجيوفيزيقي

وعادة ما تستخدم أساليب أخرى بخلاف الطرق الجيولوجية، وذلك إلى جانب رسم خريطة التكوينات الصخرية الموجودة تحت سطح الأرض، من سطح الأرض أو من الجو، وهي:

أ. أسلوب قياس جاذبية الأرض

تستخدم أجهزة دقيقة جدا لقياس الاختلافات الطفيفة في قوة الجاذبية الأرضية على السطح، كالجرافيميتر "جهاز قياس الجاذبية Gravimeter ". وهناك أربعة عوامل تؤثر في اختلاف شدة الجاذبية على سطح الأرض من مكان لآخر، وهي القوة المركزية الطاردة الناتجة عن دوران الأرض، وارتفاع المكان عن سطح البحر، وفرطحة الأرض عند القطبين، واختلاف كثافة الصخور بالقشرة الأرضية تحت نقطة المشاهدة، وتتأثر الاختلافات بكيفية توزيع الصخور ذات الكثافة المختلفة تحت سطح الأرض. وبهذه الطريقة يمكن الكشف عن أي شيء غير عادي بدقة. كوجود قمة جرانيتية مدفونة، أو تركيب قبوي رفع جزءًا من صخور قديمة كثيفة عن وضعها الطبيعي، أي يمكن بدقة التعرف على طبيعة التكوينات في الأعماق.

ويتركب الجرافيميتر من ميزان لولبي دقيق، ومرايا، وتلسكوب يساعد على القراءة الدقيقة داخل صندوق معزول ذي حرارة ثابتة.

ب. أسلوب قياس الاهتزازات أو الزلازل

يقوم هذا الأسلوب على أساس إحداث هزات أرضية صناعية، بتفجير شحنات من المواد المتفجرة، فيولد الانفجار موجات من الاهتزازات في القشرة الأرضية، فتتلقاها وتسجلها أجهزة غاية في الحساسية تسمى "السيزموجراف" "Seismograph" أو السيزوموميتر، أي مقياس الاهتزازات. وهذه الأجهزة

تثبت بترتيب معين على أبعاد مختلفة من مكان الانفجار، في المنطقة التي يجري فيها الكشف.

ويعتمد هذا الأسلوب على القاعدة المعروفة. وهي أن سرعة سريان موجات الاهتزازات تختلف باختلاف أنواع الصخور، فهذه الموجات تنتقل خلال التكوينات الصلبة الكثيفة، بسرعة تفوق سرعة انتقالها خلال التكوينات الخفيفة والهشة منها. وبقياس سرعة الموجات، يمكن معرفة نوع الصخور التي اجتازتها، وتقدير عمقها.

وهناك أسلوب آخر يستخدم على نطاق واسع، وهو يعتمد على أن موجات الاهتزازات تحدث انعكاسًا أو صدى عندما تصطدم برواسب صلدة كالحجر الجيري، فيقاس الوقت الذي يستغرقه انتقال الموجات من السطح إلى الطبقة العاكسة تحت الأرض، ثم الارتداد إلى السطح، فيمكن معرفة عمق الطبقة العاكسة. وتُعد طريقة قياس الاهتزازات أنفع الأساليب الجيوفيزيقية التي توصل إليها العلم للحصول على معلومات مباشرة عن التركيبات الجيولوجية المختفية في باطن الأرض، وتعرف هذه الطريقة عادة بالطرقة السيزمية. وتفصيلاً لما سبق ذكره، يقوم الجيوفيزيقي بتحديد أماكن أجهزة السيزموجراف في المنطقة التي رسم حدودها مهندس المساحة، ثم يتم تجهيز حُفَر في المنطقة توضع فيها شحنات متفجرة، ويقوم المكلف بالتفجير ـ لدى تلقيه الأمر من مهندس تشغيل السيزموجراف ـ بإشعال كبسولة الانفجار. ويسجل السيزموجراف، وقت الانفجار، موجات الاهتزازات المتتالية. ويظهر أولاً في الرسم البياني الذي يسجله السيزموجراف موجات الاهتزاز، التي تسري على سطح الأرض من نقط

الانفجار، يتلوها ظهور عدد من الانعكاسات الزلزالية التي هي ارتداد موجات الاهتزاز إلى سطح الأرض، عند اصطدامها بتغيير في نوع الطبقات الصخرية والحجر الرملي إلى الحجر الجيري وغيره. وكلما زاد عمق الطبقة زاد الوقت الذي يستغرقه وصول موجات الاهتزاز إليها، ثم ارتدادها إلى السطح، وتسجل أجهزة السيزموجراف هذه الانعكاسات بترتيب وقت وصولها. ومن معرفة سرعة سريان موجات الاهتزاز في طبقات الأرض، ثم عودتها إلى السطح، وشدة الذبذبات التي تحدثها، يمكن استنتاج الأعماق التي تقع عليها مختلف الطبقات الصخرية في باطن الأرض وأنواعها. وبذلك يمكن للجيولوجي تعيين موقع كل طبقة ونوعها.

ج. أسلوب قياس المغناطيسية

يمكن معرفة توزيع الصخور ذات الخواص المغناطيسية المختلفة، من دراسة الاختلافات المحلية في كثافة المجال المغناطيسي للأرض واتجاهاته، ومن أسرع الطرق لتصوير منطقة واسعة، القيام بمسح مغناطيسي لها، بالاستعانة بآلات الماجينيتوميتر Magnetometer التي تحملها الطائرات.

ويوضح جهاز الماجنيتوميتر الاختلافات في المجال المغناطيسي للأرض الناشئة عن التكوينات المختلفة الواقعة تحت سطح الأرض. وتدل المعلومات التي يحصل عليها هذا الجهاز على بعض التكوينات الجيولوجية، وهذا الجهاز يُعد صورة دقيقة حديثة للمسح الذي استخدمه الخبراء زمنًا طويلاً في عمليات البحث عن خام الحديد، وقد استخدم في مسح مناطق شاسعة من سطح الأرض.

وبعد الحرب العالمية الثانية، تم اختراع جهاز قياس مغناطيسي جوي تحمله الطائرات، يساعد على مسح مناطق واسعة في زمن قصير، وهي أسرع وسيلة لمسح المناطق الشاسعة.

وهناك أهمية كبرى للتعرف على تكوينات تنتمي إلى عصر واحد. ولتحقيق ذلك، فإن الأسلوب الرئيس المتبع هو إعداد ثقوب في الأرض، لاستخراج عينات صخرية، يتبعها مقارنة التركيبات التي تحت الأرض من ثقب إلى آخر من ناحيتي العمق والسمك. وتتم دراسة نوع الحفريات والصخور التي يعثر عليها وطبيعتها وشكلها.

وفي أثناء البحث عن التكوينات الملائمة، يقوم الجيولوجيون والجيوفيزيقيون بفحص مناطق كثيرة من الأرض، وتستقر دراساتهم عادة على اختيار مناطق صغيرة، يرونها نموذجية لإجراء عمليات استكشاف مفصلة فيها. ولكن حتى بعد تصوير المناطق ودراستها دراسة تفصيلية، فإن وجود الزيت لا يمكن إثباته إلا بوسيلة واحدة وهي الحفر.

4. عمليات الحفر

هناك ثلاثة أساليب للحفر بحثًا عن الزيت وهي:

أ. طريقة الدق The Cable Tool

ب. طريقة الدوران "الرحى" The Rotary Drill

ج. طريقة الحفر التوربيني Turbo Drilling

وتتـشابه الطريقتـان الأولى والثانيـة، في أن كلاهـما يحتـاج إلى بـرج حفـر ومحـرك ومستودعات للتخزين، ومواسير فوق الأرض، وتختلفان فيما عدا ذلك، وطريقة الحفـر الأولى هـي الأقـدم، وكانـت الـسائدة خـلال القـرن التاسـع عـشر المـيلادي، ومازالـت مستعملة في بعض المناطق، ولكن يقتصر استعمالها على الأعماق القريبة، وعلى الآبـار التي لا تخترق كثيرًا مـن الطبقـات الـصلبة، وهـي أرخـص مـن طريقـة الـدوران، إذ لا تتطلب تبطين الحفرة بمواسير الصلب المرتفعة التكلفة تبطينًا كاملاً، كما هو الحال في طريقة الدوران "الرحى". وعلى كل، فإن طريقة الدوران هي الطريقـة الـشائعة الاسـتعمال في الوقـت الحـالي. أمـا الطريقـة الثالثـة "الحفـر التـوربيني" فطريقـة مستحدثة يدار فيها المثقب بواسطة توريبنات، يتم تحريكها بواسـطة طـين الحفـر "الطفلة".

وبعد تحديد موقع الحفر، يبدأ العمل في إقامة جهاز الحفر الذي يتكون من برج قوي مـن الـصلب، وآلات رافعـة "أونـاش"، والكثـير مـن وصـلات مواسـير "أنابيـب" الحفـر والتغليف، وهى أنابيـب فولاذيـة مجوّفـة يوصـل بعـضها بـالبعض الآخـر بـالقلاووظ، ويثبت في طرفها الأسفل دقاق "مثقاب" أو أداة قطع، وفي طرفها الأعلى حمالة متحركة أو رأس دوّار. ويـضم محركـات لإدارة مواسـير الحفـر، ومـضخات لـدفع سـائل الحفـر "الطفلة" داخل الأنابيب.

وعندما تبدأ فعلاً عملية الحفر، ترفع إحدى مواسير الحفر إلى داخل جهاز الحفر، ويركب في أسفلها مثقاب من القطر اللازم، ثم تركب الماسورة في أسفل ماسورة الدوران التي ترتبط بمضخات الحفر بواسطة خرطوم ذي ضغط عال، بحيث يمكن ضخ طين الحفر "الطفلة" إلى داخل مواسير الحفر من خلال المثقاب، ثم صعودًا في الفراغ بين الماسورة والبئر، بحيث يبقى ثقب الحفر خاليًا من الصخور المفتتة التي يكسرها المثقاب، وتدار ماسورة الحفر والمثقاب بواسطة "الرحى الدوارة" التي توجد على أرض هيكل الحفر، والتي تديرها بدورها سلسلة مرتبطة بالرافعة. وعندما تختفي ماسورة الحفر داخل الأرض تركب عليها ماسورة أخرى بالطول ذاته وهكذا...

وتخرج الطفلة في مستودعات تتصل بمضخات الحفر، بحيث يمكن ضخ الطفلة من مستودعها، فتمر خلال ماسورة الحفر والمثقاب. وعندما تعود إلى سطح الأرض ترجع إلى المستودع، ثم يعاد ضخها مرة أخرى... وهكذا. والطفلة العائدة إلى السطح، تمر قبل عودتها إلى المستودع على غربال هزاز، يحجز على سطحه قطع الصخور الصغيرة المفتتة وحبات الرمل الكبيرة، وهذه العملية تمكن من تنقية طفلة الحفر بحيث تتاح إعادة استخدامها، فضلاً عن أنها تتيح للجيولوجيين عينات من الصخور الموجودة في باطن الأرض، لفحصها والاستدلال على نوعها، وكذلك للحصول على المعلومات المتعلقة بطبقات الأرض، والتعرف على أية شواهد بترولية أو غازية. ولطينة الحفر "الطفلة" مزايا أخرى، بالإضافة إلى ما سبق فهي تؤدي إلى تثبيت جدران البئر فتمنعها من الانهيار، كما تبرد المثقاب الذي ترتفع درجة حرارته مع تقدم اختراقه للصخور.

ومن مهامها أيضًا التحكم في الغازات التي قـد يقابلهـا الحفـر؛ ولـذلك يقـوم مهنـدس الطفلة، بصفة مستمرة، بقياس درجـة لزوجـة الطفلـة وثقلهـا، لـضمان أن يكـون وزن عمود الطفلة في البئر أكبر دائمًا من ضغط الغاز الموجود، وإلا اندفع الغاز خارج البـئر، بل قد يؤدي إلى حوادث جسيمة. ولكي تحتفظ الطفلة بتركيبها تستخدم أنواع مختلفة من المواد الكيماوية. وأهمها مسحوق سلفات الباريوم، الذي يبلغ وزنه أربعة أضعاف وزن الماء، ويضاف المسحوق إلى الطفلة فيزيد من وزنها ليصل إلى الوزن المطلوب.

ويواصل الخبراء ـ أثناء عملية الحفر ـ التعـرف عـلى خـواص الطبقـات التـي يخترقهـا الحفر بتحليل فتات الـصخور التـي تحملهـا الطفلـة، وفحـصها تحـت الميكروسـكوب، واختبار بعض الخواص الطبيعيـة للـصخور باسـتخدام طريقـة كهربائيـة خاصـة، مثـل درجة المسامية والمحتويات السائلة.

وعندما يستدل ـ من الطفلة الخارجة مـن البـئر ـ عـلى أن المثقـاب قـد أصـاب طبقـة محملة بالزيت أو رمالاً ندية بالزيت، تستمر أعمال الحفر حتـى يـتم تحديـد سـمكها بالضبط، ثم يتم تفكيك برج الحفر ونقله، ويبقى الزيـت في قـرار البـئر بثقـل الطفلـة عليه. ثم تدلى في البئر أنابيب التغليف الأخيرة ذات قطر أصغر، وتثبت بالأسمنت لمنع تسلل المياه إلى البئر. ثـم تـدلى مـصفاة أنبوبيـة إلى الطبقـة المحملـة بالزيـت. لتكون مانعًا للرمال من أن تدخل مع الزيت والغاز، وبعد ذلـك تـدلى في البـئر مواسـير الإنتـاج الـضيقة إلى المـصفاة، فيتـدفق فيهـا الزيـت والغـاز إلى سـطح الأرض. وآخـر مرحلـة قبـل شروع البـئر في الإنتـاج هـي الـتخلص مـن الطفلـة الثقيلة، وذلـك بـإحلال المـاء محلهـا. ويـتم تركيـب مجموعـة مـن الـصمامات

على فوهة البئر يطلق عليها اسم شجرة عيد الميلاد Christmas Tree وذلك للـتحكم في إنتاج البئر، ويمضي رجال البترول إلى موقع آخر في محاولة جديدة للبحث عـن أهـم مورد للطاقة.

5. الإنتاج

طالما كان الضغط الطبيعي في قاع البـئر كافيـاً لـدفع الزيـت إلى الـسطح، فـإن الزيـت يتدفق من البئر تدفقًا طبيعيًا، والماء والغاز هما اللذان يسببان هذا الضغط. وعادة ما يكون أحدهما ذا أثر أكبر من الآخر. وبالنسبة للآبار الحديثـة العهـد بالإنتـاج، يتـدفق الزيت تدفقًا طبيعيًـا لفـترة مـا، وكلـما انخفـض الـضغط الطبيعـي في الخـزان الجـوفي انخفـضت كميـة الزيـت المنتجـة تـدريجيًا، ويـتلاشى الـضغط ويتوقـف الإنتـاج، مـما يستدعي اتباع طرق صناعية لرفع الضغط وعودة الإنتـاج، وهنـاك طريقتـان لتحقيـق ذلك:

أ. استخدام المضخات لسحب الزيت.

ب. رفع الزيت بضغط الغاز والمياه التي يتم حقنها في البئر.

البترول مخلوط مركب من الهيدروكربونات، يوجد في الأرض في الصور السائلة والغازية والصلبة، ولكن المصطلح يطلق، عادة، على الصورة السائلة، التي تسمى بالزيت الخام، دون الغاز الطبيعي، أو الصورة اللزجة، أو الصلبة المعروفة بالبتيومين أو الأسفلت.

أصـبحت البتروكيماويـات المـشتقة مـن البـترول مـصدر كثـير مـن المنتجـات الكيميائيـة، كالمـذيبات والطـلاء والبلاسـتيك، والمطـاط الـصناعي، والأليـاف

الصناعية، والصابون والمنظفات والشمع، والمتفجرات والأسمدة. وقد أشرنا إلى أن بقايا النباتات المائية والحيوانات قد اختلطت بالطمي والرمال وبرواسب معدنية مختلفة، وتحولت إلى طبقات من الرسوبيات التي تزايد سمكها عبر ملايين السنين، وتعرضت إلى عدد من المؤثرات التكوينية، فتحولت جيولوجياً إلى صخور رسوبية، وتحللت المكونات العضوية فيها إلى هيدروكربونات، تكون منها زيت البترول والغاز الطبيعي، اللذين هاجرا من طبقات صخور المصدر إلى صخور المكمن، ذات المسامية والنفاذية الأكبر، ثم حجزتهما صخور الغطاء؛ لتتكون بذلك مصائد البترول، وخزانات الخامات البترولية.

وتختلف الخواص الطبيعية والتركيب الكيميائي للخامات البترولية وفقا لمصادر إنتاجها، على الرغم من تشابه تركيب أغلب الرواسب العضوية وخواصها، ويرجع ذلك إلى اختلاف الظروف الطبيعية التي تكون فيها البترول، من ضغط وحرارة، وتفاوت أعماق صخور المصدر والمكمن. وتنتقل الخامات البترولية عبر مسام الصخور الرسوبية، التي تتباين أيضاً في صفاتها الطبيعية والكيميائية والمعدنية وأعمارها الجيولوجية. لتتجمع في المكامن البترولية، التي تختلف، أيضاً، في تراكيبها الجيولوجية ومحتوياتها من المعادن، وخواصها الطبيعية والكيميائية، ويظل البترول في حالة امتزاز واحتكاك على أسطح مسام صخور المكمن، التي تمثل حفازات طبيعية لتفاعلات عضوية عديدة. كما يحتك البترول في أثناء هجرته، بالمياه الجوفية؛ ليكون بعض المستحلبات الزيتية في الماء أو المائية في الزيت. وتدخل عناصر عدة في تركيب الخامات البترولية كالكبريت سواء بالذوبان الطبيعي أو الاتحاد الكيميائي مع

الهيدروكربونات المختلفة. وهكذا يـؤدي تعـدد المـؤثرات التكوينيـة، واخـتلاف أعـمار صخور المصدر والمكمن إلى تباين كبير في خواص المكونات البترولية.

أولاً: المؤثرات التكوينية على المكونات البترولية

تأتي تأثيرات درجة الحرارة في مقدمة هذه المؤثرات التكوينية، مع أن الحل أو التكسير الحراري Pyrolysis لـلـهيدروكربونات لا يبدأ إلا عند درجات حرارة عاليـة، قـد تـصل إلى 350[5]م أو أكثر، وهـو مـا لا يتـوفر في طبقـات الـصخور الرسـوبية في أثنـاء تكـوين البترول أو تحركه أو تجمعه في المكامن. إلا أن ازدياد الـضغط ووجـود الطفلـة، وهـي عنصر رئيسي من مكونات العديد من الـصخور الرسـوبية، يتيحـان إتمـام هـذا التحـول الحراري في درجة حرارة 150 - 200 درجة مئوية. ومع أن هذه الدرجة قـد لا تتحقـق في صخور المصدر بسبب المياه الجوفية التي تخفض درجة حرارة الصخور، لكـن تـوفر الوقت الطويل، الـذي يـصل إلى ملايـين الـسنين، لتحقيـق الاتـزان الحـراري الـضروري لتفاعلات التحول الحراري يعوض هـذا الـنقص الـنسبي في درجـات الحـرارة المطلوبـة لنـزع ثـاني أكـسيد الكربـون، ومجموعـات الأمينـات Deamination، وللتخليـق أو الهدرجة Hydrogenation، وتفـاعلات التجازئيـة Isomerism. هـذا، وتـزداد درجـة حرارة الصخور الرسـوبية طبقـا لازديـاد العمـق في القـشرة الأرضـية بمعـدل 0.5 - 1.2 درجة مئوية لكل مائة قدم.

ويؤدي ازدياد درجة حرارة التكوين أو درجة حرارة المكمن البترولي إلى ازدياد نسبة المركبات المحتوية على أقل من 15 ذرة كربون، على حساب المكونات الهيدروكربونية العالية التي تحوي أكثر من 15 ذرة كربون، مما يعني تكون الخامات الخفيفة التي تزداد فيها نسب الجازولين والمقطرات الوسطى، وتقل نسب المقطرات الثقيلة والمخلفات، مثلما يزداد المحتوي البارافيني. وهكذا فإن ازدياد النضج الحراري Thermal Maturation يؤدي إلى تكون الخامات الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض، والبارافيني العالي نسبيا.

والمؤثر التكويني الثاني هو الضغط الذاتي للحقول البترولية، الذي يتناسب طرديا مع عمق الطبقات في القشرة الأرضية نتيجة طبيعية للزيادة المستمرة في كتلة الصخور المتراكمة فوق المكامن البترولية Vertical Pressure. ويزداد الضغط أيضا في هذه المكامن بفعل التحركات المستمرة في القشرة الأرضية Tectonic Movements التي تؤدي إلى تكوين القباب Domes نتيجة الضغط الأفقي. كذلك تنتج عن تفاعلات التحول الحراري للخامات البترولية كميات كبيرة من الغازات الذائبة في الزيت أو التي تعلوه، وتتميز بعلو ضغطها البخاري، ما يزيد الضغط الذاتي للمكامن البترولية. ويؤثر ازدياد الضغط بدوره على مسار واتزان تفاعلات التحول الحراري، ويزيد المكونات الخفيفة في الخام، وبالتالي تنخفض الكثافة النوعية له.

ولعامل الزمن تأثير فعال على المكونات البترولية، إذ تواكبه تأثيرات الضغط والحرارة حتى تصل تفاعلات التحويل البترولية Petroleum Conversion Reactions إلى الاتزان، ومرة أخرى تتناقص الكثافة النوعية للخام البترولي

مع ازدياد عمر التكوين، الذي يختلف من العصر الثلثي إلى الدهر الوسيط أو حقبة الحياة القديمة. وفي ظل الضغط العالي وارتفاع درجة الحرارة تذوب كميات كبيرة من الغازات البترولية والغازات الأخرى المصاحبة لها في السوائل البترولية، مما يحدث تغييرات في الاتزان الطبقي في المكامن، ومع ذوبان هذه الغازات يترسب الأسفلت فتزداد الكثافة النوعية للخام ويتناقص المحتوى الكبريتي فيه.

ومن بين المؤثرات الأخرى على التركيب الكيميائي للخامات البترولية في أثناء فترة التقادم المسماة بفترة النضج البترولي **Aging of Petroleum** التعرية المناخية التي تؤدي إلي تعرض البترول للماء أو الهواء، وما يحدث عندئذ من تبخر المكونات الخفيفة، وتكون البتيومين، وبعض تفاعلات الأكسدة، وزيادة المحتوى الأكسجيني، وارتفاع الكثافة النوعية ودرجة اللزوجة. كذلك تتأثر المكونات البترولية بالاحتكاك المستمر بماء التكوين والمياه الجوفية المحتوية على نسب مختلفة من الأكسجين، ويساعد الهواء الذائب في المياه الجوفية على تكوين بعض المنتجات الأسفلتية التي قد تترسب أو تظل معلقة في الخامات البترولية، كما أن المياه الجوفية بما تحتويه من بكتيريا وهواء تسبب تغييرات في المحتوى الهيدروكربوني للخامات في ظروف الأكسدة. وتزداد، كذلك، الكثافة النوعية، وتتناقص نسبة الكبريت، خلال النضج الحراري للهيدروكربونات، لا سيما مع تزايد نسبة ذوبان الغازات البترولية في الخام.

ثانياً: تجمع البترول

بعد تكون البترول في طبقات المصدر ينتقل غالباً لمسافات كبيرة، من خلال مسام الصخور الرسوبية حتى يستقر في مكامنه المسماة بالمصائد البترولية Petroleum Traps، التي يستخرج منها الخام. ولا شك أن تراكم الصخور الرسوبية فوق طبقات المصدر يزيد تضاغط compression وضغط Pressure الطبقات الحاوية للبترول ما يؤدي إلى هجرة الخامات البترولية إلى طبقات عالية المسامية والنفاذية، كالصخور الرملية أو الجيرية أو الدولوميت. وتتحرك هذه الخامات من خلال التشققات والصدوع التي تتكون نتيجة لتحركات القشرة الأرضية المستمرة Tectonic Movements من خلال مسارات شبكية تسمح بتسرب السوائل والغازات من منطقة لأخرى عمودياً وعرضياً في أغلب الأحوال، وإن كان ذلك لا ينفي إمكانية التكون والتجمع الموضعي للبترول في طبقة واحدة، وارتحاله لمسافات صغيرة فيها في بعض الأحيان.

ويخضع البترول، بعد تجمعه في المصائد البترولية ذات التراكيب الجيولوجية الخاصة التي تحد من حركة خاماته، وتؤدي إلى تجمعه في مكامن محدودة، لكافة المؤثرات التكوينية التي أشرنا سالفاً إليها، ومنها تأثير الجاذبية الأرضية، ثم تنفصل الغازات والسوائل البترولية عن ماء التكوين ويبدأ تكونها في حالة اتزان طبقي وفق كثافاتها النسبية.

ويمكن تقسيم مكامن البترول إلى مكامن غير مشبعة بالغاز، وأخرى فيها غاز مذاب، وثالثة يعلوها الغاز، ورابعة أسفلها الماء، وخامسة أعلاها الغاز وأسفلها الماء.

والمكامن غير المشبعة بالغاز، لا تحتوي إلا على القليل منه، ونتيجة لتخفيف الضغط على المكمن عند الإنتاج فإنه يستمد طاقته الذاتية من تمدد سوائل المكمن بما فيها النفط والماء أسفله، ما يساعد على دفع البترول نحو الآبار، ثم تتقلص المسام بفعل تمدد حبيبات الصخور ما يساعد على طرد جزء من الخام، كما أن تجمع البترول بفعل الجاذبية أسفل المكمن يسهل إمكانية ضخه من خلال آبار تحفر في أسفله. وهذا النوع يتميز بضعف معدل تدفق البترول عند بدء الإنتاج من الآبار، ويتناقص ضغط المكمن بسرعة، وبالتالي تتدنى نسبة الإنتاج إلى نحو 5 - 10% من إجمالي بترول المكمن.

أما المكامن فهي التي يختلط فيها الغاز بالخام نتيجة الضغط الواقع عليه في المكمن وارتفاع درجة الحرارة، فعند بدء الإنتاج فيبدأ الغاز، عند بدء الإنتاج، في الانفصال عن الزيت على هيئة فقاعات تندفع وتدفع الزيت نحو فتحات الآبار، ويتزايد معدل دفع الزيت إلى مدى معين، ثم يبدأ في التناقص التدريجي، ويتراوح ما ينتج من الزيت بين 5، 30% من محتوى مكمن البترول.

وفي المكامن البترولية التي يعلوها الغاز، يتمدد الغاز، مع بدء الإنتاج، ضاغطا على البترول ما يزيد من معدل الإنتاج، وبخاصة إذا احتوى الزيت على كميات من الغاز المذاب فيه، ويتناقص ضغط المكمن ببطء، كما أن نسبة الغاز إلى الزيت تزداد في الآبار التي تحفر في أعلى المكمن، وتعتمد كمية المنتج من البترول على ضغط طبقة الغاز، وتقدر هذه الكمية بحوالي 30-40% من بترول المكمن.

ويوجد الماء تحت معظم مكامن البترول، متصلاً بالمياه السطحية أو جاريا في الطبقات الجوفية، أو ملامسا للزيت في أسفله أو في أطرافه، وعند بدء الإنتاج يزيح الماء البترول ليحل محله، ما يزيد من معدل الإنتاج لفترة أطول، وتكون نسبة الغاز إلى الزيت منخفضة، ولكن قد يجد الماء طريقة مع الزيت في المراحل الأخيرة لاستخراج البترول من المكمن. وتصل كمية المنتج من الزيت إلى 35 - 75% من إجمالي بترول المكمن.

أما في المكامن التي يعلو فيها الغاز الزيت وتوجد المياه أسفله، فإن الزيت يندفع في الآبار تحت تأثير الطاقتين العلوية للغاز والسفلية للماء، إلى جانب الطاقة الناتجة عن تمدد الغاز المذاب في البترول، وبذلك تكون هذه المكامن الأكثر إنتاجاً للنفط من غيرها. وهناك مكامن خاصة بالغاز الطبيعي لا تحتوي على الزيت، ولكن الغازات قد تعلو الماء أو المكثفات، وتستخرج اعتمادا على طاقتها الذاتية. ويعد الغاز الطبيعي أكثر قدرة على التمدد والتحرك من الزيت، وقد يصل الإنتاج إلى حوالي 80% من غاز المكمن.

ويجري التقدير الأولي لكمية البترول المتوقع إنتاجها، وهو ما يسمى "بالاحتياطي المبدئي"، وفي ضوء المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية عن حجم التراكيب البنائية لمكامن البترول المرجحة وأنواعها، والافتراضات المحتملة لمسامية الصخور الخازنة ونفاذيتها، وبعد حفر آبار الاستكشاف، وتحديد معالم الحقل يمكن الوصول إلى التقدير التقريبي لكمية البترول في المكمن وهو "الاحتياطي المرجح أو المثبت". أما كميات البترول المنتج "أو النهائي" فهو المجموع الكلي لإنتاج آبار الحقل حتى توقف الإنتاج.

ومع مراعاة اعتبارات الجدوى الاقتصادية تستخدم كافة الوسائل والطرق الملائمة لإنتاج أكبر كمية ممكنة من البترول، سواء من خلال الإنتاج الأولى أم بواسطة الحقن. وفي مرحلة الإنتاج الأولى يتدفق البترول نحو فتحات الآبار بفضل الطاقة الذاتية داخل المكمن، ومع تناقص الضغط الطبيعي وانخفاض معدل الإنتاج تحقن المكامن بمواد مختلفة لزيادة الضغط فيها، أو المحافظة عليه، بهدف إنتاج أكبر قدر ممكن من البترول المتبقي، فإذا حقن البئر بالماء أو الغاز سمي بالإنتاج الثانوي، أما إذا اتبعت طريقة الإنتاج المعزز فيحقن بالبخار أو إحلال البوليمرات وكذلك الاحتراق الداخلي.

ثالثاً: مصائد البترول

المصيدة هي نسق هندسي للطبقات الرسوبية يسمح للبترول أو الغاز أو لكليهما بالتجمع فيه بكميات اقتصادية، ويحول دون هروبهما منها، ويتخذ هذا النسق الطبقي الهندسي أشكالاً عدة، لكن تظل السمة الرئيسية للمصيدة هي وجود صخر مسامي مغطى بصخور حابسة غير منفذة. ويعد الماء عاملاً أساسياً في توجيه البترول والغاز إلى المصيدة في أغلب الحالات، مثلما يساعد في إزاحة البترول والغاز إلى فتحات الآبار في مرحلة الإنتاج، وهكذا تكون المصيدة بؤرة تبادل نشط للسوائل.

ويسمى الجزء المنتج من مصيدة البترول بنطاق العطاء Pay zone، ويختلف سمكه من مترين في بعض حقول ولاية تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية إلى مئات الأمتار في حقول بحر الشمال والشرق الأوسط. ومع ذلك ليس ضروريا أن تنتج كل كمية البترول في "نطاق العطاء الإجمالي"، ولذا نميز بينه وبين

"العطاء الصافي" الذي يمثل السمك العمودي التراكمي للمكمن المنتج للبترول. وفي تطوير أي مكمن بترولي لا بد من تحديد نسبة المنتج الصافي إلى المنتج الإجمالي في الحقل. ويمكن إنتاج البترول من خط مستوى Spill Plane حتى قرب الهامة Crest وهي أعلى نقطة في المصيدة.

ومن الممكن أن تحتوي المصيدة على البترول أو الغاز أو كليهما، ويمثل سطح تماس البترول والماء Oil Water Contact OWC أعمق مستوى لإنتاج البترول، بينما يعتبر سطح تماس الغاز والبترول Gas Oil Contact-GOC أدنى مستوى لإنتاج الغاز، ومن الضروري تحديد هذين السطحين بدقة قبل حساب احتياطي البترول والغاز الطبيعي في المكمن وتقدير معدل الإنتاج.

ومن أفضل وأحدث تصنيفات مصائد البترول ذات الجدوى الاقتصادية ما قدمه سيلي عام 1985، فإذا بدأنا بالمصائد التركيبية التي تنشأ بفعل تغيرات تكتونية أو بنائية Tectonic للصخور الرسوبية نجدها تشمل مصائد الطي المحدبة، ومصائد الصدوع. وتعد مصائد الطي المحدبة التضاعطية أكثر أنواع المصائد شيوعاً، وتتكون بفعل تقاصر قشرة الأرض Crustal Shortening، ومن أمثلتها حقول البترول في جنوب غرب إيران، التي تشمل 16 حقلا عملاقا عند سفوح جبال زاجروس بالقرب من منطقة اندساس الصفيحة العربية تحت الصفيحة الإيرانية، وكذلك مصائد عديدة في الجانب الغربي من الخليج العربي، تتميز بأجناب ذات انحدار خفيف للطيات المحدبة العريضة، وتنتشر في حقول البترول شرقي المملكة العربية السعودية، وأهمها حقول الغوار، أبقيق، السفانية، والخفجي. أما مصائد الطي المحدبة المحكمة فقد تكونت بفعل استجابة الطبقات

الرسوبية لشد قشرة الأرض Crustal Tension ما أدي إلى تشكيل حوض رسوبي، به طيات محدبة فوق مرتفعات تكونت في العمق Deep Seated Horsts.

وتقوم الصدوع بدور مهم ومباشر في تكوين المصائد، عندما تؤدي إلى تغيير في ترتيب الطبقات، وتعترض طبقة غير مسامية وغير منفذة هجرة البترول "وتصطاده"، كما قد يكون للصدع دور غير مباشر في اصطياد البترول، بأن يشترك في ذلك مع ظواهر تركيبية أخرى، مثل الطي أو تغيير النفاذية. وقد يكون سطح تماس الغاز والبترول متصلا في المصيدة المحدبة المتأثرة ببعض الصدوع، وعندئذ يكون عنصر الاصطياد الرئيسي هو الطي، أو غير متصل فيكون الصدع هو العامل الرئيسي في تكوين المصيدة، أو تكون الطية المحدبة قد تأثرت بالصدع فانفصل التجمع البترولي بها إلى أجزاء.

وتتكون مصائد الاختراق القبوي نتيجة تحرك كتل من الملح أو الطين إلى أعلى، ويندر وجود القباب الطينية، لكن القباب الملحية ظاهرة جيولوجية منتشرة، وهي تتكون نتيجة اختلاف كثافتي الملح والطبقة الرسوبية التي تعلوه، فالملح أقل كثافة، ومن ثم يندفع إلى أعلى، ويتسبب في "تقبب" الطبقات الرسوبية التي تعلوه، فإذا وجد بها البترول فإنه يتحرك نحو الجوانب الخارجية للطبقة الملحية، وينحصر بين الطبقات الرسوبية من جهة والقبة الملحية من جهة أخرى. ويؤدي النمو غير المنتظم للقباب الملحية إلى تكوين مصائد متعددة متتالية ومتنوعة، كما في حقل الدمام. وأهم أسباب تكوين مصائد القباب الملحية هي اندفاع غازات مصاحبة لنشاط بركاني، ينتج عنها ترسيب الأملاح

من المحاليل المائية، ثم انـدفاع الكتـل الملحيـة إلى أعـلى، أو صـعود المحاليـل الملحيـة الحارة إلى أعلى من خلال ثغرات ضعيفة في الطبقـات، ثـم انخفـاض درجـات حرارتهـا تدريجيا مسببة ترسيب الملح، وتزايد كميته وحجمه تدريجيا، نتيجة استمرار عمليـات التبريـد والتبلـر Crystallization، مـا يـؤدي إلى اخـتراق القبـاب الملحيـة للطبقـات الرسوبية التي تعلوها وتوغلها فيها.

والنوع الثالث من مصائد البترول هو الطبقية منها، التي تتكون نتيجة تغييرات جانبية من حيث السماحية والنفاذية في صخور المكمن أو عدم اسـتمراريتها، وفي هـذا النـوع يكون تماس الصخور المختلفة حاداً أو تدريجيا ومتوافقا. ومـن أهـم المـصائد الطبقيـة تلك التي يحاط فيها صخر المكمن المنفذ بآخر غير منفذ مثل الطفل الصفحي، وبـذلك يكون التغير في النفاذية أساس تكوين المصيدة.

وتقسم المصائد الطبقية إلى مصائد غير مصاحبة لسطح عدم توافق، وأخـرى مـصاحبة لسطح عدم توافق، وهناك نوعان من المـصائد البتروليـة غـير المـصاحبة لـسطح عـدم توافق، هما المصائد الترسيبية والمصائد البين تكوينية. والمـصائد الترسـيبية بـدورها إمـا مصائد ترقيق Pinch-out، أو مصائد شعب مرجانيـة. فعنـدما يتـضاءل سـمك قطـاع سميك من صخور ذات مسامية ونفاذية، ويدمج هذا القطاع في صخر طيني غير منفذ يـتم اصـطياد البـترول في الجـزء المـسامي والمنفـذ مـن القطـاع. وفي مـصائد الـشعاب المرجانية تحاط أحجار الجير المرجانية ذات المـسامية والنفاذيـة بـصخور غـير منفـذة، ومن الشعاب المرجانية أنواع مستديرة، وأخرى مستطيلة يبلـغ طولهـا مئـات الأميـال، وعرضها بضعة أميال مثل حقل كركوك بشمال العراق.

ومصائد القنوات Channels عبارة عن وسط بيئـي لنقـل الرمـال عـلى شـكل قنـوات طويلة ذات مسامية ونفاذيـة عاليـة، يـتم اصـطياد البـترول والغـاز فيهـا. أمـا مـصائد الحواجزBarrier Bar Traps فهي كتل رمليـة أو مـن الـزلط والحـصى، وتظهـر غالبـا بشكل جزيرة على الـشاطئ، ورمالهـا غالبـاً نظيفـة وجيـدة التـصنيف Well-sorted. وهناك حواجز رملية مطوقة بطين صفحي بحري، أو طين صفحي من بحيرات شاطئية، تكون مصائد نفطية.

ومن العمليات البين تكوينية دور السوائل في إذابة صخور المكمـن لتكـسبها مـسامية ثانوية، أو دور المحاليل الغنية بالمعادن في عملية السمنتة Cementation، التي تكـاد تؤدي إلى تدمير مسامية الخزان البترولي. ويمكن أن تؤدي هـذه العمليـات إلى تكـوين مصيدة بترولية إذا اعترض نطـاق مـسمنت طريـق بـترول أو غـاز يتحـرك إلى أعـلى في طبقــة منفــذة. كــذلك يمكــن اصــطياد البــترول أو الغــاز في نطــاق معــين بــسبب نــشوء مــسامية ثانويــة في حيــز محــلي في صــخور مــسمنتة، وقــد تتــسبب عمليــة "التدلمت" Dolomitization في تكوين مصائد نفطية بين تكوينيـة غـير منتظمـة؛ لأن الدولوميت يشغل حيزا فراغيا أقل من الحجم الأصلي الذي كان يشغله الحجر الجيري.

أما المصائد المصاحبة لسطح عدم توافق فتنشأ نتيجة عمليـات تآكـل Erosion تـؤدي إلى تكوين سطح عدم توافق يفصل بين صخور منفـذة وصـخور غـير منفـذة، وعندئـذ يتم تكوين مصيدة البترول في الصخور المنفذة أعلى سطح عدم التوافق أو أسفله.

والنوع الرابع هو مصائد البترول الهيدروديناميكية حيث تقوم قوة الماء بـدور أسـاسي في منع البترول من التحرك في اتجاه أعلى الميـل في الطبقـة الرسـوبية، إذ يعـترض المـاء المتحرك هيدروديناميكيا في اتجاه أسـفل الميـل الـسوائل البتروليـة الـصاعدة إلى أعـلى عندما تكون القوة الهيدروديناميكية للماء أكبر مـن القـوة الناتجـة مـن قابليـة طفـو قطرات البترول في الماء Buoyancy، وبذلك يمنع الماء تحرك البترول لأعلى، ما يمكّن من اصطياده دون الحاجة إلى وجود حاجز غير منفذ.

والنوع الخامس هو مصائد البترول المركبة التـي تتكـون مـن عنـصر طبقـي نـشأ عـن وجود حافة فاصلة بين طبقات منفذة وأخرى غـير منفـذة، وعنـصر تركيبـي نـتج عـن حركات بنائيـة للقـشرة الأرضـية تـسمى بالحركـات التكتونيـة. ومـن أمثلتهـا اصـطياد البترول في مواجهة صدعFault، وهو عنصر تركيبـي، في طبقـة رمليـة أحاطـت حوافهـا طبقة غير منفذة تمثل عنصرا طبقيا، ومصيدة طبقية مصاحبة لسطح عـدم توافـق تـم طيها لاحقا وتعطي المصائد المتعددة التي يواكب تكوينها نشوء القباب الملحيـة أمثلـة لكل أنواع مصائد البترول من تركيبية أو طبقية أو مركبة.

ونشير أخيراً إلى تلك الأشكال الهندسـية التـي تمثـل مـصائد محتملـة للغـاز أو البـترول ولكنها خاوية منهما، وأحيانا تعلوها أو تبطنها طبقات حاملـة للميـاه الجوفيـة خاليـة من آثار البترول. وقد يحدث ذلـك نتيجـة لاصـطياد الرواسـب البتروليـة قبـل وصـولها للمصائد الخاوية، أو لأنها لم تمر على تلك المصائد، أو لعدم توفر صخور مصدر مناسبة في أماكن وجود المصائد الخاوية.

رابعاً: مراحل الإنتاج وتنمية الحقول

يعد الحفر الوسيلة الوحيدة للتأكد من وجود مصيدة البترول، ما يتطلب الدقة في اختيار مواقع حفر آبار الاستكشاف وتقويم الحقل، كما أن الحفر يحدد تتابع الطبقات التي يجري اختراقها وسمكها وصفاتها وامتدادها الأفقي، ويعد مهما في تحديد حجم البترول المخزون في البئر وإنتاجيته المتوقعة، ومعدل الاستخلاص المنتظر الذي يرتبط بنوع مكمن البترول، وطاقته الطبيعية التي تؤدي إلى تدفق الزيت والغاز في تجويف البئر، وكلها تعد مؤشرات عملية على الجدوى الاقتصادية والفنية لحقل البترول. ويتحدد موقع وعمق البئر طبقا لنوعها سواء كانت استكشافية، أو مساندة تحفر للحصول على مزيد من المعلومات الجيولوجية، أو لتطوير حقول البترول.

ويجري طبقا لنوعيات صخور الطبقات، وطبيعة تماسها سويا، وتقديرات السمك التقريبي، التحديد المبدئي لعمق الآبار، وأقطار وأطوال مقاطع الحفر، وأنواع أنابيب التبطين التي يتم إنزالها بعد الانتهاء من حفر هذه المقاطع، وأنواع طين الحفر المستخدم في كل مقطع. وقبل الحفر تحدد القياسات المطلوبة من كهربائية وإشعاعية وصوتية وحرارية، وأعماقها، والمقاطع المطلوب اختبارها وأخذ العينات منها، سواء كانت من الصخور الفتاتية المجروشة أو من اللباب أو السوائل، لتحديد نوعيات الصخور ومساميتها ونفاذيتها، إلى جانب اختيار مانعات الانفجار التي تركب على فوهة البئر.

وقد تطورت تكنولوجيا حفر الآبار لتصل أعماقها إلى آلاف الأمتار، وابتكر الحفر التوربيني بعد أن استمر الحفر الرحوي طويلا، واستحدثت عمليات الحفر

الأفقي الذي يمتاز عن الحفر العمودي بإمكانيـة تجـاوز كثـير مـن العقبـات الطبيعيـة والعمرانية للوصول إلى مكامن البترول محدودة السمك وقليلـة النفاذيـة. وتحفـر بـئر البترول عادة بقطر نحو ثلاثين بوصة عند سـطح الأرض، ثـم يتنـاقص قطرهـا تـدريجيا كلما تعمقت البئر إلى أسفل، حتى يصل إلى حوالي أربع بوصات عند قاع البئر.

وإذا كان الحفر بالدق، تُفتت الصخور وتحفـر البـئر برفـع وإسـقاط عمـود الحفـر والدقاقة المرتبطة به، وإخراج الفتات أولا بأول في عملية بطيئة، يكتنفها قدر كبير مـن الخطورة عند الوصول إلى طبقة بترولية أو غازية ذات ضغط عال. وفي الحفر الـدوراني أو الرحوي تُفتت الصخور بدوران الدقاقة مع عمود الحفر، وتحت تأثير الثقل الواقـع على الدقاقة من قبل الأنابيب الثقيلة التـي تـشكل جـزءا مـن عمـود الحفـر، ويجـري التخلص من فتات الـصخور عـن طريـق ضـخ طـين معـين في أنابيـب الحفـر بواسـطة مضخات على السطح، ويخرج الطين محملاً بفتات الصخور من البـئر مـن خـلال حيـز الفراغ الموجود بين الأنابيب وجدار الحفر، ثم يفصل فتات الصخور من الطين وإعـادة تدويره مرة أخرى. ويؤدي استخدام الطـين إلى تبريـد الدقاقـة وعمـود الحفـر، ودعـم جدران الحفرة بتكوين طبقة طينية عليها.

وبعـد انتهـاء الحفـر، وأحيانـا في أثنـاء تقـدم الحفـر تجـري عمليـة تبطـين البـئر Well Casing، بإدخال أسطوانة فولاذية حول عمود الحفر، تشكل جـداراً دائمـاً للبـئر يحميه من الانهيار، أو تداخل المياه الجوفية، والغازات والسوائل من الطبقات الأرضـية غـير الطبقـة الرئيـسية التـي سـينتج البـترول منهـا، وكـذا لتـوفير

مسار لصعود طين الحفر محملا بفتات الصخور الناتجة عن حفر البئر. وعند الوصـول إلى الطبقات المنتجة تثقب الأسطوانة لتـسمح بمـرور الـسوائل البترولية والغـازات إلى سطح الأرض. ثم تبطن البئر بين الصخور والأسطوانة الفولاذية بطبقـة مـن الخرسـانة تكون دعامة للبئر، وتمنع تسرب السوائل وتـداخلها مـن طبقـات الأرض المختلفـة عـن طريق جدار البئر، ويستأنف الحفـر أو إكـمال البـئر مـع تقليـل قطـر تجويفـه أسـفل الدعامة الخرسانية. وبعد التبطين تجري عملية تركيب مجموعة رأس البـئر، ومانعـات الانفجار، واختبارها، والسماح للبئر بالإنتاج وتقدير إنتاجيتـه. ويـصنف إنتـاج البـترول من الطبقة الحاملة إلى إنتاج أولي وثانوي وثلثي Tertiary Recovery.

خامساً: الإنتاج الأولي والثانوي والثلثي للبترول

تختلف الخامات البترولية من حيث محتوياتها الأساسية من المقطـرات الخفيفـة مثـل الجازولين، والمقطرات الوسطى مثل الكيروسين، والمقطرات الثقيلة مثل المواد الشمعية وزيوت التزييت، والمنتجات الثقيلة غير المقطـرة مثـل البتيـومين والأسـفلت، وتـصنف الخامات البترولية وفق كثافتها النوعيـة التـي تعتمـد عـلى نـسب مكوناتهـا مـن تلـك المقطرات والنواتج الخفيفة والمتوسطة والثقيلة.

ويلاحظ أنه عند بدء إنتاج البـترول تكـون نـسبة الغـازات البتروليـة عاليـة بـصورة واضحة، وتنتج ما تسمى بالمكثفـات البتروليـة Petroleum Condensates، ثـم تقـل نسبة الغازات المذابة في الزيت تدريجيا مع استمرار مراحل الإنتاج.

والإنتاج الأولي هو إنتاج البترول من الآبار في بداياتها بالتأثيرات الطبيعية، أي بقوته الذاتية الكامنة، إذ تكون الطاقة اللازمة لدفع البترول من المكمن إلى فوهة البئر أكبر من مجموع طاقات التماسك بين الصخور والسوائل الموجودة في مسامها ومن تأثير الجاذبية. ويستمر هذا النوع من الإنتاج حتى ينخفض الضغط في المكمن، ويبدأ معدل الإنتاج في الهبوط. وتشير الإحصاءات في أغلب آبار منطقة الشرق الأوسط إلى أن كمية البترول المنتجة في مرحلة الإنتاج الأولي لا تتجاوز 20 - 30% من إجمالي البترول المتوفر في المكمن. ومن بين مشاكل الإنتاج الأولي أن الضغط قد يكون عاليا إلى حد أن يطيح ببرج الحفر في أثناء الحفر الاستكشافي أو الإنتاجي، ما يتطلب تركيب صمامات متعددة للتحكم في تدفق البترول ولمنع الانفجار، وبعضها يعمل يدويا والآخر يعمل آليا وتجري السيطرة عليه عن طريق مركز مراقبة وتحكم آلي.

ويعتمد الإنتاج الأولي إما على تأثير الغاز أو ضغط الماء أو على الجاذبية الأرضية. لكن تأثير الضغط الناتج عن الغازات المذابة يتناقص بسرعة، كما يصعب التحكم في نسبة الغاز إلى الزيت، وفي الغالب يتناقص ضغط القاع في البئر Bottom Hole Pressure بسرعة، وبالتالي يتناقص الإنتاج تحت هذا التأثير. وإذا ما وجد الغاز الطبيعي في طبقة منفصلة تعلو طبقة الزيت وتتميز بضغط ذاتي عال يمكن إنتاج 40 - 50% من الخام، إذا أمكن الإبقاء على نسبة عالية من الغاز إلى الزيت حتى قرب نهاية المرحلة الأولي لإنتاج الآبار.

وفي حقول البترول ذات الضغط المتوسط، قد يكون الضغط الذاتي في الطبقة الحاوية للبترول غير كاف لتدفق البترول بكميات اقتصادية، أو غير

كاف لدفع البترول ذاته إلى سطح الأرض وبخاصة في حالة الآبار العميقة. وعندئذ ينتج البترول من هذه الحقول بواسطة مضخات ماصة لرفع البترول إلى سطح الأرض، ويطلق عليها اسم مضخات رأس البغل Mule Head Pumps. كما تستخدم المضخات الماصة في رفع معدل الإنتاج المنخفض في بعض الحقول. وهناك نوعان من المضخات أولهما مضخات الأعماق التي يجري إنزالها في قاع البئر، والثاني يركب على فوهة البئر، وتعمل هذه المضخات إما بالطاقة الكهربية أو بوقود الديزل.

أما في الإنتاج الثانوي فيرفع ضغط المكمن عن طريق حقن الماء في الطبقة الحاوية للماء، أو الغاز أعلى الطبقة الحاوية للبترول، أو الاثنين معاً بالتبادل. ويبدأ الإنتاج الثانوي بعد أن يتوقف الإنتاج الأولي للبترول. وقد تضخ كميات كبيرة من الغازات البترولية ـ إذا توفرت ـ لرفع الضغط الذاتي لبترول المكمن، أو كميات من الماء الساخن، وبخار الماء للامتزاج مع الطبقة الحاوية للماء أسفل طبقة الزيت، وأحيانا مع طبقة الزيت ذاتها لتكوين المستحلباتEmulsions التي يمكن ضخها إلى سطح الأرض. وقد تضاف إلى الماء مركبات ذات نشاط سطحي تساعد على تكوين المستحلبات، وعلى إحلال البترول الممتز على أسطح مسام الصخور الرسوبية ودفعه إلى السطح. وغالبا ما تحفر آبار على أعماق مختلفة تصل إلى طبقات الغاز والزيت أو الماء حسب أنواع المواد التي تستخدم في استخلاص البترول، ووفق طبيعة التراكيب الجيولوجية للمكامن البترولية وطبيعة وجود الزيت بها، وضغوطها الذاتية.

وفي المــصائد البتروليــة ذات التركيــب القبــوي توجــد طبقــة الميــاه أو مــاء التكوين Formation Water في حالة اتزان مع الخامات البترولية تحت طبقة الزيت، كما قد يوجد الماء في صـورة معلقـات المـاء في الزيـت، أو معلقـات الزيـت في المـاء في طبقة بينية بين الماء والزيت. ومع استمرار الإنتاج يتناقص الضغط في الطبقـة الحاويـة للبترول، وتتناقص المساحة السطحية للحقل البترولي إلى الـداخل، وقـد يـصل المـاء إلى مستوى بعض الآبار المنتجة، وعندئذ يستعمل بعض هذه الآبار في ضخ المياه إلى طبقة ماء التكوين لتعويض التناقص في الضغط، مع مراعـاة أن يكـون معـدل إزاحـة الزيـت متناسبا مع معدل سريان طبقة الماء لتجنب إنتـاج كميـات كبـيرة مـن المـاء المخلـوط بالخام، ومن الممكن في بعض الحقول المنتجـة بـضغط المـاء الحـصول عـلى 80% مـن الزيت الموجود في المصيدة.

ويستخدم، منذ بداية الخمسينيات، أسلوب الحقن بالمياه في أغلـب حقـول البـترول في الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة معدل اسـتخراج البـترول. وقـد اسـتخدمت طريقـة الحقن الذاتي بالمياه في حقل الرزاق (بالصحراء الغربية بمصر، من خـلال تحويـل الميـاه الموجودة تحت سطح الأرض في أحد الآبـار ـ وهـي ميـاه ذات ضـغط عـال وفي خـزان منفـصل ـ إلى الطبقـات الحاملـة للزيـت، وهـي ذات ضـغط أقـل، وأدى الفـارق بـين الضغط في الطبقتين إلى اندفاع المياه إلى الطبقة الحاملة للزيت، ورفع ضغطها، وزيادة إنتاجها، وتحسين نسبة استخراج الزيت منها.

أما في حقول المرجان ويوليو ورمضان في مصر كذلك، فقد استخدمت طريقة حقن المياه بعد معالجتها في آبار حفرت خصيصا لهذا الغرض طبقا لترتيب هندسي معين، وملائم لطبيعة الخزان البترولي وحجمه، وتقوم المياه المحقونة إما برفع ضغط المياه الأصلية المحيطة بالخزان، وبالتالي ترفع ضغطه، وتدفع المياه الزيت إلى السطح، أو قد يجري الحقن في آبار الحقن وسط الخزان البترولي ذاته في تشكيل هندسي خاص، حيث تدفع المياه الزيت مباشرة، وبخاصة في حالة الخزانات غير المحاطة بالمياه الجوفية.

وفي حقل المرجان، في خليج السويس، الذي يتجاوز احتياطيه الحالي مليار برميل، انخفض ضغط الخزان من 3000 رطل/ بوصة مربعة عام 1974، إلى أقل من ألف رطل/ بوصة مربعة على عمق 6100 قدم تحت سطح البحر، ما أثر على معدلات الإنتاج. ولما كان هذا الخزان من النوع الذي يعمل بنظرية الدفع بالغازات المذابة في الزيت مع ضغط المياه غير النشطة، فقد استخدم نظام الحقن بالمياه في الإنتاج الثانوي، مع أن صخور حقل المرجان من النوع الذي يتبلل بالزيت فقط، وقد بلغ معدل الحقن حوالي أربعمائة ألف برميل يومياً.

ومن أهم طرق الإنتاج الثانوي دفع كميات من الغاز الطبيعي المصاحب للنفط إلى البئر بعد فصله عن خام البترول، وضغطه، للتخلص من أية مكثفات بترولية مثل البروبان والبيوتان، والبنتان المتطايرة مع الغاز الطبيعي. ويمكن نقل الغاز الطبيعي من حقل مجاور إذا لم تكن كميته المصاحبة للبترول المنتج كافية لدفعه في البئر. ويدفع الغاز إما إلى قاع البئر من بين التبطين الخرساني

والعمود الأسطواني، أو بضخه من خلال الآبـار التـي تـصل إلى طبقـة الغطـاء الغـازي. ومــن بــين طــرق زيــادة معــدل الإنتــاج القــوة الهيدروليكيــة للــماء لإحــداث تشققات Fractures في الطبقة الحاملة للزيت، أو استخدام الأحماض في حالة الحجـر الجيري لزيادة وتكبير قنوات التـدفق وتكبيرهـا إلى جانـب الاحـتراق الجـوفي لتـسخين الزيت حتى يتدفق بسهولة في الآبار.

وأحيانا قد يؤدي ارتفاع لزوجة خام البترول إلى صعوبة سريانه خلال الصخور الرسوبية بمعدل يحقـق الجـدوى الاقتـصادية للآبـار، وعندئـذ يمكـن رفـع درجـة حـرارة الخـام، وخفض لزوجته بإدخال وحدة تسخين كهربائية في البئر أو بدفع الماء الـساخن. كـذلك يمكن إشعال جزء صغير من خام البترول بتمرير كمية محـدودة مـن الهـواء في إحـدى الآبار، واستخدام الحرارة الناتجة لإسالة الخام وتسهيل تدفقه من خلال الآبار الأخرى.

وفي الإنتاج الثلثي يُزاح خام البترول من مكمنه بعـدة طـرق للحـصول عـلى الكميـات المتبقية من الخام، والتي تكون عادة في صورة حبيبـات صـغيرة منفـصلة عـن بعـضها، وممتزة على أسطح الصخور الرسوبية الحاوية للخام. وتتراوح الكمية المتبقية من خـام البترول بعد الانتهاء من الإنتاج الأولي والثانوي بصورة اقتـصادية بـين 50%، 70% مـن الاحتياطي المرجح في الحقل البترولي.

وأهم طرق الإزاحة هي الإزاحـة المتجانـسة بواسـطة حقـن المكـامن البتروليـة بالغـازات أو الـسوائل الهيدروكربونيـة، أو بالغـازات غـير الهيدروكربونيـة، أو الإزاحة الحرارية من خلال الاستخدام المتقطـع والمـستمر لبخـار المـاء كـالغمر بالبخار في وتجري الإزاحة المتجانسة باستخدام مخلوطـات مـن المركبـات ذات

النشاط السطحي، سواء الذائبة في الماء أو على شكل غرويات Colloids، تدفع إلى طبقة الزيت، وتعمل على إحلال حبيباته الملتصقة على أسطح مسام الصخر البترولي بقوة الخاصية الشعرية، وتجميعها ثم دفعها إلى سطح الأرض.

وتصنف هذه المركبات ذات النشاط السطحي - حسب نوعية المجموعة المحبة للماء في تكوينها - إلى مركبات أيونية سالبة وموجبة أو غير أيونية. وتشمل الأيونات السالبة مشتقات الكبريتات، والسلفونات Sulfonates، وسلفونات حامض السلفونيك، والكربوكسيلات Carboxylates. وتشتمل الأيونات الموجبة على أملاح الأمونيوم الرباعية. أما المركبات غير الأيونية فمنها الكحولات، والجليكولات Glycols، وايثوكسيلات الكحولات والفينولات، وكحولات الأميدات، والجلوكوسيدات Glucosides وكذلك السكريات العديدة Polysaccharides. ويمكن اختيار نوع، المجموعات الشرهة للماء والتحكم في كميتها؛ لتحديد مدى ذوبان المركبات ذات النشاط السطحي في الماء، كما يمكن أيضا تغيير الشق الهيدروكربوني لزيادة مواءمة الجزيئات لطبقة الزيت.

وبوجه عام تنقسم عمليات مركبات النشاط السطحي إلى مجموعتين، وفي أولاهما يستخدم محلول منخفض التركيز من المنظفات، على هيئة جزيئات رغوية، لدفع حبيبات الزيت أمامه بواسطة الإحلال غير الممتزج Immiscible Displacement، وفي الثانية يستعمل محلول عالي التركيز من المنظفات، ويحتوي على كميات متفاوتة من الكحولات، لتمتزج مع حبيبات الزيت وتكون

مستحلبات Emulsions بترولية يسهل دفعها إلى سطح الأرض، فيما يـسمى بـالإغراق الممتزج Miscible Flooding.

وهذه المنظفات تخفض التوتر السطحي بين الماء والزيت، وتساعد على تكوين الطبقة البينيـة بيـنهما، وإذا كـان اسـتخدامها مكلفـا مـن الناحيـة الاقتـصادية، فإنهـا تحقـق الحصول على نحو 90% من الخامات البترولية المتبقية في الحقول بعد اسـتنفاد طـرق الإنتاج الأولي والثانوي.

وتبقى الإزاحة الحرارية طريقة شائعة في الإنتاج الثلثـي، وتـشمل الاسـتخدام المتقطـع والمستمر لبخار الماء، والحرق الموضعي بنوعيه الجاف والرطب. وقد أسـهمت الإزاحـة الحرارية في استخراج أكثر من 60% من البترول المنتج بواسطة الإنتاج الثلثي.

وطريقة الاستخدام المتقطع للبخار من أكثر الطرق استعمالا في حقول البترول في ولايـة كاليفورنيا الأمريكية، وفي رومانيا وكنـدا وفنـزويلا. وفي كـل الأحـوال لابـد مـن مراقبـة دقيقة لكل آبار الإنتاج، وقياس ضغط الخزان البترولي، ونسبة الغاز إلى الزيت في إنتاج البئر. فإذا ارتفعت نسبة الغاز إلى الزيت في البترول المنتج فقد يتطلب الأمر الحد مـن إنتاج البئر أو إغلاقها، أو خفض المستوى الذي يبدأ عنده تثقيب الأسـطوانة الفولاذيـة المحيطة بعمود الحفر.

ويعزى تدني إنتاج البئر إلى ترسيب رواسب شمعية من الزيت في تجويف البئر أو قرب قاعه أو فوهته، أو إلى دخول الرمل إلى البئر، ما يعطـل تـدفق الزيـت بالمعدل المطلوب، أو يعطل المضخات. ومن ناحية أخرى فقـد يتآكـل التبطـين،

أو تتساقط طبقته الخرسانية ما يؤدي إلى تسريب الماء أو الغاز إلى البئر من صخور أخرى غير صخور الخزان البترولي.

سادساً: الحفر والإنتاج تحت سطح الماء

مع أن الحفر الموجه هو أسلوب معروف لإقامة الآبار على الأرض قرب الساحل مع امتداد الحفر إلى التراكيب الجيولوجية تحت سطح مياه الأنهار والبحيرات والخلجان، إلا أن هناك حداً معينا لتطبيق هذه التقنية. فإذا كان التكوين المطلوب الوصول إليه بعيدا عن أقرب ضفة أو شاطئ، ولم يكن عميقا بالدرجة الملائمة، وجب إقامة هيكل البئر Derrick فوق الماء المتداخل.

ويعود تاريخ الحفر والإنتاج تحت سطح الماء إلى أوائل عشرينيات القرن العشرين في البحيرات الداخلية وخلجان لويزيانا في الولايات المتحدة الأمريكية، كما حفرت أول بئر تحت سطح الماء في بحيرة ماراكايبو Maracaibo في فنزويلا عام 1924م، وكان معدل تدفق الزيت منها في حدود مائة ألف طن سنويا. وفي عام 1939م ثم استكمل حفر ألفي بئر في هذه البحيرة وحدها بمعدل إنتاج 33 ألف طن من الزيت يوميا. ولكن التنقيب والإنتاج في البحار المفتوحة لم يبدأ عمليا إلا بعد الحرب العالمية الثانية، في خليج المكسيك عام 1960م بوجه خاص، واعتمد على منصات ثابتة ركبت على دعامات ثبتت في قاع الخليج قريبا من الشاطئ. وتباعا أمكن الحفر بعيدا عن الشاطئ، وباستخدام أبراج حفر متحركة عائمة يمكن قَطْرُها من مكان لآخر، ولعمق يبلغ 300 قدم، لا سيما في الأجزاء الجنوبية من بحر الشمال.

أما الحفر في المياه العميقة فقد تطلب إدخال تكنولوجيا الحفر بالاعتماد على منصات نصف مغمورة بالمياه أو طافية على سطح البحر. ويستخدم البريطانيون النوع نصف المغمور في بحر الشمال، وله أرجل لا تصل إلى قاع البحر ولكنها تنتهي ببراطيم مملوءة بالماء كليا أو جزئيا، ومثبتة بمرساة أو هلب في القاع. وفي المياه العميقة تستخدم ثماني مراسي أو لآكثر زنة 15 - 20 طن، ويعلو سطح المنصة منسوب سطح البحر بنحو 50 - 60 قدم. أما وحدة الحفر العائمة فهي سفينة ترسو في عرض البحر مستخدمة المراسي Anchors في الظروف الجوية الملائمة والمتوسطة، بمعنى أن عمليات الحفر توقف في حالات العواصف الجوية والبحرية، ولذلك فإن الاعتماد الأساسي في بحر الشمال يبقى على المنصات نصف المغمورة.

عمليات الحفر والإنتاج تحت المياه العميقة عالية التكلفة؛ نظرا لارتفاع إيجارات أجهزة الحفر البحرية، وتكاليف تشغيلها، وكذا أعباء تموين العاملين بمنصات الحفر ونقلهم، وحاجة مواقع الحفر البحري لتجهيزات من أرصفة ثابتة وغيرها. ومع ذلك فقد بلغ إجمالي المساحات المرخص بالحفر فيها تحت مياه تزيد أعماقها عن 1500 قدم- على مستوى العالم - حوالي 1.13 مليون كم[3].

وعندما تتأكد الجدوى الاقتصادية للزيت أو الغاز تقام منصة من الصلب أو الخرسانة لتتكون مركز تجميع ثابت، ويمكن من كل منصة حفر حتى 40 بئراً بأسلوب الحفر الموجه، وتصمم مثل هذه المنصات طبقا لعمق المياه، وبحيث ترتفع قوائم المنصة مائة قدم على الأقل فوق سطح الماء، بما يحمي المعدات من تأثيرات أمواج البحر، وقد وصل إجمالي ارتفاع منصة إنتاج الزيت في بحر

الشمال إلى 690 قدما ووزنها إلى 57 ألف طن. وفي حالة الاكتشافات المحدودة البعيدة عن الشاطئ يصبح استخدام المنصات بغير جدوى اقتصادية.

وفي المياه العميقة تعد تكملة الآبار البحرية تحت سطح الماء ضرورة عملية، بشرط أن يسمح عمق المياه بمسافات فوق رؤوس الآبار تكفي للمرور الآمن فوقها لجميع أنـواع السفن. وهناك عوامل عدة تفرض تكملة الآبـار تحـت سـطح المـاء، ومنهـا أن أعـماق المياه الكبيرة لا تسمح بإنشاء أرصـفة للآبـار، لارتفـاع التكلفـة الاقتـصادية والمـصاعب الفنية الجمة التي تواجه الإنشاء، إلى جانب أن انتشار الأرصفة البحريـة الثابتـة حـول الممرات البحرية يؤثر على سيولة الملاحة، وعلى سبيل المثال فإن حقل يوليـو في خلـيج السويس في مصر يقع بالكامل داخل المنطقة الفاصلة بين الحارتين الشمالية والجنوبية للممر الملاحي عبر الخليج. كذلك فإن تكنولوجيا إكمال الآبار تحت الماء ستساعد عـلى تنمية اكتشافات غير مجدية اقتصاديا إذا تمت تنميتها بالطرق التقليدية، إما لوجودها في أعماق كبيرة أو لصغر حجمها، كما أنها تسهم في تنمية الاكتشافات الموجودة داخل الممرات الملاحية والتي لا يمكن تنميتها من خارج الممر بالحفر المائل.

ومن جهة أخرى فإن الإكمال تحت سطح البحر يجعل الآبـار في مـأمن مـن بعـض المخاطر التي يتعرض لهـا بـئر الإكـمال التقليـدي، فوجـود رأس البـئر تحـت سـطح البحر يؤمنه من مخاطر اصطدام السفن بالرصـيف البحـري وهـو مـا قـد يحـدث للبئر التقليدية، كما أن مخاطر الحريق تتراجع بالمقارنـة بـالبئر التقليديـة في حالـة نــشوب حريــق عــلى الرصــيف البحــري المقامــة عليــه. وبــالطبع يركــب رأس

البئر في عمق أكبر من غاطس أية سفينة تمر في منطقة إنشائه، وتوجد فوقه شمندورة تحذير، وأحيانا يحاط بواق حديدي إلى جانب تحديده في الخرائط البحرية الملاحية.

ويلزم في حالة إكمال البئر تحت سطح البحر تطوير أجهزة التحكم الهيدروليكية عن بعد في الآبار تحت سطح البحر، وهو ما جعل تكلفتها تعادل 15 - 40% من التكلفة الكلية للبئر، وهي تربط بين الرصيف البحري ورأس البئر. ويلاحظ أنه في حالة الإكمال تحت سطح البحر يجري التحكم هيدروليكيا وأوتوماتيكيا في عدد أكبر من الصمامات بالمقارنة بحالة الإكمال التقليدي للآبار.

ومع ذلك فإن ارتفاع مصاريف التشغيل نسبيا بسبب الاحتياج إلى حفار في كل عمليات صيانة البئر أو تطويره، قد يشكل قيداً في حالات الآبار العميقة ولكن التطور التقني يقلل من هذا العبء المادي عند الإنتاج، فقد أتاح استخدام أنابيب الحفر التي تدار آليا من أعلى برج الحفر Top Drive System والتي يمكن أن تحفر 90 قدما بصورة متصلة قبل التوقف لإضافة أنبوبة حفر جديدة مما يختصر نحو 25% من زمن الحفر المألوف في المتوسط. وبخاصة إذا تم الحفر حتى أعماق تصل إلى سبعة آلاف قدم.

دور النفط العربي في تحقيق الأمن الإقتصادي العربي

المقدمة

إزدادت أهمية النفط العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد كان الفحم حتى ذلك الوقت يمثل 85% من إحتياجات أوربا واليابان من الطاقة، ولم يعد إنتاجه المحلي يكفي لتغطية تلك الإحتياجات، إضافة الى إنه إبتداءً من عام 1948، تحولت الولايات المتحدة الأمريكية الى مستورد صافٍ بعد ان كانت مصدراً له.

وكانت الشركات العالمية للنفط، التي تمتلكها الدول الصناعية المتقدمة، تسيطر سيطرة مطلقة على إنتاج النفط الخام، كما تسيطر على تسويقه وتسعيره، وكانت هذه الشركات ترتبط بشبكة واسعة من شركات النقل والتأمين والتكرير والخدمات المختلفة الأوربية والأمريكية الخاصة.

وقد عملت هذه الشركات جميعهاً، بدعم وإشراف الدول الصناعية المتقدمة، على تخفيض أسعار النفط الخام، لتأمين تزويد الدول الصناعية، بطاقة رخيصة، مما أسهم مساهمة فعالة ومباشرة في إعادة بناء ما خربته الحرب وفي تحقيق الإزدهار للدول الأوربية الغربية واليابان، إضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كانت عائدات الدول المصدرة تدفع كأتاوة عن كل برميل يُنتج من شركات النفط العملاقة، وبمبلغ مقطوع يتراوح ما بين 10 و 30 سنتاً لكل برميل. ولما قبلت الشركات تحت الضغط مبدأ المناصفة في الأرباح إبتداءاً من

عام 1950، عملت بحكم سيطرتها على الإنتاج والتصدير والتسعير على تخفيض الأسعار الى ادنى الحدود(*). وفي ظل الإستراتيجية الغربية. بقيادة الولايات المتحدة، أمكن زيادة تدفق النفط العربي من نحو 1,1 مليون برميل/يومياً عام 1950 الى 15 مليون برميل/يوم عام 1970 ثم الى 22,5 مليون برميل/يوم عام 1979 وهو عام الذروة. وقد إرتفع نصيب المنطقة العربية من الإنتاج العالمي (عدا الإتحاد السوفيتي ودول الإقتصادات المخططة المكتفية ذاتياً من نحو 10% عام 1950 الى 37.5% عام 1970والى نحو 45% عام 1979.

وبدات الدول المصدرة للنفط، تشعر بالغبن الذي يلحقها نتيجة سيطرة الدول الصناعية وشركائها على مصدر ثرواتها، فأنشأت منظمة الأوبك عام 1960، كوسيلة لتوحيد مواقفها ومطالبها العادلة تجاه شركات النفط، لكن هذه المنظمة عجزت عن تحقيق مكاسب محسوسة لدولها.

وكان قيام حرب اكتوبر 1973، إيذاناً بدخول المنطقة العربية، والنفط، مرحلة جديدة. فقد تحولت الأسواق النفطية العالمية الى أسواق يلعب فيها المنتجون الدور الأساسي في السيطرة على القرار النفطي، بعد ان إستطاعت الدول

(*) نتيجة لممارسات شركات النفط وضعف الحكومات في الدول المصدرة، إنخفض السعر الحقيقي لبرميل النفط بين عام 1974 و 1980 من 2.18 دولار 0.69 دولار. وبعد طرح التكلفة وفقاً لإتفاقية مناصفة الأرباح، لم يكن نصيب الدول المصدرة للنفط عام 1970 يتجاوز 30 سنتاً مقوماً باسعار عام 1947.

العربية المنتجة إستخدامه كسلاح فعال في المعركة مع إسرائيل ومن يقف معها.

إلا ان الضغوط الأمريكية على الأنظمة العربية، والسياسات التي اتبعتها الدول الصناعية المستهلكة للنفط، إستطاعت أن تسحب (سلاح) النفط من التداول، كما على مدى السنوات التالية أن تعيد سيطرتها على النفط إنتاجاً وتسويقاً، وبالتالي إستطاعت المحافظة على مصالحها ونفوذها في هذه المنطقة الحساسة.

لقد كان النفط العربي في مركز السياسة الغربية الأوربية والأمريكية، كما كان، ولايزال، يشكل محور الإستراتيجية الأمريكية جنباً الى جنب في المحافظة على أمن إسرائيل، حيث يلتقي المشروعان الأمريكي والإسرائيلي في إطار إستراتيجية واحدة تجاه المنطقة العربية.

ومن أجل نجاح هذه الإستراتيجية، فقد عملت بإستمرار على :-

1- إبقاء العرب في حالة من الضعف والتجزئة والتفكك.

2- التهوين مما لدى العرب من وسائل وادوات واوراق واهما النفط، وعائداته.

3- إعاقة تقدم الدول العربية، كل على حدة ومنع وحدتهم وإعاقة تنميتهم.

4- إستنزاف ثرواتهم، وتحويل إهتمامات مجتمعاتهم عـن قـضاياهم الأساسـية، وإشاعة ثقافـة الـسوق وأنمـاط الإسـتهلاك التـي تحـول دون تحقيـق تنميـة حقيقية.

5- إدماج إقتصادات الدول العربية، كل على حـدة، بـدورة الإقتـصاد الرأسـمالي العالمي، وزرع عوائق عملية تحـول دون تعامـل هـذه الإقتـصادات، ككتلـة واحدة مع الأسواق العالمية والتكتلات الإقتصادية الدولية:

والسؤال الذي يلح علينا جميعاً الآن هو : هل من سبيل لإستعادة العـرب إرادتهم، والنهوض موحدين في مواجهة ما يحاك؟ هل يـستمرون في حالـة المتلقـي الذي ينتظر من الآخرين تحديد إسـلوب معيـشتهم، ورسـم مـستقبلهم ومـستقبل اوطـانهم واجيـالهم الـصاعدة؟ هـل بالإمكـان إعـادة الإعتبـار الى سـلاح الـنفط، وإستخدامه مجدداً في الوقت المناسب من اجل (تصحيح) الوضـع العـربي، ووضـع العرب على طريق التقدم والنهضة؟ وما هو دور النفط العربي في تأمين مستلزمات الأمن الإقتصادي العربي؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا الموضوع، من خلال النقاط الآتية :-

1. أهمية النفط العربي في الإقتصاد العالمي.
2. الجدل الدائر حول أهمية النفط العربي وإستخدامه سلاح النفط.
3. توزيع الريع النفطي وتآكل أسعار النفط.

4. أين ذهبت عائدات النفط؟

5. النفط والتنمية والأمن الإقتصادي.

أولاً- أهمية النفط العربي في الإقتصاد العالمي

منذ إكتشاف النفط في البلاد العربية، أصبحت هذه البلاد محلاً للصراع الدولي من اجل السيطرة عليها. وقد إزدادت أهمية النفط العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما إتضح إن موارد الطاقة المتاحة في اوربا واليابان أصبحت غير كافية لسد إحتياجاتها لإعادة البناء فيهما. لقد كان الفحم حتى ذلك الوقت يمثل نحو 85% من إحتياجات المنطقتين من الطاقة. ولم يعد الإنتاج المحلي يفي بتلك الإحتياجات. كما تحولت الولايات المتحدة المريكية منذ عام 1948 الى مستورد صاف للنفط بعد أن كانت مصدراً صافياً له. وكانت الشركات الغربية والأمريكية تسيطر سيطرة تامة على إستكشاف وإنتاج الزيت الخام وتسعيره. مما مكنها من زيادة عمليات الإستكشاف وزيادة عمليات الضخ والضغط على الأسعار. وتخفيضها الى ادنى الحدود.

هكذا إرتفع تدفق النفط العربي من نحو 1,1 مليون برميل/يومياً عام 1950 الى 15 مليون/يومياً عام 1970 ثم الى 22,5 مليون برميل/يومياً عام 1979 وهو عام الذروة[1].

ومع إنتاج العالم من النفط في إزدياد مطرِد خلال الفترة ذاتها، إلا إن الإنتاج العربي كان أسرع نمواً، حيث إرتفع نصيب المنطقة العربية من الإنتاج العالمي (خارج إقتصاديات التخطيط المركزي والتي كانت مكتفية ذاتياً) من نحو 10%

عام 1950 اى نحو 37.5% عام 1970 والى نحو 45% عام 1979[2]. ويبين الجدول رقم (1) إحتياط النفط أنماط وتطور إنتاجه في العالم وفي البلاد العربية ونسبة إجمالي البلاد العربية الى إجمالي العالم في الإحتياطي وذلك للأعوام 1993-1997.

ونجد من هذا الجدول إن إحتياطي النفط الخام في البلاد العربية أكثر من 62% من الإحتياطي العالمي، وإنها تنتج حوالي 28% من إجمالي الإنتاج العالمي بأكمله وذلك في رحلة التسعينات من القرن العشرين.

وحيث إن الطلب على الطاقة، يرتبط إرتباطاً وثيقاً مع مستوى النشاط الإقتصادي، ومع معدلات نموه، وكذلك تلعب الأسعار دوراً هاماً في التأثير على هذا الطلب، ونعني هنا أسعار المشتقات النفطية التي تتضمن في الدول الغربية خاصة، قدراً كبيراً من الضرائب على الإستهلاك التي تصل في دول الإتحاد الأوربي الى نحو 70% مما ينعكس سلباً على طلب المستهلك النهائي. وبالطبع هناك عوامل أخرى تؤثر في الطلب خاصة ما يتعلق بمستوى التقانة والكفاءة في إستخدام الطاقة، وغير ذلك من عوامل سياسية وإقتصادية مختلفة.

وقد وضعت الدوائر المسؤولة ومراكز الأبحاث العديد من السيناريوهات حول التوقعات المستقبلية للناتج المحلي الإجمالي العالمي والطلب على الطاقة، قبل أحداث 11 أيلول 2001 وما تلاها. وكذلك قبل إتضاح حجم الركود الإقتصادي في بعض الدول الأخرى، وكانت هذه التقديرات ضمن سيناريو متوسط تتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة (1996-2020) بمعدل 2.9% سنوياً في المتوسط. وبذلك يرتفع من

نحو 27.5 تريليـون دولار عـام 1996 الى نحـو 40 ترليـون دولار عـام 2010 ونحـو 54 تريليون دولار عام 2020 (دولار 1997)[3].

وتتفق العديد من الدراسات المتخصصة في ربط معدلات النمو للناتج المحـي الإجمالي العالمي والطلب على الطاقة، على إن المرونة الدخلية التـي تـربط بـين متغـير النمو الإقتصادي ومتغير نمـو الطلـب عـلى الطاقـة، في حـدود ثلثـي الواحـد الـصحيح. بمعنى إن كل زيادة في الناتج الاجمالي بمقدار 1% تتبعها زيادة في الطلب على الطاقـة بنحو 70% تقريباً وقد كانت المرونة الدخلية تتجاوز الواحد الـصحيح، إلا إن عوامـل عديدة أثرت في تخفيضها، وأبرز هذه العوامل هو: ترشيد إسـتهلاك الطاقـة في الـدول الصناعية الذي اعقب تـصحيح الأسـعار عـام 1973، ومـا بعـد التحـول في إقتـصاديات الدول المعلوماتية والخدمات. وبالتالي فقد قدر النمو في الطلـب العـالمي عـلى الـنفط وفقاً للسيناريو المتوسط الـذي أشرنـا اليـه سـابقاً بمعـدل 1,8% سـنوياً في حـين تـشير توقعات اوبك الى معدل نمو للطلب العالمي على النفط خلال الفترة 1997-2020 بنحو 1,3% سنوياً في المتوسط[4].

ووفقـاً لتقـديرات هيئـة معلومـات الطاقـة (E.I.A) يتوقـع أن ترتفـع الطاقـة العالمية لإنتاج النفط من نحو 77 مليون برميل/يوم عام 1997 (الإنتاج الفعلي 73,7 مليون برميل/يوم) الى نحو 95 مليون برميل/يـوم عـام 2010 ونحـو 112 مليون برميل/يوم عام 2020، ويتوقع أن ترتفع طاقة أوبك الإنتاجية مـن نحـو 29,4 مليون برميل/يوم (بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي) عام 1997 الى نحـو 43 مليـون برميـل/يـوم 2010 ونحـو 56 مليـون برميـل/يـوم عـام 2020

وبذلك يرتفع نصيب نفط أوبك الموجه لسد إحتياجات العالم منحو 40% عام 1997 (على اساس فعلي) الى نحو 46% عام 2010 والى 50% عام 2020[5].

وفي داخل بلدان الأوبك يوجد ست دول فقط ممن سيكون لديها القدرة على توسيع وتنمية طاقاتها الإنتاجية بحيث ترتفع من نحو 22 مليون برميل/يوم عام 1997 الى نحو 34 مليون برميل/يوم عام 2010 ونحو 47 مليون برميل/يوم عام 2020. وهذه الدول هي : السعودية، الإمارات، الكويت، العراق، إيران، فنزويلا، وسيكون في مقدمة هذه الدول الست الوفاء بنحو 36% من إحتياجات العالم النفطية عام 2010ونحو 42% من تلك الإحتياجات عام 2020.

يبقى أن نشير الى أن 88% من الطاقة الإنتاجية للدول الست التي تقع في منطقة الخليج العربي. مما يؤكد الاهمية الحاسمة للنفط العربي في إمدادات الطاقة العالمية. إن هذه النتيجة تنقل مسؤولية تنسيق العرض العالمي للنفط بصفة أساسية الى المنطقة العربية، إذا ما أضيفت اليها إحتياطات الدول العربية الأخرى للمساهمة في تلك الأحتياجات مثل سلطنة عمان والجزائر وليبيا. وقد لا نبالغ إذا توقعنا إن المنطقة العربية، ومعها إيران، يمكن أن تمسك بمفاتيح الإمدادات النفطية العالمية بحلول 2020[6].

إضافة الى هذا فإن النفط العربي يتمتع بمركز تجاري ممتاز في السوق العالمية للنفط إذ تبلغ صادرات النفط العربية نحو 18 مليون برميل/يوم او ما يمثل نحو 45% من الصادرات النفطية العالمية التي بلغت عام 1998 نحو 40,4 مليون برميل/يوم.

وتشير الدراسات النفطية إن صافي العجز في الدول المستهلكة للنفط سوف يزداد مع الوقت، مما يؤدي الى اتساع فجوة الاستيراد في الوقت الذي يزداد فيه تركز إنتاج النفط، وخاصة في دول الخليج العربي.

ويتركز أغلب العجز النفطيفي الدول الصناعية ويبلغ العجز النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1997، 9,16 مليون برميل/يوم، كما يبلغ العجز في نفس العام في اوربا الغربية واليابان وباقي دول (OCECD) 9,3 مليون برميل/يوم، وفي جميع دول العالم يبلغ العجز في ذلك العام 12,69 مليون برميل/يوم[7]. أي في عام 2010و 2020 تتوقع الدراسات أن يتزايد العجز على النحو الآتي:

	العجز (2010) **مليون برميل/يوم**	**العجز (2020)** **مليون برميل/يوم**
الولايات المتحدة الأمريكية	13,7	61
أوربا الغربية واليابان ووباقي دول (OECD)	11,6	15,2
باقي دول العالم	20.6	29

ويتوقع أن يرتفع نصيب أوبك من صادرات النفط العالمية من 62% (23 مليون برميل/يوم) عام 1995 الى 72% (48 مليون برميل/يوم) عام 2020، وفي داخل اوبك يتوقع ان يرتفع نصيب الدول الست الرئيسية (سبق الإشارة

اليها) من صادرات النفط العالمية من نحو 49% عام 1995 (18 مليون برميل/يوم) الى نحو 63% (42 مليون برميل/يوم) عام 2020.

ويمكن إختصار الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي

1. ضخامة الاحتياطيات، وضخامة الإنتاج وإمكاناته، بما يسمح للنفط العربي التمتع بمرونة كبيرة من اجل تلبية الإحتياجات العالمية.

2. إنخفاض تكاليف الإستكشاف والإنتاج بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم.

3. إرتفاع غزارة البئر الواحد بالمقارنة مع مناطق اخرى في العالم (ففي حين يصل إنتاج البئر الواحد في العراق مثلاً الى 10062 برميل يومياً، فإنه لايتعدى 12 برميلاً في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المنطقة العربية تمتلك نحو ثلثي الإحتياطيات العالمية للنفط، وتمتلك دول الخليج العربي 660 مليار برميل. وتمتلك ليبيا والجزائر نحو 30 مليار متر مكعب من الإحتياطيات العالمية للغاز.

ثانياً: الجدل الدائر حول اهمية النفط العربي وإستخدام سلاح النفط

برزت في الوطن العربي، منذ الخمسينيات، الدعوة الى تحرير النفط من السيطرة الغربية وتحكم الشركات النفطية في الإستكشاف والإنتاج والتسويق، وجاءت الدعوة في إطار حركات التحرر العربي. ففي حين إرتبط تغلغل شركات النفط العالمية بالسيطرة الأجنبية والإستعمار وتقاسم نفوذ الدول الكبرى على المنطقة

العربية، فأن الدعوة الى التحرر الوطني والقومي إرتبط أيضاً بالدعوة الى تحرير النفط وإستخدامه سلاحاً ماضياً في معركة التحرر وفي عملية البناء والتنمية.

وعندما ظهرت نوايا العدوان الإسرائيلي عام 1967 على الدول العربية بتاييد ودعم من الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إتخذ مؤتمر القمة تحت ضغط الرأي العام العربي وقبيل وقوع العدوان ببضعة أيام قراراً بمنع وصول البترول الى أية دولة تعتدي، أو تشارك في الإعتداء على أي دولة عربية، أو بمد العون العسكري الى إسرائيل، وإخضاع أموال شركات البترول والدعايا التابعين للدول المشتركة في العدوان لقوانين الحرب.

لقد كان هذا القرار، ثورة بحد ذاته وبدأت الدول العربية باليوم نفسه، إتخاذ قرارات خطيرة، فقد اعلن العراق وقف ضخ النفط، واعلنت كل من الكويت والجزائر وليبيا والسعودية وقف تزويد الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية فقط. وبعد وقوع العدوان (1967) توجهت الامال العربية على سلاح النفط لإنقاذ الموقف، إلا إن مؤتمر القمة العربية المنعقد في الخرطوم (أول أيلول/سبتمبر) 1967 قرر إستئناف ضخ النفط (بإعتباره طاقة عربية إيجابية يمكن تسخيرها في خدمة الأهداف العربية) كما جاء في نص القرار الذي جاء في مرحلة أتهمت بها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، في محاولة لتحييدها في الصراع العربي – الأسرائيلي وبالتالي كسبها للموقف الى جانب القضايا العربية إنطلاقاً من القبول بقرار مجلس الأمن 242. وهكذا فقد تم التراجع العربي من تحرير كامل فلسطين الى إستعادة الأرض المحتلة في حرب 1967. واختفى إستخدام (سلاح النفط) من القرارات العربية تحت ضغط

مصالح الأنظمة الضيقة في الدول المنتجة المرتبطة بمصالح الشركات 1973/10/17، وهو قرار تاريخي فعلاً لأنه كان منعطفاً تأريخياً هاماً، حيث تضمن هذا القرار جانبين:

الاول: فرض حظر تصاعدي على ضخ النفط الى الغرب. وقد أستثنيت فرنسا وبريطانيا لمواقفهما (الأقرب) الى صفة الحياد من الصراع العربي – الإسرائيلي في تلك المرحلة. كما (فهمت) الدول العربية المنتجة تلك المواقف.

والثاني: مضاعفة أسعار النفط العربي لتعويض النقص في الإنتاج، وبالتالي تقليص حجم الخسارة الإقتصادية التي كانت ستتعرض لها الدول النفطية العربية، من جراء تطبيق سياسة الحظر، الى جانب إحداث تحول محسوس في مواقف المصالح الغربية.

ومما تجدر ملاحظته على هذا القرار:

1. الدقة ووضوح الهدف وحصره بالانسحاب الإسرائيلي الى حدود 1967.
2. التفريق بين المؤيدة لإسرائيل كالولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، والدول التي إتخذت موقفاً أقرب الى الحياد.
3. الحرص على المطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بشأن الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، والتمسك بهذه المطالبة.

وقد تقرر في مؤتمر القمة العربي المنعقد في 1973/11/28، الإستمرار في إستخدام النفط سلاحاً في المعركة، وربط رفع الحظر عن أية دولة، بالتزامها بتأييد القضية العربية العادلة.

وقد بدات ضغوط هائلة من قبل الولايات المتحدة المريكية لوقف إستخدام النفط، ووصلت هذه الضغوط الى حد التلويح بالتدخل العسكري. ومع ممارسات وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك (كيسنجر) والاعيبه وزيارته المكوكية بين الدول العربية، وفي أثر توقيع إتفاقية فك الإشتباك بين مصر وإسرائيل في 1974/1/18. يمكن القول إن الولايات المتحدة إستطاعت أن تنجح في إقناع الأنظمة العربية بإلغاء قرار إستعمال سلاح النفط. فأسدل بذلك الستار عن اهم قرار تاريخي يصدر عن الدول العربية في تلك المرحلة. لكن يظل من المفيد إلقاء الضوء على ما قامت به الولايات المتحدة (ومعها الدول الصناعية المستهلكة للنفط) من أجل سحب هذا السلاح من يد العرب. حيث عملت في أربع إتجاهات:

الإتجاه الأول : العمل على إحباط عملية إستخدام سلاح النفط، وضمان عدم تكرار ذلك، إنطلاقاً من أهداف إقتصادية وسياسية ومعنوية (تتعلق بهيبة الولايات المتحدة) ويتضمن ذلك إمتصاص الآثار الجانبية بهذا القرار.

الإتجاه الثاني : التنسيق بين مواقف الدول المستهلكة، والعمل على تخفيض الإستهلاك، والبحث عن بدائل للنفط، وإعادة القرار النفطي الى تلك الدول، أي العودة الى (سوق المشترين).

الإتجاه الثالث : تحويل ما جرى، ويجري لـصالح الإقتـصاد الأمـريكي، ولتأكيـد هيمنـة اولايات المتحدة إقتصادياً وسياسياً، خاصة تجاه أوربا واليابان والمنطقة العربية.

الإتجاه الرابع : كان بإتجاه العالم الثالث، لإستخدام أزمة ميزان مدفوعاتها الناتجم عن إرتفاع فاتورة النفط، من أجـل تأليـب هـذه البلـدان ضـد العـرب، وإظهـارهم بمظهـر المعتدي، وتبرئة ساحة إسرائيـل والـدول الـصناعية، وخلـق الـشقاق بـين بلـدان العـالم الثالث.

وكان من نتائج عملية إستخدام (سلاح النفط) لتحقيق أغراض سياسية ما يأتي:

1. لفت أنظار الدول الصناعية المستهلكة والولايات المتحدة الى أهمية ومخـاطر بقاء إمكانية هذا السلاح بيد العرب.
2. تأليب الرأي العام العالمي والبلـدان الناميـة خاصـة ضـد العـرب، وتحمـيلهم مـسؤولية الأزمـة الإقتـصادية التـي عـانى منهـا النظـام الرأسـمالي العـالمي، وإنعكست على اوضاع البلدان النامية.
3. أدى تصحيح أسعار النفط في العالم الى إحداث آثار هامة وإنعكاسـات هائلة على الإقتصاد العلمي، وعلى إقتصادات البلـدان الناميـة عمومـاً على جانب التأثير الواضح على العلاقات الإقتصادية العربية – العربية، وبينها وبين باقي بلدان العالم. وبـرزت هـذه التـأثيرات، بوجـه خـاص، فيما يأتي:

أ- إرتفاع فاتورة النفط المستورد، وإنعكاس ذلك على موازين مدفوعات الدول المستهلكة والنامية منها على وجه الخصوص.

ب- وقوع أزمة من جراء إنخفاض الإمدادات النفطية بسبب التخفيض التدريجي للإنتاج، مما فتح الباب على مصراعيه امام أزمات اخرى مشابهة. إلا إن ذلك دعى الدول الصناعية الى النفكير في مصادر الطاقة البديلة، والإتجاه نحو ترشيد الإستهلاك النفطي.

ج- كان لإرتفاع أسعار النفط، أثره البارز في زيادة حدة الكساد العالمي الذي كان قد بدأ قبل ذلك في الدول الصناعية.

د- وأيضاً تأثير إرتفاع أسعار النفط على أزمة النقد الدولي، والنظام النقدي الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تسببت في إنهياره، عندما اعلنت في أغسطس/آب 1971 إلغاء قابلية تحويل الدولار الى ذهب.ومع هذا القرار أدخلت أزمة النفط على عملية إصلاح النظام النقدي العالمي عنصراً جديداً. مما جعل الولايات المتحدة تقترح فرض قيود على حرية الدول ذات الفائض في إستخدام وتوظيف أرصدتها الخارجية، مما يشكل نوعاً من الوصاية الدولية على هذه الدول. وكانت الولايات المتحدة، تقصد في إقتراحها بالتحديد الدول العربية النفطية.

لقد سمحت حرب تشرين أول/أكتوبر 1973 للدول النفطية تصحيح أسعار النفط، ليس هذا فحسب، بل إن العرب بدأوا يفكرون جدياً في تصحيح العلاقة غير المتوازنة مع الشركات الإحتكارية العالمية التي كانت تعمل على

نهب النفط العربي، مستغلة في ذلك وفرته وإنخفاض كلفة إستخراجه. والسعر الزهيد المفروض من قبلها. ففي عام 1947 كان سعر البرميل من النفط العربي نحو 2,22 دولار، وقد ضغطت الشركات الإحتكارية الى تخفيضه، حيث وصل الى 1,8 دولار للبرميل الواحد عام 1960. وإستمر السعر ثابتاً عند هذا المستوى حتى عام 1970. بينما إرتفعت أسعرا صادرات الدول الصناعية بنسبة 300% وبذلك صار سعر البرميل الواحد عام 1970 مقوماً بأسعار 1947، لايزيد على 70 سنت للبرميل الواحد. كما لايتجاوز نصيب الدول المصدرة نصف ذلك السعر (أي 35 سنت)[9].

لقد خضع النفط العربي منذ إستخراجه الى عمليات نهب منتظمة من قبل الشركات الغربية والأمريكية المدعومة من قبل حكوماتها[10]. ففي عام 1972 تقاضت الدول العربية المنتجة للنفط مبلغ 96 مليار دولار ثمناً لنفطها المصدر موزعة على النحو الآتي: 28 مليار دولا للحكومات و 28 مليار لشركات الإستخرج والتوزيع والنقل، 18 مليار للمرتبات والأجور، و22 مليار للموردين.

ولم يكن يقتصر دو رالشركات البترولية الكبرى على نهب الثروة النفطية العربية، بل تعدى ذلك الى القيام بمهام سياسية لحساب الدول التابعة لها.بهدف إبقاء الدول النفطية (وباقي الدول العربية) في دائرة الإستغلال الأجنبي، وبما يحقق مصالح الدول الصناعية المتقدمة. وقد توضحت مراراً علاقات التعاون والعمل المشترك بين هذه الشركات ودوائر الإستخبارات في الدول التابعة لها، لإحداث إنقلابات لصالح تلك الدول، والتأثير على سياسات الدول المصنعة. وخضع

النفط إستكشافاً وإستخراجاً وتسويقاً، لمصالح الدول الصناعية. كما خضع تحديد السعر لهذه المصالح ولمصالح الشركات النفطية الإحتكارية. وبالتالي فإنه بالإمكان دعوة السوق النفطية (بسوق المشترين أو المستهلكين) فهم الذين يفرضون شروط الإنتاج والأسعار. وحاولت الأوبك منذ تأسيسها أن تضغط بإتجاه رفع الأسعار، إلا إنها لم تنجح وجاءت حرب تشرين 1973 فقلبت الموازين، واعطت للمفاوضين زخماً معنوياً في المفاوضات التي كانت جارية (بدات المفاوضات بين المنتجين والمستهلكين قبل يومين من قيام الحرب) ومع إستخدام العرب لسلاح النفط في المعركة، تحولت الأسواق النفطية العالمية الى أسواق يلعب فيه المنتجين الدور الأساسي في السيطرة على القرار النفطي.

وقد توالت إرتفاعات أسعار النفط حتى وصلت الى أسعار لم يكن يحلم بها المنتجون، وبدأ الحديث في الأوساط الرسمية والمحافل الدولية ولدى الرأي العام حول ظاهرة ما يدعى بالفوائض، أي عائدات مبيع النفط التي نظر اليها على إنها تزيد كثيراً عن الطاقة الإستيعابية للدول النفطية.

لكن الدول الصناعية المستهلكة، التي كانت تعمل من وارء الشركات البترولية الإحتكارية، وجدت إن تولي حكومات الدول المنتجة للنفط دوراً رئيسياً في سياسات الإنتاج والأسعار، وكذلك إبعاد الشركات الإحتكارية عن موقع القرار. يضعف من نفوذها، ويخفض من عائداتها، والأهم من ذلك إن نفوذها في المنطقة ومصالحها أصبحت مهددة، لهذا فقد عملت وبسرعة وبتصميم على إستعادة هيمنتها على النفط إنتاجاً وتسويقاً، وبالتالي المحافظة على مصالحها

ونفوذها في هذه المنطقة الحساسة. اما الخطوط العامة لما قامت به من إجراءات وسياسات، فيكمن أهمها على النحو الآتي:

1. العمل على تخفيض الطلب على نفط الأوبك بوجه عام، وعلى النفط العربي بوجه خاص، من خلال التأثير على حجم الطلب بوضع الحواجز الجمركية والحواجز الكمية على إستيراد النفط، وفرض الضرائب على إستهلاك المشتقات النفطية، ودعم القوانين والإجراءات الإقتصادية أو البيئية المؤدية الى الحد من إستخدام النفط.
2. زيادة إنتاج الخام خارج اوبك بوجه عام، وخارج المنطقة العربية بوجه خاص، وذلك بدعم وزيادة الإستثمار في مجال البحث عن النفط في الدول العربية وخارجها.
3. دعم وزيادة البحوث في مجال تطوير واستخدام البدائل التي يمكن أن تحل محل النفط كمصدر رئيسي للطاقة.
4. تأسيس الوكالة الدولية للطاقة التي تضم الدول الغربية الصناعية فقط، من أجل رسم السياسات والإستراتيجيات الهادفة الى الحد من إستهلاك النفط، والى زيادة إنتاجه في تلك الدول وفي العالم، والإشراف على تنفيذ وتطبيق هذه السياسات.
5. بناء مخزون إستراتيجي وتجاري من النفط لتأمين الإمدادات والحد من إرتفاع الأسعار.

6. البحث عن مصادر جديدة للنفط في بلدان العالم الثالث، لتقليل الإعتماد على نفط أوبك.

وفي الطرف المقابل، فقد غاب عن الدول المنتجة التنسيق، كما سعت كل دولة الى زيادة الإنتاج وضخ النفط الى الأسواق بهدف الحصول على عائدات مالية أكبر. ومع تهافت الحكومات وضعفها، فقد إستطاعت الدول الصناعية من إستعادة دورها المؤثر والموجه للصناعة النفطية. ذلك الدور الذي فقدته لمرحلة قصيرة عندما أبعدت الشركات الإحتكارية الكبرى عن دائرة القرار في السعر والإنتاج.

ولكن عودة الدول الصناعية المستهلكة للنفط، تجيء بعد تجربة مريرة بالنسبة لها، لذا فإن هذه العودة الى الإمساك بالقرار النفطي تجيء مليئة بالدروس والعبر لجميع الأطراف.

والآن، تقف الأوبك في ظل غياب إستراتيجية واضحة للدول المنتجة، عاجزة عن مواجهة ما تقوم به الدول الصناعية المستهلكة، من ضغوط في إتجاه تخفيض أسعار النفط الخام، والسؤال هو هل إنتهى دول الدول المنتجة وأصبحنا امام سوق بإتجاه واحد يفرض شروطها المشترون (المستهلكون)؟ ويجرنا هذا السؤال الى سؤال آخر، وهو، هل إستطاعت الولايات المتحدة والدول الصناعية معها، أن تخرج النفط من عالم السياسة، وبالتالي في عدم السماح لأية دولة منتجة إستخدام النفط تحقيقاً لسياسات معينة سواء على الصعيد السياسي أم على الصعيد الإقتصادي؟

في الواقع هناك وجهتا نظر حول هذه المسألة:

وجهة النظر الأولى تقول إن الدور الإقتصادي للنفط سيستمر طالما بقي النفط موجوداً، صحيح إن النفط ثروة آيلة للنفاذ، لكن قوة هذه الثروة ستظل قائمة حتى نضوبها الطبيعي.

ووجهة النظر الثانية تقول بإحتمال النضوب الإقتصادي للنفط قبل نضوبه الطبيعي، بمعنى فقدان النفط لقيمته الإقتصادية قبل أن تنفذ إحتياطاته ويستنفذ. أصحاب وجهة النظر الأولى يرون إن الدول الصناعية المستهلكة للنفط عملت على تخفيض طلبها بترشيد الإستهلاك وبتطوير الطاقة البديلة. ولكن بالرغم من هذه الجهود فقد بقي النفط في مقدمة الانواع المختلفة للطاقة، وإن الحاجة اليه سوف تستمر،ولن تستطيع الدول الصناعية والنامية الإستغناء عنه. لهذا فأصحاب وجهة النظر هذه يرون التصدي لوجهة النظر الثانية الداعية الى تبخيس القيمة الإقتصادية للنفط والتي من شأنها الإضرار بالدول المنتجة.

أما أصحاب وجهة النظر الثانية فيرون إن النضوب الإقتصادي للنفط سيسبق النضوب الطبيعي بسبب توقع حصول تطورات تكنولوجية تقلص من إستهلاك الطاقة من جهة، وتزيد من توفر الطاقة البديلة من النفط من جهة ثانية، وبالتالي سيصبح النفط سلعة ذات قيمة إقتصادية ضئيلة.

ويستشهدون على ذلك بما حصل للفحم، كما يدعمون رأيهم بأن زيادة النمو الإقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة تاتي في الجزء الأعظم منها من الصناعات الأقل إستهلاكاً للطاقة. كصناعة المعلوماتية.

ويترتب على الأخذ بأحد هذين الرأيين نتائج على غاية الأهمية:

فإذا ما قبلنا بوجهة النظر القائلة بأن النضوب الأقتصادي سيسبق النـضوب الطبيعـي، فإن معنى هذا إن على الدول المنتجة أن تسعى الى زيادة الإستفادة مـن هـذه الـثروة طالما إنها تستطيع ان تحصل مقابل زيادة الإنتاج على موارد واكثر مما تحصل عليه بما يعني زيادة الضخ للحصول على موارد مالية أكثر بوقت أقـل. مـما يـؤدي عـلى سرعـة نفاذ مواردها النفطية، والبيع بأسعار متدينة. وهذا بالطبع لن يكون لمصلحتها.

وتضغط الدول الصناعية على الدول المنتجة من اجل زيـادة الإنتـاج وخفـض الأسـعار، وتتحمل الدول المنتجة عاماً بعد آخـر خـسائر كبـيرة، في حـين تظـل الـدول الـصناعية محافظة على عائداتها الضريبية ومكتسباتها الاخـرى. والـدليل عـلى ذلـك إنـه في عـام 1998وحده خسرت الدول المنتجة نحو 56 مليار دولار. إذ إنخفـضت قيمـة صـادراتها النفطيـة مـن 166 مليـار دولار عـام 1997 الى 110 مليـار دولار عـام 1998 بـسبب إنخفاض سعر سلة أوبك الى 12,28 دولار للبرميل خـلال العـام المـذكور. وقـد إسـتفاد الإقتصاد الغربي من هذا الإنخفاض بما لايقل عن 80 مليار دولار عبر وارداتـه النفطيـة التي تحتل نحو ثلاثة أرباع الواردات النفطية العالمية.

ثالثا- توزيع الريع النفطي وتآكل أسعار النفط

كـان توزيـع الريـع النفطـي ولا يـزال مـصدراً للخـلاف بـين الـدول المنتجـة والـدول الـصناعية المـستهلكة. ومـن حـق الـدول المنتجـة أن تطالـب بزيـادة ريعهـا

النفطي، بإعتبار أن النفط يعتبر مصدراً ناضباً. وما تحصل عليه هذه الدول كنصيب في الريع النفطي، يساعدها على توجيه موارد لابأس لها نحو عملية التنمية، ونحو زيادة إستثماراتها للبحث عن حقول جديدة وتنميتها لضمان تلبية الإحتياجات المتزايدة للمستهلكين.

وتحصل الدول الصناعية على نصيبها من الريع النفطي، بصفة أساسية عن طريق فرض الضرائب على المنتجات النفطية المكررة. بدلاً من فرض رسوم جمركية على وارداتها من النفط الخام، مما يتيح لها مرونة أكبر للتمييز بين المنتجات المختلفة بالنسبة لمستوى الضريبة وذلك بما يخدم أهدافها الإقتصادية الخاصة.

وقد عملت الدول الصناعية في سياساتها النفطية تجاه الدول المنتجة، على تخفيض القيمة الحقيقية للنفط الخام من جهة، وعلى الإستيلاء على الجزء الأعظم من الريع النفطي من جهة ثانية، ويبين الجدول رقم (1) توزيع الريع النفطي بين الدول المصدرة ودول الإتحاد الاوربي المستوردة للسنوات 1970، 1975، 1980، 1994، 1995، 1996، 1997، 1998، ومنه نجد إنه كلما إنخفض سعر النفط الخام تضاءل نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع، والعكس صحيح، ففي عام 1970 كان برميل المنتجات المذكور يباع للمستهلك النهائي في الدول الأثنتي عشر التي كونت المجموعة الأوربية بنحو 11,42 دولار للبرميل الواحد. وبإستقطاع اجمالي التكاليف، بما في ذلك تكلفة الإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع وارباح الشركات الوسيطة، كان الريع الصافي يقدر بنحو 6,07 دولار لم تحصل منه الدول المصدرة للنفط على اكثر من 1,42

دولار وهو ما يعادل 23%، بينما كانت حكومات الدول المستهلكة للنفط تحصل عـلى 4.65 دولارات، وما يعادل 77%.

وعنـدما إسـتعادت الـدول المنتجـة سـيطرتها عـلى الـنفط في ظـل حـرب تـشرين الاول/أكتوبر1973، تحول توزيع الريع النفطي لـصالحها، ففـي عـام 1975 بلـغ سـعر البرميل للمستهلك النهائي في المجموعة الوربية نحو 27,9 دولار للبرميـل الواحـد بيـنما بلغ صافي الريع نحـو 18,9 دولار موزعـة بنـسبة 52% للـدول المـصدرة و48% للـدول المستوردة، ونجد من الجدول رقم (1) إنه في عـام 1980 بلـغ نـصيب الـدول المـصدرة الذروة، إذ حصلت على 64% من صافي الريع وحـصلت الـدول المـستوردة عـلى 36%. بينما بلغ السعر للمستهلك النهائي 65,5 دولار للبرميل الواحد.

إلا إن أسعار النفط الخام أخذت في التآكـل خـلال النـصف الأول مـن الثمانينـات، ثـم إنهـارت مـن نحـو 28 دولار في عـام 1984 و 1985 الى نحـو 13 دولار عـام 1986. ولم تسمح الدول الاوربية المستوردة، بإنتقال الإنخفاض الى المستهلك النهـائي، بـل أسرعـت على زيادة ضرائبها النفطية، بحيث ارتفعت خلال الفـترة 1985-1996 مـن نحـو 22,5 دولار للبرميل الواحد الى نحو 68 دولار.

وحققت هذه الدول كمتوسـط خـلال الـسنوات الخمـس 1994-1998 نحـو 64 دولار للبرميل. ويندرج ضمن أسباب رفع نسبة الضرائب إستحداث ما يدعى ضريبة الكربون بحجة حماية البيئة كعبء إضافي على هيكـل الـضرائب النفطيـة التـي تتحيـز لـصالح الفحم رغم انه المصدر الأكثر تلوثاً للبيئة.

نقف على تآكل أسعار النفط الخام. وبإستخدام 1973 كسنة أساس نجد إن السعر الأسمي قد إنخفض من 18,6 دولار عام 1991 الى 15,53 دولار عام 1994. ثم تذبذب بين إنخفاض وإرتفاع حتى وصل الى 12,28 دولار عام 1998. وباستبعاد آثار التضخم وتغيرات سعر الصرف، نجد أن السعر الحقيقي يبلغ ذروته عام 1981 عند 16,39 دولار للبرميل، ثم أخذ بالتراجع. ونجد على إن سعر النفط في صورته الحقيقية لم يتجاوز 4-5 دولارات على مدى عقد التسعينات من القرن المنصرم.

هكذا نجد ان الدول الصناعية المتقدمة، إستطاعت أن تسخر ثروة العرب النفطية لصالحها، حيث عملت على إستنزاف هذه الثروة، ورفع حصتها من الريع النفطي بإستمرار، وضغطت بإتجاه تخفيض السعر الحقيقي الذي يفترض أن تحصل عليه الدول الغربية المنتجة، مما يؤدي الى جانب ممارسات اخرى الى:

1. تخفيض العائدات النفطية الى ادنى مستوى.
2. منع إستخدام العائدات النفطية إستخداماً إقتصادياً من اجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلدان المنتجة.
3. الحيلولة دون إستخدام النفط وعائداته لتحقيق أغراض سياسية أو إقتصادية على المستوى الأقليمي العربي.

رابعاً- أين ذهبت عائدات النفط ؟

وقد تعرض العديد من الدارسين والباحثين لمسألة هذه العائدات التي جاءت بعد تصحيح أسعار النفط الذي جرى في إطار تداعيات حرب تشرين اول/أكتوبر 1973. ولطالما قيل الكثير عن المسألة، فالبعض يرى إن هذه العائدات إستخدمت من اجل إعمار وتنمية الإقتصاد والمجتمع في البلدان المنتجة للنفط، كما إن قسماً منها خصص لمساعدة البلدان العربية الفقيرة أو لما يدعى دول المواجهة مع إسرائيل، وإن الإعمار في البلدان المنتجة إستدعى إستحضار العديد من الأيدي العاملة من الدول العربية والدول الآسيوية والأفريقية، مما أسهم في تنمية البلدان المصدرة للعمالة. والى جانب ذلك يقول دعاة هذا الإتجاه إن الدول المنتجة أحدثت صناديق للتنمية لخدمة التنمية في البلدان العربية والنامية، إضافة الى إن إستثماراتها المباشرة في هذه البلدان. كما ان عائدات النفط، أستخدمت في مجال الدفاع والتسليح الحديث، مما عزز مكانة الدول المنتجة.

إلا إن هناك العديد من الدراسات والبحوث الأخرى، ترى إن الدول العربية المنتجة للنفط بددت الثروة النفطية والهدر والإسراف، وانها لم تستطع خلق تنمية حقيقية، بل عمقت درجة إعتمادها على العوائد النفطية، بدلاً من إيجاد نشاطات إقتصادية أخرى، يمكن بواسطتها خلق توازن فيما بين فروع الإقتصاد.

علاوة على ذلك، يرى هذا الإتجاه التحليلي، ان معظم البلدان العربية المنتجة للنفط إتجهت الى توطيد (دولة الرفاه) والإعفاءات الضريبية القائمة على دخل الريع الإقتصادي من النفط، وبذات الوقت تراجعت أهمية الدخل الناجم عن

التراكم الرأسمالي، وأخذت الدولة النفطية بدعم الغذاء والصحة والتعليم والاتصالات، كما قدمت الدعم الى الصناعيين والزراع من اجل تشجيع الصناعة والزراعة، مما خلق روحاً تواكلية بدلاً عن تشجيع المبادرات الفردية وبناء الإنسان المنتج.

ويرى أصحاب هذا الرأي، إن الأخطر من ذلك، ان عائدات النفط ولدت نزعة لدى البلدان المنتجة نحو التصعيد الضخم للإنفاق العسكري، بما في ذلك الإستيراد الكثيف للاسلحة والمعدات العسكرية الغالية الثمن، والنادرة الإستخدام وغير الضرورية، مما ادى الى نوع من التسابق بين دول الخليج المنتجة نحو التسليح الذي أدى الى الإسهام بتبديد العائدات النفطية وضياع الثروة.

وقد نشبت ثلاثة حروب كارثية الأولى بين العراق وإيران، والثانية عندما شنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها حرباً ضارية على العراق عام 1991 والثالثة عندما إحتلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العراق عام 2003 وتقدر خسائر العراق لوحده خلال هذه الحروب ومن جراء الحصار الإقتصادي بمجموعها ما يتجاوز (5) تريليون دولار. إضافة الى تدمير الإقتصاد العراقي وتشويه بنيته الإجتماعية.

وادى تزايد الإنفاق في الدول العربية الخليجية، حتى في خلال فترات إنخفاض أسعار النفط الى تزايد العحز في الموازنات العامة لهذه الدول مما أضطرها الى اللجوء الى الإقتراض. وعلى سبيل المثال، فإن عائدات النفط في المملكة العربية السعودية في الفترة ما بين 1975-2000 بلغت 1.14 تريليون دولار. ويرى احد الخبراء النفطيين[14]، إن هذا الدخل ولد التبذير والإسراف وحول

البلاد من إقتصاد متوازن الى عجز مالي فادح. ((فمنذ عام 1983، راكمت السعودية عجزاً مالياً في الموازنة العامة تجاوز 230 مليار دولار. معظمه تم تحويله بالاقتراض من مؤسسات مالية حكومية وغير حكومية ويبلغ العجز (حالياً) أكثر من 170 مليار دولار. ويمثل نسبة قدرها 120% من بقية الناتج المحلي الإجمالي للسعودية)) وتبلغ الفوائد المدفوعة على ديون السعودية 7 مليار دولار سنوياً. وقد كان الميزان التجاري عام 1970 فائضاً، في حين بدأ في تسجيل العجز خلال الفترة 1983-1998.

وبوجه عام، فقد أخفقت الدول العربية المنتجة للنفط في تحقيق تنمية حقيقية بإستخدام أموال النفط، يبدو ذلك واضحاً من إستمرار إرتفاع نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات في بلدان الخليج النفطية الخمسة(14) فقد تراوحت هذه النسبة في العراق 99% عام 1975 و97% عام 1998، وفي الكويت تراوحت ما بين 94% عام 1975 و92% عام 1998، وفي الإمارات ما بين 94% عام 1975 و66% عام 1998، مما يدل على لقاء إقتصاد هذه البلدان معتمداُ على مادة واحدة في نشاطه الإقتصادي وهو أمر بالغ الخطورة، خاصة إذا ما كانت المادة آيلة للنفاذ.

وعموما فقد أستخدمت العائدات النفطية، خصوصاً في الفترة التي تلت تصحيح الأسعار على النحو الآتي.

1. جزء من هذه العائدات النفطية يذهب الى تمويل الموازنات العادية للدول المنتجة.

2. جزء آخر يذهب الى تمويل نفقات مشاريع التنمية.

3. الجزء الأكبر، موجودات خارجية مستثمرة في الأسواق العالمية خصوصاً (الولايات المتحدة-المتحدة-إنكلترا-سويسرا).

خامساً-النفط العربي والأمن الإقتصادي العربي

لقد كان عقد السبعينات في القرن العشرين، محصلة لجهود الدول العربية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وفي العمل الإقتصادي العربي المشترك بإتجاه التكامل الإقتصادي العربي وتحقيق الامن الإقتصادي العربي.

لكن هذه الجهود اخفقت في تحقيق اهدافها، فلا التنمية ببعدها الإجتماعي تحقق، ولا التكامل الإقتصادي والامن الإقتصادي تحقق، لذا فقد اتسم عقد التسعينات[16].

1. تراجع في معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية (النفطية وغير النفطية).

2. إستمرار تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان العربية في مجموعها.

3. إستمرار تدهور معدلات البطالة، ولاسيما بخصوص الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة.

4. تسجيل مزيد من التدهور في الفجوة الغذائية.

كما إن معظم البلدان العربية تعاني من محدودية قدراتها التصديرية وعدم تنويع سلة الصادرات. ويلاحظ ضعف إسهام قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العربي.

وخلاصة القول، إن إقتصادات البلدان العربية، تعاني في الأجل القصير من ثلاثية (الركود، البطالة، المديونية)، اما في الأمد الطويل، فإن إقتصادات البلدان العربية (النفطية وغير النفطية) في حاجة ماسة لعمليات إعادة هيكلة وليس عمليات اصلاح وتكييف هيكلي على النحو الذي يوصي بهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إن اهداف التنمية في البلدان العربية لم تتحقق بالمفهوم العلمي، لأن هذه البلدان، وإن طور بعضها بنيته التحتية وأقام بعض الصناعات، إلا إن هذا التطور لم يحقق لها الإرتقاء بأوضاعها الإجتماعية وردم هوة التخلف، كما لم يحقق الإستقلال السياسي-الإقتصادي الناجز، يل بقيت في حالة تبعية للسوق العالمية، وإرتبطت من جديد خططها التنموية بتلك السوق، إضافة الى تكريس التبعية التي ظهرت على شكل :

أ- تبعية تجارية : فقد إزداد التبادل التجاري بين الدول العربية والدول الصناعية ولكن لصالح الدول الأخيرة.

ب- تبعية تكنولوجية : فقد تم نقل التكنولوجيا على نحو غير منظم ودون إعداد لليد العاملة المحلية، وبذلك فإن معظم المصانع تم شراؤها مع مفاتيحها وقطع الغيار والمشرفين الفنيين.

ج- تبعية مالية : معظم الأموال العربية موضوعة في المصارف الأجنبية، وهي معرضة للتآكل بسبب التضخم وتقلبات أسعار الصرف، إضافة الى إمكانية إستعمالها كسلاح ضد المصالح العربية للأبتزار والإستغلال. (على سبيل المثال أموال العراق وليبيا).

د- تبعية غذائية : إذ إنخفضت مساهمة الزراعة في الناتج القومي وإزداد الإنكشاف الغذائي للدول العربية، فبعد أن كانت تؤمن 80% من الغذاء عام 1970، لم تتعد هذه النسبة 48% عام 1980.

ه-تبعية للموارد : إذ إن معظم إقتصاديات الدول العربية، تعتمد على النفط كدخل وطني تصل في بعض الدول الى ما نسبته 93% أو يزيد.

إن تدهور نوعية العلاقات بين الدول العربية (وطبعاً هذا التدهور نسبي بين دولة وأخرى) والدول الصناعية المتقدمة أدى الى تفاقم التبعية خاصة، وإن بعض الدول العربية، تزايدت مديونيتها للعالم الخارجي، مما أدى ذلك بمجموعه الى تبعية أشد وأقسى وهي التبعية السياسية، التي ادت الى المزيد من الإنتكاسات والكوارث على الأمة العربية. فقد ضعفت الدول العربية تجاه الضغوط الخارجية وادى غياب الحياة السياسية الى إستفراد القوى الخارجية بأنظمة الحكم (الضعيفة أساساً) حيث إستطاعت.

فرض شروطها أحياناً تواجدها العسكري في المنطقة العربية.

هذا الامر لا يهدد الأمن لإقتصادي، بل وإنه يهدد الأمن القومي برمته. فالأمن الإقتصادي إنما هو جزء من الأمن القومي، وهو احد الشروط الموضوعية لتحقيق الأمن القومي. فما دور النفط في حماية الأمن الإقتصادي؟ وهل ثمة مستقبل لدور النفط في إقامة وتدعيم الأمن الإقتصادي العربي.

إننا نعتقد بأنه بالإمكان تحقيق الأمن الإقتصادي العربي، وإن دور النفط أساسي وجوهري في إقامة وتدعيم الأمن الإقتصادي وصولاً الى الأمن القومي العربي. وبالإمكان تحقيق ذلك فيما لو أمسك العرب بإستقلالية قرارهم الإقتصادي والسياسي، وفيما إذا توفرت لديهم الإرادة السياسية من اجل إستفادة قرار النفط، ومن أجل إستخدامه في التنمية وفي تعزيز الامن القومي العربي. عند ذلك فقط يمكن القول إنه بالإمكان مواجهة التحديات، وتحقيق الأهداف التنموية والإرتقاء بالوضع الإجتماعي في البلدان العربية كافة.

ويمكن تصنيف التحديات المطلوب التصدي لها، الى مجموعتين:

المجموهة الأولى : التحديات الخارجية التي تفرضها التطورات العالمية والتطورات والتغيرات التي تعززها عمليات العولمة المتزايدة للإقتصاد العالمي، وبالنسبة للإقتصادات العربية، فإنها ستواجه تحديات الإنضمام للشركة الأوربية، أو التعامل مع الإتحاد الأوربي، والى الإنضمام الى منظمة التجارةالعالمية. كما ستواجه ما ينجم عن التعامل مع التكتلات الإقتصادية الدولية.

المجموعة الثانية : التحديات الداخلية، وتتمحور حول إخفاق عملية التنمية القطرية وما يتفرع عنها من تحديات اخرى تتمثل في : الأمن الغذائي وردم الفجوة الغذائية، مشكلة المياه، نقل التكنولوجيا وبناء رأس المال البشري- مسألة التلوث وقضايا البيئة.

وبإعتقادنا أنه لايمكن لأية دولة عربية بمفردها ان تواجه التحديات الخارجية والداخلية، وإنه لابد في هذا المجال، عن العمل الجماعي والتنسيق العربي وتفعيل العمل الإقتصادي العربي المشترك، تحقيقاً للأمن العربي وخاصة الأمن الإقتصادي الذي بتحقيقه يمكن تكريس القرار السياسي والإقتصادي المستقل، ويلعب النفط في هذا المجال الدور الرئيس، لقد لعب النفط دوراً مهماً وفعالاً في الحياة العربية وخاصة في السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. وذلك من خلال عملية إعادة تدوير عائدات النفط. داخل البلدان العربية، وقد نجم عن ذلك إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي من جراء التوسع في قطاعات البناء والتشييد والتجارة والمال.

اما الدور الجديد الذي يمكن أن يلعبه النفط وعائداته فهو دور مختلف، ويشترط في الدرجة الاولى الانتقال من الحالة الريعية للإقتصاد، الى افق إقتصادي أرحب لبناء إقتصاد الأنتاج، إقتصاد العدالة الإجتماعية مع الإزدهار، إقتصاد التنمية المستقلة، لإقتصاد الأمن الإقتصادي والتكامل الإقتصادي العربي.

أما لماذا يمكن للنفط أن يقوم بمثل هذا الدور؟ والجواب بالطبع و يعود الى الطبيعة الأستراتيجية لهذه المادة، للضخامة النسبية لعائداته المالية فالنفط ليس مادة عادية وتعود أهميته الى:

1. اهمية النفط كمصدر للطاقة.

2. أهمية النفط كمادة خام للصناعة البتروكيمياوية.

3. أهمية قطاع النفط كمجال للإستثمارات الأجنبية.

4. أهمية النفط في انشطة التسويق والنقل والتأمين والخدمات المختلفة.

وإضافة الى هذه الأهمية للنفط بوجه عام، فإن للنفط العربي مزايا إستراتيجية إضافية يتمتع بها مثل الموقع الجغرافي، وضخامة الأحتياطي والإنتاج الغزير وتكاليف الإستثمار البسيطة نسبياً. والقدرة على تلبية إحتياجات السوق الطارئة بسرعة وبتكاليف منخفضة.

هذه الخصائص والمزايا التي تمنح من يملك القرار في الساحة النفطية العربية، القوة والقدرة على الساحة الدولية، كما تمنحه النفوذ في الأسواق العالمية.

فإذا ما أسترد العرب هذا القرار، فإن بامكانهم تدعيم قوتهم التفاوضية في العلاقات الإقتصادية السياسية الدولية، مما يعزز من وجودهم على الساحة الدولية، ويمنحهم القوة في فرض شروطهم، ليس من اجل تدعيم الأمن الأقتصادي العربي وحمايته فحسب، وإنما أيضاً من اجل تدعيم وحماية امنهم القومي العربي السياسي والعسكري.

إن القوى الدولية، تدرك هذه الحقيقة، لذا فهي تسعى بإستمرار الى تبخيس القيمة الإقتصادية للنفط العربي، في نظر أصحابه أولاً، وفي الأسواق العالمية. كما

إنها تسعى بإستمرار الى إبقاء الأوضاع العامة في المنطقة العربية، كما هـي وخاصـة في مجال تعميق التجزئة، وتكريس القطرية، ودعم الوجـود الإسرائـيلي بجيمـع الوسـائل، وتبديد الثروة النفطية، وإعاقة تحقيق التنمية، وتهميش الشعوب.

جدول رقم (1)

توزيع الريع النفطي بين الدول المصدرة ودول الإتحاد الوربي المستوردة

السنة	السعر للمستهلك النهائي دولار/برميل	صافي الربح دولار/برميل	نصيب الدول المصدرة		نصيب الدول المستوردة	
			دولار/برميل	نسبة مئوية	دولار/ برميل	نسبة مئوية
1970	11,42	6,07	1,42	%23	4,65	%77
1975	27,90	18,90	9,8	%52	9,1	%48
1980	65,50	53,25	34,30	%64	18,95	%36
1994	92,30	69,90	11,50	%17	58,40	%38
1995	103,00	79,00	13,00	%17	66,00	%83
1996	108,20	84,00	15,70	%19	68,30	%81
1997	101,30	77,60	14,00	%18	63,60	%82
1998	94,50	72,60	8,4	%12	64,20	%88
متوسط 1998-94	99,86	76,62	12,52	%16	64,10	%84

المصدر: د. حسين عبد اللـه، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربيـة – بيروت، 2000، ص287.

جدول رقم (2)

تطور أسعار النفط الخام (F.O.B) في صورتها الأسمية والحقيقية

دولار للبرميل وبأعتبار 1973 سنة الأساس

السنة	السعر الرسمي[1]	السعر الأسمي بعد تصحيحه ليعكس القيمة الحقيقية		
		سعر الصرف[2]	التضخم[3]	سعر الصرف
1970	1,67	2,00	1,98	2,36
1973	3,05	3,05	3,05	3,05
1974	10,73	11,15	9,45	9,82
1979	17,25	16,31	10,00	9,46
1980	28,64[4]	27,01	14,75	13,91
1981	32,51	35,08	15,19	16,93
1985	27,01	40,03	10,25	15,18
1986	13,53	16,23	5,02	6,02
1987	17,73	18,91	6,38	6,81
1990	22,26[5]	22,34	7,02	7,05
1991	18,62	18.87	5,63	5,71

1994	15,53	16,82	4,32	4,68
1995	16,86	17,57	4,75	4,76
1996	20,29	21,25	5,37	5,62
1997	18,68	20,95	4,83	5,42
1998	12,28	13,99	3,13	3,57
متوسط 1998-94	16,73	18,12	4,45	4,81

المصدر: د.فاضل الجلبي، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، ورقة مقدمة الى الندوة التي أقامتها الجمعية العربية للبحوث الأقتصادية بالإشتراك مع الأسكوا بيروت 3-4 تشرين أول/أكتوبر 2000،ص36.

(1) من 1970-1981 السعر الرسمي للزيت العربي الخفيف، ومن 1982 السعر الفوري لبرميل سلة اوبك.

(2) إستخدام المتوسط المرجح للرقم القياسي لأسعار صرف عملات الدول المدرجة في إتفاقية جنيف الأولى مضافاً اليها الولايات المتحدة، وذلك مقابل الدولار (والترجيح بأوزان واردات أوبك في تلك الدول).

[3] إستخدام المتوسط المرجح للارقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول المدرجة في إتفاقية جنيف لأولى مضافاً اليها الولايات المتحدة والترجيح بالإستهلاك الخاص في دول جنيف الأولى والولايات المتحدة.

[4] في ذلك العام كان السعر الأسمي العربي الخفيف يقل كثيراً عن السعر الفوري السائد في الأسواق نتيجة لنظام التسعير المزدوج الذي تبنته أوبك ثم عدلت عنه بعد ذلك.

[5] إرتفاع غير عادي يعزى لأزمة الخليج (بين العراق والكويت) ولم يدم الإرتفاع سوى أشهر قليلة.

التعامل مع المتغيرات الاقتصادية في الشرق الأوسط

مر العالم العربي برمته بظروف اقتصادية متغيرة، حيث انعكست آثار الانخفاض الحاد لأسعار النفط على اقتصاديات الدول النفطية ولكنني كمتفائل لا أعتبر آثار الركود سلبية برمتها. لقد سنحت لي الفرصة عند بدء مرحلة الركود في دول الخليج العربي منذ عامين أن أحاضر في اجتماع مماثل لنادي رجال الأعمال في الدوحة عاصمة دولة قطر، وتحدثت للحضور عن الركود وحسناته، وقلت حينها أن الركود ليس سيئاً بكليته، بل له انعكاسات ايجابية أيضاً على اقتصاديات دول الخليج. فالركود يحد من نسبة التضخم ويؤدي إلى إلغاء الدعم لأغراض حماية الأسعار من الارتفاع مما يجعل المنتجات والخدمات أكثر تنافساً، مع فرض ضرورة توسيع القاعدة الاقتصادية. ولعل

الأهم من ذلك كله أن الركود يزعزع كيان البيروقراطيات التي تغط في سبات عميق ويحثها على رفع مستوى نشاطها.

وقد قامت العديد من الحكومات خلال العامين الماضيين بإعادة تقييم مشاريعها، فألغت التي لا ضرورة لها وحافظت على المشاريع المدرة للدخل. كما شددت الرقابة على الموازنة، وقامت بمراجعة جذرية للخطط الاقتصادية وسياسة القوى العاملة مع الاعتماد بشكل أكبر على الإنتاج والمنتجات والقوى البشرية المحلية، وبذل جهد منظم لتطوير اقتصاديات لها القدرة الأفضل على التكيف مع تقلبات الاقتصاد العالمي بشكل عام وأسعار النفط بشكل خاص. وخلافاً لتصورات العموم المفعمة بالتشاؤم استناداً إلى ما تبنيه وسائل الإعلام أحياناً، تشير الدلائل إلى ديناميكية أيجابية وثقة متنامية في المنطقة، ورغم أن ذلك لم يبلغ الحد المطلوب، إلا أنه يدل على أن العالم العربي قوة نابضة بالعافية مفعمة بالأمل وواعدة. وأنا انظر إلى مستقبل العالم العربي بتفاؤل مرتكز على حقائق شتى وتطورات مشجعة برزت في الآونة الأخيرة. ورغم صعوبة تجاهل الوقائع المرة التي تفرض نفسها حالياً، فإن أجل تلك الأحداث مؤقت وستنتهي يوماً ما. ولعل ثقتي بصلابة ونبل الروح البشرية تدعوني لمشاركتكم بعض الأفكار والآمال الإيجابية واطلاعكم على أسباب تفاؤلي.

الموارد البشرية

لا شك بأن البشر من أهم الموارد، وإذ يبلغ عدد السكان العرب حالياً 180 مليون نسمة، فإنه يتوقع أن يرتفع تعدادهم إلى 300 مليون عام 2000. وتبلغ نسبة الذين هم دون الخمسة عشر سنة 45% بالمقارنة مع نسبة تقل عن

25% في أوروبا. أما نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان فهي 5ر2% بالمقارنة مع 1% في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

وبناء على ذلك يتوقع أن تواجه أوروبا في نهاية هذا القرن مشكلة إمكانية عدم الاستثمار في المجال التربوي نظراً لحاجتها إلى سكان في عمر الشباب ليقوم بتمويل الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجيل أكبر سناً، في الوقت الذي يكون فيه العالم العربي عامراً بالشباب المفعمين بالحيوية والمتحمسين لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

لعل التربية والتعليم من أهم المجالات التنموية في العالم العربي، ومع ذلك لم ندرك إلا مؤخراً الفوائد والمزايا الناجمة عن ذلك. وقد ضحت البلاد العربية بموارد مالية هامة في سبيل تطوير أنظمتها التربوية، بحيث بلغت تلك النسبة 5-10 من إجمالي الناتج القومي. ويسير التعليم الإلزامي للأطفال بخطى سريعة لمحو الأمية. بينما تتطور نظم التعليم العالي وفق معدلات معتدلة مرتفعة. لقد ارتفع عدد طلاب الجامعات، فقد تصاعد من 163,000 عام 1960 إلى حوالي 2 مليون عام 1984 ويتوقع في بداية هذا القرن أن يرتفع عدد طلاب المدارس الابتدائية إلى 45 مليون وعدد طلاب المدارس الثانوية إلى 23 مليون وعدد طلاب الجامعات والكليات إلى 5,14 مليون طالب. وتبلغ نسبة خريجي الكليات إلى إجمالي عدد السكان في العالم العربي حالياً نصف ما هي عليه في سويسرا، إلا أن هذه النسبة آخذة في التزايد بشكل ظاهر، يرافقها نمو سوق الخدمات التربوية والتعليمية والحاجة إلى طاقة بشرية جيدة التعليم.

ولعل باعث شعوري بالديناميكية، وسبب تفاؤلي بالمستقبل، يعو إلى اعتزازي بالشعوب العربية التي ساهمت فيما سبق بالتقدم الحضاري في مجال العلوم والآداب، وتعتبر حالياً ومرة أخرى ملتزمة بالتطور التربوي والتعليمي.

الموارد الطبيعية

تبلغ مساحة العالم العربي الذي تشمل رقعته الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 13 مليون كيلو متر مربع، أي ضعف ونصف مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، ويختزن في باطنه أكبر احتياطي للنفط أي حوالي 54% من احتياطات العالم، إذ تبلغ تلك الاحتياطات الثابتة ما يفوق 400 بليون برميل وهي تفي بالطلب حتى القرن القادم إذ ما افترضنا ثبات معدلات الاستهلاك على ما هي عليه حالياً. أما إذا بقيت معدلات الإنتاج كما هي عليه ولم تكتشف حقول نفطية هامة جديدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستستنزف إحتياطياتها من النفط والغاز خلال اثنا عشر عاماً بالمقارنة مع الاحتياطات التي تكفي لمدة 92 عاماً في الخليج العربي فقط. وتشير التوقعات إلى تصاعد استهلاك النفط في منتصف التسعينات حيث سيشكل الإنتاج النفطي لست دول 84% من مجموع النفط المتداول تجارياً ودولياً، من ضمنها أربع دول عربية خليجية هي المملكة العربية السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة والكويت. وفي العالم العربي 51% من احتياطات الفوسفور العالمية و14% من احتياطات الغاز الطبيعي واحتياطي لا يستهان به من الحديد الخام، بالإضافة إلى موارد هائلة

أخرى لم تكتشف بعد. وتبلغ الإيرادات الإجمالية المتحققة عن استغلال تلك المـوارد جداً لا يستهان به قدره ملايين الملايين من الدولارات.

الصناعة والتجارة

احتلت الزراعة دومـاً المكانـة الأولى بالنـسبة لاهتماماتنـا وهـي تتطـور باسـتمرار مـع التطور الفائق التعقيـد للأسـاليب الزراعيـة، وقـد سـاهمت التقنيـة العـصرية بـشكل مذهل في زيادة مساحة الأراضي المزروعة والناتج الزراعي للفدان الواحد.

فالمملكة العربية السعودية التي تحولت من مستورد للقمح والحبوب، أخذت تبحـث في العـام المـاضي عـن أسـواق خارجيـة لتـسويق إنتاجهـا لعـدم قـدرتها عـلى تخـزين محصولها بكامله، لقد قيل الكثير عن الأزمـات التـي تواجههـا الـدول المـصدرة للـنفط حالياً، ولكن لم يتم التطرق كما يجب لإنجازاتها الهامة. ففي خلال مدة قـصيرة نـسبياً قدرها عقد واحد تحولت دول عربية عديدة من دول نصف بدويـة إلى دول صـناعية حديثة. والمملكة العربية السعودية خير مثال على ذلك حيث أنفقت مـا ينـوف 500 مليون دولار خلال الخمسة عشر عاماً الماضية بهدف تنويع اقتصادها والتحول أساسـاً إلى صناعات هايدروكاربونية، بالإضافة إلى صناعات تحويليـة أخـرى داعمـة لهـا، وقـد أوجز وزير الصناعة السعودية فلسفة بلاده الصناعية إذ قال: التصنيع هو الركن الهـام الذي تقوم عليه اسـتراتيجية التنويـع بمجملهـا. ونعنـي بتنويـع مـصادر الـدخل عـدم استمرار اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر وحيد للدخل، بـل الاعـتماد عـلى خمـسة أو سـتة أركـان أخـرى هـي الـصناعة والزراعـة والتعـدين والإنـشاء والـنفط.

ولعل الميل نحو تنويع مصادر الدخل القومي ظاهر للعيان حيث يساهم القطاع الصناعي بنسبة 15% من إجمالي الناتج المحلي.

بدأت المملكة العربية السعودية بتوسيع قاعدتها الاقتصادية على نحو لم يسبق له مثيل عام 1974/1973، حيث أعيد تعديل أسعار النفط. وقد استغلت الدولة الزيادة في عائدات نفطها خلال الأعوام العشرة الماضية في بناء هياكل بنيوية أساسية هامة مثل المطارات الحديثة والطرق السريعة والموانئ وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكة المياه والكهرباء والخدمات الطبية الواسعة والنظام التربوي والتعليمي الحديث.

وكان جوهر جهود التنمية الاقتصادية السعودية تنويع النشاطات الاقتصادية بعيداً عن التقيد الصارم بسياسة تصدير النفط. وقد انعقدت الآمال في تحقيق ذلك على معالجة الغاز الذي يحرق خلال عملية إنتاج النفط، واستخدامه في تغذية الصناعات البتروكيماوية بالطاقة اللازمة أو تصديره كغاز طبيعي سائل. وغني عن القول بأنه لم تحظ أية مشاريع صناعية بتغطية من الصحافة العالمية في عصرنا الحاضر، كما حظيت بعض الخطط السعودية التي استهدفت تحويل القريتين الصغيرتين ينبع والجبيل من قرى مغمورة لصيد الأسماك إلى مجمعات صناعية ضخمة للبتروكيماويات.

ومما يدل على ضخامة تلك الجهود اعتبار الجبيل أكبر المشاريع الإنشائية المنفردة في التاريخ. وقد اكتملت حالياً غالبية البنى الأساسية، وبدأت معظم الصناعات بالإنتاج بما فيها مصانع البيتروكيماويات الضخمة، وهذا ينطبق أيضاً على الدول العربية النفطية الأخرى.

إن ما يدعو للاهتمام حقاً أن القطاع الخاص في تلك الدول آخذ في النمو سواء من حيث الحجم أو النشاط، إذ أن الحكومات المعنية أكثر استعداداً وإيجابية حول مشاركة القطاع الخاص في مشاريعها. وأشير بهذا الخصوص إلى الدور البارز الذي قامت به في هذا المجال حكومة المملكة الأردنية الهاشمية. ولتسليط الأضواء على ذلك قامت "تاجي" بإصدار كتاب "دليل العمل في الأردن" كما تعاونت مع وزارة الصناعة والتجارة وإدارة تشجيع الاستثمار الأردنية في ترجمة ونشر كتب "قانون تشجيع الاستثمار.

الخدمات المالية

إن الدول الخليجية العربية مصممة على توسيع أسواقها المالية. وقد بدأت منذ أواخر السبعينات بفرض رقابة مشددة على موجوداتها واللجوء إلى مؤسساتها المالية لزيادة الأرباح على دولاراتها النفطية المستثمرة، بعد سنوات عديدة من إدارة أموالها من قبل الأمريكيين والأوروبيين. فمنذ عشر سنوات لم يدرج اسم أي مصرف عربي ضمن المصارف الخمسمائة الأولى في العالم، أما حالياً فقد أدرج اسم 40 مصرفاً عربياً أربعة منها ضمن أكبر 100 مصرف في العالم.

وقد قام مجلس التعاون الخليجي بتأسيس مؤسسة الخليج للاستثمار برأسمال قدره 2,1 بليون دولار، لتمويل مجموعة واسعة من المشاريع الخاصة بالدول الأعضاء.

ويعود الهبوط المؤقت للقروض العربية المشتركة منذ عام 1982 لصعوبات في الدفع يواجهها المقترضون الأجانب. وإذ تقوم الدول بتحسين الرقابة على بيوتها

المالية، فإن المؤسسات المالية الخليجية ستصبح آجلاً مصادر هامة لرؤوس الأموال الجديدة.

لقد أدركت المؤسسات المالية الخليجية أن العمليات المحلية رغم أربحيتها، ليست بالحجم الذي يكفل نموها مستقبلاً، ولذا وجدت لزاماً عليها أن تقوم بتدويل عملياتها، وقد قال وزير نفط الكويت، الشيخ علي الخليفة الصباح بهذا الصدد ما يلي: "إن الإدارة (المصرفية) الفائقة التطور الواعية للتطورات الدولية والقادرة على التكيف... على نحو مربح مع تلك التطورات والتي لديها القدرة الفاعلة على امتصاص وتكييف التقنية وفق أغراضها، توازي لا بل تفوق من حيث الأهمية القاعدة الرأسمالية الصلبة".

ويتعين كذلك أن يكون حجم موجودات الاستثمارات الأجنبية في الخارج كبيراً، ويعود ذلك إلى رصد أموال الحساب الأجيال القادمة من قبل الدول الخليجية، واستثمار أموال التقاعد والضمان الاجتماعي في أسواق المال الغربية، وإلى السياسة المتبعة من قبل العديد من الجهات المالية المختصة والقاضية باستثمار جزء هام من الفوائض المستقبلية في الخارج حالما يتم الوفاء بالمتطلبات البنيوية الأساسية، ولعل تطور المؤسسات المالية في المنطقة يمكنها أن تلعب دوراً هاماً سواء على صعيد المصارف الدولية أو كجامع لرؤوس الأموال الجديدة.

لقد عمد مستثمرو الشرق الأوسط مؤخراً إلى استغلال الفرص المتاحة في سويسرا، ورغم الركود الاقتصادي السائد في الخليج، فإن تلك الاستثمارات لم تتأثر، بل تشير الدلائل إلى تدفق المزيد من أموال الشرق الأوسط إلى

المصارف السويسرية. وليس بخافٍ أن العرب يملكون 19 مصرفاً من مجموع 110 مصارف أجنبية موجودة في سويسرا، منها مصرفان في زيورخ.

وما ذلك بمجمله إلا تأكيداً للفرص المتاحة للتطور داخل العالم العربي، وأنا على يقين من أنه يمكننا الاعتماد على مساعدتكم وخبرتكم في هذا المجال.

وإذا سمحتم لي بالاستطراد قليلاً، أقول بأنني لاحظت بقلق عند مراجعتي للاحصاءات التجارية الصادرة عن حكومتكم، تدهوراً في إجمالي قيمة التبادل التجاري السويسري – العربي.

لقد انخفضت الصادرات السويسرية للعالم العربي بنسبة 10,5% وانخفضت الواردات السويسرية من المنتجات العربية بنسبة 14,5% خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وأعتقد أن نظرة متفحصة مع إعادة تقييم لذلك، تكشف عن الفوائد التي تعود على الجانبين من خلال تعزيز التبادل التجاري بينهما سواء في مجال المنتجات أو الخدمات.

ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أشير إلى أمر يعد عموماً محطاً لأنظار العالم العربي، ألا وهو بروز العوائق التجارية تجاه المنتجات العربية. على سبيل المثال، فرضت السوق الأوروبية المشتركة تعرفة جمركية على مادة الميثانول التي تصدرها منطقة الخليج، ولم تعد الاتفاقية المعقودة مع السوق الأوروبية المشتركة إلا بفوائد قليلة على دول المغرب والمشرق العربي، نظراً للقيود التي فرضتها تلك السوق. وقد يلي ذلك إجراءات أخرى تفرضها الدول الصناعية

الغربية لحماية وتعزيز من مرافقها القديمة الطراز، مما يؤدي إلى المواجهة وزيادة تدهور التجارة الدولية.

ورغم اختلاف أوضاع الأسواق في المنطقة العربية وأحلام إقامة سوق عربية مشتركة، فإن الاتفاقية التجارية بين مصر والأردن واحتمالات تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي الإقليمي داخل المغرب العربي، تمثل بمجموعها خطوات على الطريق الصحيح، ولا يمكن تجاهلها من قبل الراغبين في إقامة علاقات عمل معنا.

وإذا عدنا إلى الموضوع الجوهري، تدركون بأنه تتوفر لدينا الموارد الأساسية السليمة سواء كانت بشرية أو طبيعية أو مالية، ونحتاج لتجنيد كافة طاقاتنا من المهارات المهنية والإدارية المناسبة. لقد كرست جل وقتي خلال السنوات العشر الماضية لتطوير وتعزيز تلك المهارات المطلوبة. ورغم استمرار حاجاتنا للمساعدة الخارجية حول ذلك، إلا أنه يجب أن لا نعتمد عليها دوماً. وكمثال لا يسعني إلا أن أعبر عن فخري بما أنجزناه محاسبياً عندما قمنا بتأسيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

أمور جديرة بالاهتمام

تلك كانت الأسس الباعثة لتفاؤلي واعتقادي بتوفر الفرص الكبيرة للعمل في هذه المنطقة الغنية والسوق غير المستغلة نسبياً، مع عدم إغفال حقيقة حاجة الراغبين بالعمل في هذه المنطقة إلى إدراك أمور عدة هي:

1- لقد انقضت إلى غير رجعة المرحلة التي كان يسمح فيها لشركة ما بالعمل في العالم العربي لتحقيق ربح سريع والعودة إلى موطنها الأصلي. فالقيام بالعمل حالياً يحتاج إلى الالتزام ببذل الوقت اللازم وتوفير الموارد والمهارة والتقنية المطلوبة.

2- إن أفضل طريقة للعمل في العالم العربي هي من خلال شركة محلية ذات خبرة. ولعل الحوافز المطلوبة متوفرة للطرفين. ناهيك عن توفير الوقت الثمين وتفادي المخاطر من قبل الشركة الأجنبية، كما أن تلك الشركة تتماشى تماماً مع سياسات الدول العربية الراغبة في تطوير الصناعة والخبرة الوطنية.

3- يتطلب تحديد فرص العمل ذات الأولوية معرفة السياسات والخطط والأولويات الخاصة بالدولة، لأنها المرتكزات التي يقوم عليها نمو واتجاه الاقتصاد بأكمله، وحيث تكون السوق مفتوحة للبضائع والخدمات التي تتماشى مع أغراض وأهداف الدولة المعنية.

4- رغم توفر الفرص في كافة المجالات وذلك على ضوء ما بحثناه اليوم، إلا أنه يتعين التركيز على قطاع الخدمات، فمع نمو الصناعة والزراعة، تدعو الحاجة إلى الخدمات المساعدة من معالجة المعلومات والتسويق حتى استمرار التشغيل الفعال للبنى الهيكلية للمصانع والمعدات التي بلغت تكاليفها بلايين الدولارات، إلى جانب ما أشرت إليه آنفاً حول الحاجة إلى المهارات المالية والمهنية الأخرى.

مشكلة الطاقة والنفط في العالم العربي

أن مناقشة مشكلة الطاقة لا يمكن أن تتم بمعزل عن الحقائق الاقتصادية بل لا بد من أن تتم ضمن إطار مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الدول الصناعية المستهلكة إزاء الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول، ومشكلات التضخم المالي وآثارها على النظم النقدية العالمية ومن ثم كان من الضروري معالجة هذه الأمور مسترشدين بالأبحاث عنها.

أولا : دور النفط العربي في سد احتياجات العالم من الطاقة ووضع مصادر الطاقة البديلة :

تمثل الطاقة وخاصة المستمدة من النفط الزاوية الأساسية في اقتصاديات العالم حيث تلمس أوجه التقدم للإنجازات البشرية في كافة المجالات ورفع مستوى معيشة الإنسان وتقدم حضارة وزيادة كفاءة وسائل اتصالاته وانتقالاته بسرعة كبيرة تفوق سرعة الصوت في كافة أنحاء هذا العالم بل إلى الكواكب الأخرى.

أن الطاقة التي يستهلكها الإنسان في الأغراض المختلفة في مجال الصناعة في القرن العشرين تزيد عن حجم الطاقة المستنفذة في تاريخ البشرية كله، لقد تزايد استهلاك الطاقة العالمي خمس مرات في الخمسين سنة الأخيرة كما تضاعفت قيمة الاستثمارات لاستخراج هذه الطاقة مرات متعددة بقدر الطاقة المستخدمة ويمثل البترول والغاز الطبيعي مكان الصدارة بين مصادر توليد الطاقة باعتبارها موردا أساسيا للطاقة ويزيد هذا الاعتماد على البترول سنة بعد

أخرى ويتضح ذلك من الدراسة المقارنة لمصادر الطاقة والاستهلاك العالمي من كل نوع.

والملاحظة الواضحة هي زيادة نسبة البترول بدرجة كبيرة من أي نوع آخر من أنواع الطاقة وأن البترول قد حل محل الفحم ويرجع ذلك إلى ما يمتاز به البترول على الفحم من سرعة تداوله وسهولة مقله ونظافته وصغر الحيز الذي يشغله وقلة الأيدي اللازمة لاستخدامه.

ونتيجة لزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة السائلة بما فيها البترول فقد زاد العرض والطلب عليه منذ بداية الخمسينات والستينات حتى بلغت نسبته إلى مصادر الطاقة 54% من الطلب العالمي على الطاقة في سنة 1971 مقارنة بنسبة 25% في سنة 1945 بينما انخفضت نسبة الطاقة الصلبة من 60% إلى 21% في نفس الفترة .

ومن ثم فقد اصبح البترول العربي يمثل حجر الزاوية في اقتصاديات العالم حيث تساهم منظمة الأوبك بأكثر من 75% من النفط المصدر عالميا وتساهم الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بأكثر من ثلثي هذه النسبة يبلغ احتياطي البترول العربي 60% من الاحتياطي العالمي. إلا أن الاحتياطات في نهاية هذا القرن الحالي. ومما لا شك فيه أنه من واجب البحث العلمي أن يساهم في إيجاد حل لنفاذ مصادر الطاقة الحالية من البترول والغازات الطبيعية واستنباط أسس جديدة للحصول على الطاقة من مصادر أخرى، ولقد كان ذلك الأمر مجالا للمناقشة الواسعة في مؤتمر ACHEMA المنعقد في فرانكفورت.

لقد ظهرت مشكلة الطاقة منذ أوائل السبعينيات وتركزت بالدرجة الأولى على النفط باعتباره المصدر لما يعادل مصف الاستهلاك العالمي من الطاقة والعامل الأساسي وراء التوسع الصناعي الأوربي والأمريكي. لقد شهد عام 1973 القرارات البترولية سواء الخاصة بتخفيض الإنتاج أو تقنية بالنسبة للدول العربية أو تلك التي أصدرتها منظمة الأوبك. لقد ساعد ذلك على البحث عن مصادره بديلة للبترول. أن هذه المصادر البديلة سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية لم تكن اقتصادية في ظل الأسعار القديمة التي ساعد بقاؤها

في مستواها رخص النفط العربي واستغلاله لصالح الدول الصناعية مع إهدار لصالح الدول العربية كذلك يساعد على البحث عن موارد بترولية جديدة وتطوير الطاقات البديلة المعروفة توقع احتياطات البترول وذلك في نهاية القرن الحالي أي في مدى حياة جيل واحد ومن ثم فإذا ما أغفلنا جانبا الطاقة الذرية وهي أمل المستقبل لما تتيحه من مجالات استخدامات لا حصر لها وكذلك الطاقة المستمدة من المياه وهي التي وصلنا فيها وفي وقت ما إلى الطاقة القصوى فأنه لا يوجد أمام العالم إلا مصادر وقود الحفريات الممكن تحديد كمياتها بدقة وذلك كحل اقتصادي عاجل للمشكلة ومن ثم فقد ذكر بعض العلماء في المؤتمر وعلى رأسهم الدكتور أوتمر أن أبحاث الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية قد تركزت على الفحم واستخراج الطاقة السائلة أو الغازية وأساسيات صناعة البتروكيماوية وكذلك تركزت الأبحاث على رمال القار (الرمال الحاملة للقطران) وغيرها من موارد وقود

الحفريات والأقل استعمالا وسنستعرض فيما يلي أهم هذه المصادر البديلة واقتصادياتها.

وضع مصادر الطاقة البديلة :

مصادر الطاقة في العالم هي :

- الطاقة الشمسية، قدرة الريح المباشرة، قدرة المياه المباشرة.
- وقود الحفريات في صورة الفحم والنفط والغاز الطبيعي.
- الانشطار النووي.

تجري الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية وتركز بشكل مكثف لم يسبق له مثيل على اكتشاف مصادر جديدة للطاقة أو تطوير المصادر المتاحة حاليا ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو دقة موقف استخدامات الطاقة بها حيث يتضاعف ذلك كل 16 سنة، كما يتضاعف استهلاك الكهرباء كل 10 سنوات إذا ما استمر الطلب على منواله السابق ومع أن الفحم يكون نسبة كبيرة من المصادر المتاحة كما تمثل موارد النفط نسبة ضئيلة إلا أن 50% من الطاقة التي تستخدم تستمدها الولايات المتحدة من النفط .

الطاقة الشمسية :

أن الطاقة الشمسية التي تستقبلها كتلة الأرض تعادل 5000 مرة ونصف الطاقة المستخدمة سنويا، ولو فرضنا أن معدل الزيادة الحالية في استخدام الطاقة وهو 5% سنويا فإن الطاقة المستخدمة في 200 سنة تعادل الطاقة

المستمدة من الشمس في سنة واحدة. إلا أن الأبحاث للحصول على الطاقة الشمسية ما زالت في بدايتها وتحتاج إلى استثمارات كبيرة وتكاليف إنتاج مرتفعة، ويبدو أنه من الممكن استخدام الطاقة الشمسية في الأعوام العشرة المقبلة لأغراض تدفئة المنازل وفي افضل الحالات يمكن أن تساهم هذه الطاقة بأقل من 1% من احتياجات العالم من الطاقة في عام 1985.

الموارد البترولية : -

يجري البحث عن المصادر البترولية في الولايات المتحدة الأمريكية في مساحات شاسعة من المحيط الأطلسي وعلى الساحل الشرقي إذا كان قصدنا الحفر فلم يحدث بعد ألا إذا قصدنا خليج المكسيك حيث دور الكلام عن بحث عن مصادر البترول وتصاريح البحث الملاحظة صحيحة فيما يختص بالحفر. لقد تزايدت تصاريح البحث عن النفط على الشواطئ وفي المحيط التي تمنحها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1975 فبلغت 10 أمثالها في سنة 1974 وتقوم شركات البحث البترولية بعمل مسح جوي كبير على مساحات كبيرة وفي مناطق متقاربة وذلك بطول الشاطئ الشرقي كله، كما يتم استشعار مغنطيسية قاع المحيط بحثا عن البترول وتقوم بهذه العملية نفي الشركات التي تزاول نفس النشاط في البلاد العربية المنتجة للبترول بخبراتها الكبيرة في هذه المجالات وبالإضافة إلى الاستكشافات في المياه وعلى الشواطئ يجري التنقيب عن البترول بنشاط كبير على اليابسة، ولقد تم اكتشاف حقول البترول في الاسكا إلا أن ذلك سوف يحتاج إلى استثمار كبير لمد شبكة خطوط عابرة لـ 800 ميل من أرض غير صالحة مختلفة التضاريس عبر التندرة والغابات

والجبال ومع كل ذلك فالإنتاج المنتظر سوف يكون من 2 إلى 3 مليون برميل في اليـوم ولمدة خمس سنوات ثم تبدأ في النـضوب مـا لم تكتـشف احتياطيـات أخـرى في هـذه المنطقة ونتيجة للجهود المكثفـة لزيـادة كفائـة اسـتخراج البـترول مـن الآبـار الحاليـة وتحسين كفاءة وسائل الاسترجاع بهدف زيادة كميات البترول المـستخرجة في الولايـات المتحدة الأمريكية يقدر المـسئولون أن الإنتـاج سـوف يزيـد بنـسب كبـيرة حتـى سـنة 1980، وينتظر مضاعفته حتى سنة 1985، وقد حدد ثمن بيع برميـل البـترول بواقـع 8 دولار تقريبا على أساس تحقيـق ربـح معقـول. ولا شـك أن ذلـك سـيؤدي بـالطبع إلى استنزاف الاحتياطيات البترولية الموجودة في أمريكا .

الطاقة من الفحم : -

يقدر الاحتياطي الفحـم في العـالم ب، 4 إلى 8 ترليـون (مليـون مليـون طـن) وهـو مـا يكفي استهلاك العالم بالمعدل الحـالي 1000 سـنة أو بمـا يـسمح باسـتهلاك 6 أضـعاف معـدل الاسـتهلاك الفحـم الحـالي خـلال 15- 200 سـنة القادمـة إلا أنـه يواجـه ذلـك صعوبات جمة مثل أحجام الناس بصفة عامة عـن العمـل بـصناعات التعـدين، ومشاكل تنمية وتطوير صـناعة كثيفـة العمالـة كـصناعة التعـدين واسـتخراج الفحم وأخطار الإنجازات والغازات من المنـاجم وأمـراض الـصدر الناتجـة عـن الأتربة. ويقدر المسئولون أنه بتحسين إمكانيات التعدين ووسـائله الميكانيكيـة وزيادة الكفاية الإنتاجية للعامل باسـتخدام الميكنـة تقـدر الزيـادة في كميـات الفحم التي سوف تستخرج وتـستخدم في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بواقـع 50% من إنتاج 1975 وذلك حتـى سـنة 1980 كـما يؤمـل أن تتـضاعف هـذه

الكمية حتى نهاية القرن الحالي كذلك يقدر أن يتزايد الإنتاج العالمي من الفحم ليس بنفس النسبة كما في الولايات المتحدة.

كذلك تجري الأبحاث والدراسات بهدف تحسين كفاءة احتراق الفحم وتحويله إلى سوائل وغازات لإمكان استعماله في الأغراض المنزلية والتدفئة حيث لا يمكن استعمال الفحم بشكله الحالي في الأغراض السابقة كما كان يحدث في بداية هذا القرن وتجرى الأبحاث والدراسات في معامل الأبحاث المتخصصة.

الغاز الطبيعي : -

تضاعفت استخدامات الغاز الطبيعي مرات متعددة ففي سنة 1935 كان استهلاك العالم من الغاز الطبيعي يمثل ما يعادل 50 مليون طن من النفط وحوالي 4% من استهلاك الطاقة وفي سنة 1974 زاد الاستهلاك إلى ما يعادل 1100 مليون طن أو ما يعادل 20% من الطاقة الكلية المستخدمة أي أن استخدامات الغاز قد تضاعفت 22 مرة في 50 سنة ويرجع ذلك إلى ارتفاع القيمة الحرارية للغاز وسهولة نقله ونظافته وتجرى البحوث والدراسات لصناعة غاز طبيعي صناعي من مشتقات الفحم وكذلك لرفع القيمة الحرارية لهذا الغاز المشتق حتى يقارب الغاز الطبيعي المستورد من الخارج خاصة وأن شبكات مقل الغاز الطبيعي تمتد الألوف من الأميال في العالم أجمع وعبر القارات بأقطار تتراوح ما بين 48 بوصة وبوصة واحدة تنتهي بمئات الملايين من الفتحات لتوصيل الغاز إلى أماكن استعماله.

نفط السجيل : - Shale Oil

توجد كميات كبيرة من الطفل خاملة البترول في بعض الولايات الأمريكية وتحمل هذه الطفلة كميات هائلة من البترول تعادل 50 مرة وكمية الزيوت المستخرجة من الولايات المتحدة خلال 100 سنة ألا أن استخراج النفط من هذه الموارد يواجه صعوبات كبيرة ومشاكل متعددة أهمها الاستثمارات الهائلة وتكاليف التشغيل المرتفعة والمعدات الكبيرة ومشاكل نقل الطفلة بكميات كبيرة إلى المصانع وضرورة توافر كميات هائلة من المياه في الصحراء الجرداء حيث توجد هذه الطفلة كذلك مشكلة إتلاف الأراضي ومشكلة التخلص من فضلات هذه الصخور بعد زيادة أوزانها وأحجامها.

رمال القار (الرمال الحاملة للقطران) Tat Sands

توجد مساحات واسعة من الرمال الحاملة للقطران في كمدا ويقدر الخبراء أنه يمكن استخراج من ضعفي إلى ثلاثة أضعاف كمية النفط الموجودة في باطن الأرض بكافة مناطق الشرق الأوسط وذلك من الطبقات الكثيفة لهذه الرمال الحاملة للقطران إلا أنه توجد مشاكل وعقبات رئيسية أهمها استخراج مئات الألوف من الأطنان من هذه الرمال يوميا ونقلها إلى المصانع ثم مشكلة التخلص من المخلفات والمياه الساخنة التي تبلغ ثلاثة أميال كمية البترول المستخرجة بالإضافة إلى نفقات التشغيل المرتفعة.

الطاقة النووية : -

أن الكهرباء المولدة بالطاقة النووية في الوقت الحاضر هي أرخص مصادر الطاقة الكهربائية فهي تقل 40% عن تكلفة التوليد في المصانع التي تشتغل

بالفحم بينما تزيد تكلفة التوليد في المحطات التي تستعمل النفط عن تلك التي تستعمل الفحم بفارق سعر والذي يصل في بعض الأقطار إلى الضعف . إلا أن أهم المشاكل الرئيسية هي أن احتياطات اليورنيوم المكتشفة حاليا صغيرة، وارتفاع التكاليف الرأسمالية اللازمة لإقامة المفاعلات والوحدات الإنتاجية والخوف من الإشاعات الذرية والتلوث. ومن ثم يلاحظ انخفاض الإنتاج النووي عن البرامج المخططة لها فبريطانيا كانت تأمل في إنتاج 11000 -12000 M. W من الكهرباء من محطات القوى النووية في سنة 1974 إلا أنها نجحت فقط في توليد نصف الكمية وكذلك أمريكا كان المستهدف توليد نصف الكمية وكذلك أمريكا كان المستهدف توليد 35000 M. W. من الطاقة النووية أنتجت أقل من 15000 M. W. ويرجع ذلك إلى تراخي البحث العلمي في الستينات نظرا لانخفاض أسعار الوقود في ذلك الوقت اضعف إلى ذلك طول الفترة ما بين التخطيط لإقامة محطة القوى النووية وإقامتها فعلا الأمر الذي يستغرق 7 سنوات على الأقل.

أن الطاقة النووية تقدم حاليا 3% من الطاقة العالمية (باستثناء الكتلة الشرقية) وسوف يزيد ذلك إلى 7- 8 في نهاية السبعينيات وسوف يزيد إلى 15% في منتصف الثمانينات. ويرى المختصون أنه على الرغم من المصاعب التكنولوجية والاجتماعية والبيئية التي تواجه الصناعة النووية في الوقت الحاضر فإن هذه الطاقة تمثل البديل لوقود الحفريات، فبالنسبة لأقطار مثل سويسرا فليس هناك بديل آخر والأمر لا يقتصر على خيارين بين وقود

الحفريات والطاقة النووية بل يمثل التزاما إجباريا بالطاقة النووية بسبب الصدام الصادر الأخرى.

طاقة الاندماج النووي : -

تجري عليها الأبحاث لتكون المصدر البديل في المدى البعيد أي في القرن الواحد والعشرين وما بعد. فهي ما زالت غير مؤكدة التحقيق مع أن النجاحات العملية الأخيرة في هذا المجال يمكن أن تكون منطلقا لتحقيق نتائج إيجابية، وعلى كل حال فإن أكثر التنبؤات تفاؤلا تشير إلى أن هذه الطاقة لن تكون متوافرة تجاريا قبل مطلع القرن المقبل على اقرب تقدير.

مصادر الطاقة الأخرى : -

تدور الأبحاث كثير من المصادر الأخرى للطاقة مثل الطاقة المستمدة من فروق حرارة المياه في المناطق الحارة، الطاقة الجيوثرمالية أي استخدام حرارة الأرض الباطنية في توليد الكهرباء لتدفئة المنازل والأغراض الأخرى، وقد أقيمت بعلا بعض محطات توليد الكهرباء في أيس لاند والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وروسيا (13) وعلى سبيل المثال فإنه في مدينة ري كيافيك بأيسلندا تتم أعمال تدفئة المنازل بالكامل من حرارة الأرض – الباطنية، وكذلك في فرنسا تجرى تدفئة مجموعة سكنية تتكون من 2000 مسكن في مقاطعة ميلن وذلك منذ سنة 1971، وكذلك في هنغاريا تبلغ مساحة المنطقة التي يتم تدفئتها على هذا الأساس ½ 1 مليون متر مربع وذلك منذ سنة 1973 .

كذلك تركزت الأبحاث على الطاقة المستمدة من المد والجزر وخاصة أمواج المحيطات وقد أقيم فعلا مصنع تجريبي في فرنسا لهذا الغرض، كذلك تجري الأبحاث على الطاقة المستمدة من المخلفات الزراعية والنباتية، ولكن كل هذه الأبحاث على الطاقة المستمدة من المخلفات الزراعية والنباتية، ولكن كل هذه الأبحاث ما زالت في أول طريق ولا ينتظر التوصل إلى نتائج حاسمة وعلى أسس تجارية في القريب العاجل.

ومن العرض السابق يمكن تلخيص الموقف فيما يلي :

- أن استخدامات العالم من الوقود تتزايد بشكل مضطرد ويقدر ذلك في خلال الـ 10-15 سنة القادمة بما يعادل ما استخدم خلال المائة الأخيرة ومع ذلك فإن مصادر الطاقة الموجودة في العالم كبيرة وليس هناك قصور فيها وتكفي لتغطية احتياجات العالم لمئات السنين القادمة وهذه الكميات لا تعني أنه يمكن استخراجها أو استغلالها اقتصاديا برصيدها الحالي من التكنولوجيا فضلا عن احتياج ذلك إلى بحوث ودراسات متواصلة ومجهودات كبيرة وأموال طائلة ومن ثم فقد رصد الدول المتقدمة أموالا كبيرة لأعمال الدراسات والأبحاث لتطوير مصادر الطاقة واكتشاف مصادر جديدة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية بلغت هذه المصاريف في سنة 1974 1000 مليون دولار منها 63% للطاقة النووية، 16% للفحم، و4% لموارد الطاقة، لقد زادت ميزانية الأبحاث في سنة 1974 بواقع 49% عن ميزانية سنة 1973، وتبلغ الزيادة في ميزانية أبحاث وتطوير 81% في سنة 1975 عن سنة 1974.

أما في كندا فقد وضعت ثلاثة برامج رئيسية لتطوير مصادر الطاقة الأول : لتطوير مصادر تكنولوجيا النووية، والثاني : لاستخراج النفط من البحار، والثالث : لاستخراج البترول من رمال القار.

أما في فرنسا فقد وضع برنامج مستقل لتطوير الطاقة النووية، كما وجهت اعتمادات كبيرة لتطوير مصادر الطاقة الهيدروكربونية (81 مليون دولار في سنة 1973) هذا بجانب تطوير مصادر الطاقة الأخرى الشمسية والجيوثرمالية.

أما في ألمانيا فقد خصصت 67% من ميزانية أبحاث وتطوير الطاقة النووية، و 26% للأبحاث على الفحم حيث أن احتيياطيات الفحم تكون أكبر الاحتياطيات في مجموعة الـ OECD بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبجانب ذلك وضع برنامج لمدة 4 سنوات لتطوير كافة أوجه أنشطة الطاقة المختلفة وينتظر أن تزيد الطاقة النووية والطاقة من الفحم بمسبة كبيرة في سنة 1967.

أما في اليابان فتشكل الاستثمارات الموجهة لتطوير الطاقة النووية في سنة 1974 85% من ميزانية الأبحاث، كذلك تركزت الجهود على تطوير الطاقة من الفحم تبلغ نسبة الأموال الموجهة إلى تطوير بحوث الطاقة الشمسية والجيوثرمالية 8% من جملة اعتمادات تطوير وأبحاث الطاقة.

- أنه من المتوقع أن يستمر دور كل من النفط والغاز والفحم والانشطار النووي كمصادر رئيسية للطاقة لبقية هذا القرن كذلك من المتوقع للوقود الصناعي المستخرج من الفحم ونفط الجسيل ورمال القار أن تلعب دورا ثانويا كمصدر للطاقة غير أن التأكيد سينصب على تطوير الطاقة النووية وخاصة في الولايات

المتحدة وأوروبا وحين يستنفذ نفط العالم إلى درجة خطيرة ستكون هـذه الأقطـار قـد حققت التحـول التكنولـوجي مـن القاعـدة الهيدروكربونيـة الـسائد حاليـا إلى قاعـدة الفحم والطاقة النووية حيـث يـستخدم الفحـم بـصورة رئيـسية كمـصدر غـير مبـاشر للمـواد الخـام ووقـود الـدفع بيـنما تـستخدم الطاقـة النوويـة في مـصانع القـدرة الكهربائية وتطبق هذه الصورة مع بعض التعـديل عـلى الاتحـاد الـسوفيتي ودول الكتلة الشرقية.

- لو افترضنا وجود خط متواز بين النفط والفحم فأنه على الفحم أن يسد النقص الذي سيوجده غياب النفط وهذا من شأنه أن يعيد زمام السيطرة عـلى مـصادر الطاقـة إلى الأقطار التي تملك أكبر احتياطي مـن الفحـم وهـي الأقطـار الـصناعية التـي تـستهلك الطاقة حاليا، وإذا أخذنا الولايات المتحدة كمثال فيتبين أنه على الرغم مـن الـنقص في الطاقة فيها فسيكون لها افضل الفرص في اختيار فترة نفاذ الـنفط حيـث أن احتيـاطي الولايات المتحدة من الفحم يمكن أن يكيفها لمئات السنين .

ثانيا : تحديد الخيـارات التـي تواجـه البلـدان العربيـة المـصدرة للبـترول في المـستقبل أخذين في الاعتبار قصر عمر المخزون الفعلي.

تـوازن الطاقـة النفطيـة مـع الطاقـة النوويـة في الـدول العربيـة المنتجـة للبترول :

لا شك أنه مع استمرار عمليـات التنميـة الاقتـصادية في الـبلاد العربيـة سـوف يستمر الارتفاع بمعدلات ارتفاع استهلاك الطاقة وعليه فـإن الإعـداد لمـستقبل

كما بعد نضوب النفط يجب أن تشمل ضمان مصدر عربي أخير غير بترولي للطاقة، أن الخيارات العملية المتوفرة أمامنا حاليا محدودة أنها لا تتعدى في هذه المرحلة سوى الطاقة النووية وهي أمور تتطلب مواردا بشرية فنية عالية الكفاءة وموردا مالية كبيرة تتجاوز إمكانيات أي بلد عربي وبالتالي فإن تكامل جميع موارد البلاد العربية أمر ضروري. لقد أخذت الأقطار الصناعية المتقدمة وهي لا تمتع باكتفاء ذاتي من احتياجاتها للطاقة في الوقت الحالي في تجنيد التكنولوجيا لديها لتطوير مصادر بديلة للطاقة خاصة المصدر النووي والفحم بهدف تحقيق اكتفاء ذاتي من لاحتياجاتها، وفي المقابل فإن البلاد العربية المصدرة للبترول التي هي اقل تطورا في مجال التكنولوجيا أصبحت بحاجة إلى إنجاز عملية نقل التكنولوجيا اللازمة للتنمية وذلك للمحافظة على اكتفائها الذاتي من الطاقة في نفس الفترة الزمنية وهذا يستلزم اتباع برنامج واضح متوازن بين النفط والمصدر البديل وهو المصدر النووي حيث أن البلاد العربية لا تملك احتياطيا من الفحم وذلك حتى تصبح الأقطار العربية معتمدة على الأقطار الصناعية بالنسبة لاحتياجاتها من الطاقة بعد أن كانت مالكة لها. إلا أن شروط الدول الصناعية المتقدمة صاحبة التكنولوجيا النووية غير مساعدة. فشروط نادي الطاقة النووية IAEA وهو تجمع احتكاري للطاقة النووية يضم السبع الدول الصناعية الأكثر تقدما وهي المصدرة للتكنولوجيا (أمريكا، روسيا، إنجلترا، ألمانيا، فرنسا، كندا، اليابان). وكما أمد هذه الشروط رئيس مجلس الوزراء البريطاني جيمس كالاهان أمام مجلس العموم البريطاني في مارس سنة 1975 جاءت مقيدة لاستخدامات التكنولوجيا النووية أو تعيد تصديرها بعد

تطويرها بـنفس شروط الـدول الـصناعية كـما تلتـزم هـذه الـدول المـستوردة بـنفس الشروط في المنشآت التي تقييمها خلال فترة 20 عاما مقبلة .

أن الحصول على المفاعلات النووية وضـمان وصـول إمـدادات الوقـود النـووي يخـضع للعلاقات السياسية بين الـدول المتقدمـة مالكـة التكنولوجيـا الذريـة والـدول العربيـة المستوردة وقد تعترض الدول المتقدمـة عـلى أسـاس أن ذلـك بتعـارض مـع مـصالحها السياسية، ومن ثم ينبغي على الدول العربية المصدرة للبـترول التغلـب عـلى المـشاكل غير الفنية أولا قبل أن تتمكن من البدء بمواجهة المشاكل الفنية الحقيقية وبمعنى أخر إزالة الموانع السياسية التي تحول دون الحـصول عـلى الطاقـة النوويـة وهـذه الـدول مجتمعة تملك الوصول إلى هذا الوضع فهي تملـك حاليـا أهـم عنـصرين الـثروة الماليـة وقوة النفط اللذين يمكن استخدامها بفاعلية للمبادلة بالطاقـة النوويـة والتكنولوجيـا المرافقة لها.. كذلك يمكن استخدام مكامن اليورانيوم المعروف وجودها في بعض الدول الأفريقية كقوة للمساواة للحصول على التكنولوجيا النووية. أن نسبة متزايدة تدريجيا من مصانع القـدرة والتـي ستنـشأ في المـستقبل يجـب أن تـشغل بالطاقـة النوويـة في الرشق الأوسط. ولقد اتخذت غيران خطوات في هـذا الاتجـاه فأعلنـت قبـل عـام شراء أربعة مصانع قدرة نووية، منا نشر أخيرا،ه قد تـم توقيـع اتفـاق بـين مـصر والولايـات المتحدة الأمريكية على بيع مفاعلين نـوويين تبلـغ طاقتهـا الإجماليـة 1400 ميجـاوات ويبدأ تشغليها سنة 1980 وسيمد هذا القبـول العـالمي للطاقـة النوويـة أمـام الـشرق الأوسط لإدخال مصانع القدرة النووية إليه.

لم يقتصر الأمر من جانب الدول الصناعية المتقدمة على تخطيط سياسة الطاقة وتطويرها في المستقبل وتركيز الأبحاث على تحسين كفاءتها والبحث عن مصادر جديدة عن طريق استخدام التكنولوجيا المتقدمة وذلك ظل الاعتبارات السابق إيضاحها بل تعدي الأمر إلى وضع مواجهات دولية أمام البلاد العربية المصدرة للبترول تهدف إلى دعم مواقفها الاقتصادية والمالية وتخطيط السياسات الأزمة التي تحقق هذه الأهداف وقد تمثل ذلك في إدارة الوكالة الدولية للطاقة وتضخيم المشكلات النقدية التي صاحبت نزايد أهمية البترول وإلقاء مسئوليته التضخم العالمي على النفط العربي وسنناقش ذلك فيما يلي :

ثالثا – المواجهة الدولية تجاه البلاد العربية المصدرة للبترول والسياسات اللازمة لمعالجة ذلك : إنشاء الوكالة الدولية للطاقة :

أنشأت الدول المتقدمة الوكالة الدولية للطاقة التي تعمل بهدف تحويل سوق النفط إلى سوق مشترين أو على الأقل جعل سوق النفط خاضعة للتفاوض بين البائعين والمشترين ويمكن تلخيص الوسائل التي اتبعتها الوكالة الدولية للطاقة في تكثيف الجهود والاستثمارات في الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في مناطق جديدة ليس للدول النفطية سيطرة عليها، وتشجيع الجهود على الإقلال من الاستهلاك في النفط.

أننا نجد أنه قد حدث تحول في سياسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير حيث أتجه إلى تمويل عمليات البحث والتنقيب عن البترول في بعض الدول النامية

وهـو مـا كـان يعـزف عنـه سـابقا عـلى أسـاس أن هـذا نـشاط لا يـدخل في اختصاصه.

أن موافقة البنك أخيرا على تمويل عمليات البحث واستخراج البترول في هـذه الـدول تعتبر مؤشرا على حدوث تغيير في سياسة البنك وبالتالي تحول في سياسة أمريكا والدول الغربية والتـي يمثلهـا مجلـس إدارة البنـك وبمـا يتمـشى مـع أهـداف الوكالـة الدوليـة للطاقة.

أن الولايات المتحدة قد قامت بتخـزين كميـات هائلـة في مـشروع يهـدف إلى تخـزين بليون برميل من النفط بما يعادل استيراد أمريكا من النفط العربي لمدة عـام كامـل ولم يربط المشروع حسبما نشر عنه بين ذلك وبين الالتزام الأمريكي بخـزن مـا يـسد حاجـة الاستهلاك لمدة 90 يوما عـلى الأقـل، وهـذا يعنـي أن مخـزون الأيـام الــ 90 لا يـدخل المشروع الجديـد، أن تـصعد الاتجـاه نحـو تخـزين البـترول يـشجع الـدول المـستهلكة الأخرى على المضي في هذا السبيل بالرغم من عظم تكاليف التخزين (13 بليـون دولار سنويا على الأقل).

ومن ناحية ثانية فقد صاحب تخزين البترول في أمريكا الدعوة إلى الاقتصاد الشديد في استهلاك النفط والغاز الطبيعي استعمالها على أساس أن إمداد أمريكـا سـوف يـستمر في التناقص ومن ثم دعت الجهات المـسئولة إلى إعطـاء الاقتـصاد في اسـتهلاك الطاقـة نفس الأولوية المعطاة لتطوير مصادر جديدة للطاقة.

وقد كان من آثر هذه الاتجاهات انه بالرغم من زيادة نسبة الاستهلاك العالمي للطاقة من مصادرها الرئيسية خلال عام 1974 عن عام 1973 بمقدار 1% إلا أنه قد انخفضت معدلات استهلاك الطاقة في بند النفط أي انخفض إجمالي المستهلك منه عالميا 1.2% ويرجع ذلك إلى الإجراءات المتخذة تلقائيا أو المفروضة من قبل حكومات الدول الصناعية للحد من استهلاك النفط وتشجيع استخدام مصادر الطاقة البديلة وخصوصا الفحم بقصد تقليل الاعتماد على ما يسمونه " بالمصادر غير المأمونة سياسيا.

تضخيم المشكلات النقدية التي صاحبت تزايد أهمية النفط العربي :

تعود المشاكل النقدية الحالية بالدرجة الأولى إلى طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الصناعي المتقدم والتي بخلت في صراع العملات الغربية وموجه التضخم العالمي المصحوب بكساد والذي زادت حدته عما شاهدته أية فترة سابقة ومن هنا افتعلت مشكلة فوائض الأرصدة العربية واستخداماتها. فأتهم كثير من الاقتصاديين في الدول الغربية فوائض المال العربي بأنها مصدر متاعب العالم وأنها تؤثر على سوق العملات الأوربية، وأثارتها لاضطرابات في النظام النقدي الدولي بتحويلاتها المفاجئة من عملة إلى أخرى وأثرها في عدم قدرة هذه البلاد علة موازنة موازين مدفوعاتها، وأنها السبب الرئيسي في التضخم العالمي.

السياسات اللازمة لمواجهة الموقف :

لا شك أن الضغوط المختلفة السابق الإشارة إليها تؤدي إلى تآكل مستوى الأسعار التـي تقررها منظمة الأوبك وما من شك في أن هذا يـستوجب رد فعـل مـن جانـب الـدول المنتجة لملاقاة هذه الضغوط، ولإجراءات مشتركة في مجالات الإنتاج والمال التي يمكـن بمجموعها لأن تعمل على الحد مـن تـأثير هـذه الـسياسات ومـن ثـم تجنـد الخـبرات والإمكانيات العربية بالرغم وما يلـزم مـن خـبرات أجنبيـة لوضـع وتنفيـذ الـسياسات الفنية والاقتصادية والمالية والإدارية والإعلامية لمشكلة الطاقة ورصد الأموال اللازمة لما يترتب على ذلك من أثار مادية ومعنويـة ويجـب أن تـشمل محـاور هـذه الـسياسات النقاط الآتية :

بناء تخطيط اقتصادي متواز وثابت للتنمية الاقتصادية في البلاد العربية :

- تنوع مصادر الـدخل عـن طريـق توسـيع قاعـدة الاقتـصاد القـومي ويلـزم إيجـاد مصادر أخرى مختلفة للدخل القومي تتصف بصفة الدوام بدلا من الاعتماد كلية على قطاع واحد وهو قطاع استخراج البترول الذي سينـضب في يـوم مـن الأيـام، ومـن ثـم يجب تخطيط سياسـة اقتـصادية تقـوم عـلى تطـوير طاقـة اسـتيعاب الـدول العربيـة لفوائض البترول بهدف استثمار كافة مـوارد الإنتـاج الأخـرى معدنيـة أو زراعيـة لبنـاء اقتصاديات الدول العربية وتأمين مستقبلها فمثلا في مجـال الزراعـة نجـد أن المـساحة الصالحة للزراعة ولم تستغل بعد في العـالم العـربي تبلـغ 80 مليـون هكتـار وفي مجـال الصناعة نجد أنها بصفة عامة في مراحلها الأولى في الـبلاد العربيـة، فالقطـاع الـصناعي والزراعي يحتاج إلى استثمارات هائلة للتنمية الاقتصادية ووسـيلتنا في ذلـك الاسـتفادة التامة من فوائض أموال البترول بما يهدف إلى إيجاد أصول بديلـة للـثروة البتروليـة بمـا

يهدف إلى إيجاد أصول بديلة للثورة القومية البترولية وبطريقة تحقق مستوى معيشة ومستوى دخل يتلاءم مع ما ينتظر أن تكون عليه صورة الاقتصاد العربي مـن تقـدم في مرحلة ما بعد البترول.

- موازنة عرض البترول مع الطلب عليه وتهدف هذه السياسة إلى رسم سياسة إنتاج النفط واستهلاكه وموازنة العلاقة بين الفوائد الحالية والمقبلة للنفط ويتم ذلك بدراسة جميع الأسس العلمية والتكنولوجية التي تـساعد عـلى تحديـد ورسـم سياسـة رشـيدة للإنتاج ومن ثم يمكن المحافظة على الثورة البترولية لأطول فترة ممكنة من جهة ومنـع تدهور أسعاره من جهة ثانية.

- تكوين هيئة عليا مشتركة لترشيد استثمار وتوجيـه فـوائض مـوارد البـترول، وتقـوم هذه الهيئة المشتركة بعمل الأبحاث والدراسات الخاصـة برصـد هـذا الـدخل وأنـسب وأكسب الطرق لتوظيف كيف يعقل أن يكـون لـدينا 7 دول إسـلامية بتروليـة منهـا 6 دول عربية لغة وتكوينا وشخصية اقل دخل لحداها أكـبر مـن مليـار دولار سـنويا ولا نفكر في عمل هـذه الهيئـة العليـا. كيـف وفي عالمنـا العـربي مـن الخـبرات الاقتـصادية والفنية ما فيه بل وأكبر الخبراء في العالم يمكـن أن يكونـوا تحـت تـصرف هـذه الهيئـة العليا. أن بعض هذه الدول العربية تمتلـك ثـروة نقديـة سـائلة والـبعض يمتلـك ثـروة طبيعية كبيرة وبعضها يمتلك ثروة بشرية منقطعة النظير ولكنها ثروات مبعـثرة تعمـل بلا خطة مشتركة وبلا تدبير يجمعها عقل جامع يعيها ويدركها ويعمل بها على ترشـيد استثمارات ثروات البترول والإفادة منها أكبر فائدة ممكنـة لـصالح جميـع الحكومـات العربية المنتجة للبترول.

نماذج علمية لمخاطبة العالم المتقدم :

يجب أن تتبنى هذه الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول لدراسات علمية تؤدي إلى إنشاء نماذج تخاطب العالم المتقدم بنفس أسلوبه وتعرض الأمور على أسس علمية وقواعد موضوعية لقضايا الإنتاج والسعر وتخريج الأخر من حيز الحديث عن الاضطرابات النقدية والاتهامات الموجهة إلى النفط العربي ووضعه في وضعه الطبيعي المتعلق باستمرار تدفقه على مدى الأجيال المتعاقبة، وبتطبيق المعايير التي تدعو إليها النظريات الاقتصادية المعمول بها.

* فمثلا في تحديد أسعار البترول فقد ذكر البروفسير Jorgensen

مدير معهد السياسات الاقتصادية الأوروبية بجامعة هامبورج أن منظمة الأوبك قد قسمت الأسواق العالمية ومن ثم خلقت احتكارات لبعض المناطق فهناك سوق الأسعار النفط حسب سعر المزايدة، وسوق آخر لأسعار الاتفاقيات الثنائية وهناك حاليا اتجاه جديد نحو أسعار موحد جديدة للنفط كاستراتيجية جديدة تهدف إلى إعادة التكامل بين أسعار الأسواق المنفصلة ومن ثم تحقق أسعارا على البترول بأسعار السلع الصناعية الرأسمالية المستوردة يشمل فقط السلع التي زاد طلب الدول المنتجة للبترول عليها ومن دول محدودة وهذا يسبب مشاكل اقتصادية كبيرة للدول المتقدمة.

ويمكن أن ينتظر في تحديد أسعار النفط على أساس قوة الشراء التي تحققها عوائد في مواجهة الأسعار العالمية المتزايدة، وعلى أساس التكلفة البديلة سواء

من ناحية التكاليف الرأسمالية أو الافرادية اللازمة لتحويل المـصادر الأوليـة إلى طاقـة بديلة قابلة للاسـتخدام وكـذلك عـلى أسـاس معـدلات القيمـة المـضافة التـي تحققهـا الاستثمارات المماثلة في القطاعات الصناعية الأخرى.

* ومثلا عن الإدعاء بأن ارتفاع أسعار البترول والانتقال المفاجئ للفـوائض العربيـة هـو سبب ارتفاع معدلات التضخم فالحقيقة أن التضخم في أوروبا وأمريكـا أسـبابه أعمـق بكثير من ارتفاع أسعار البترول فهو تضخم ملتصق تماما بالتطورات الاقتصادية للنظـام الرأسمالي الغربي في السنوات الأخيرة، فالنظام الرأسمالي الغربي يعبر الآن المرحلـة التـي تسمى مرحلة بمرحلة مجتمع الاستهلاك الكبير إلى مرحلة يطلق عليها اقتصاديون اسم مرحلة " مجتمع ما بعد المجتمع الصناعي Post Industrial Society وأهم ظاهرة في هذا التطور الجديد هي أن قطـاع الخـدمات في الاقتـصاد القـومي هـو الـذي يتحـول ليصبح القطاع الرئيسي فيه أي أنه يصبح القطاع الذي يولـد الـدخل الأكـبر ونظـرا لأن قطاع الخدمات لا يولد سلعا مادية بل أن المجتمـع كلـه ينجـه للحـصول عـلى الـسلع المادية التي ينتجها القطاع الصناعي المنتج فإن هذا يؤدي إلى ارتفـاع الأسـعار. أضف إلى ذلك ارتفاع أجور العمال نظـرا للوضـع الاحتكـاري الـذي تتمتـع بـه الاتحادات العمالية فمن ثم أدمجت الاحتكارات الرأسمالية هذه الزيـادات في الأجور مع مزيد من الأرباح في أسعار الـسلع التـي تنتجهـا. كـما أن جملـة مـا تدفعه الدول الصناعية في استيراد البترول يمثل نـسبة صـغيرة جـدا مـن جملـة الإنفاق القومي في أكـثر الـدول اعـتمادا عـلى البـترول ومـن ناحيـة ثانيـة فـإن الـشيوع في اسـتخدام البـترول يـوزع أعبـاء ارتفـاع الـسعر عـلى عـدد

كبير من الأنشطة مما يقلل من أهمية ارتفاع السعر. ومما يؤكد أن التضخم لا يرجع إلى أزمة البترول ما جاء بدراسة الأستاذ هيلمون مكن جامعة والاس من الولايات المتحدة الأمريكية إذا أشار إلى أن الزيادة أسعار النفط شكلت 2.4% من التضخم المالي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي بلغ 12.3% خلال سنة 1974، كذلك جاء في دراسة أخرى قام بها خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للسوق الأوربية المشتركة أن اثر زيادة أسعار النفط على التضخم في أوروبا تشبه تلك النتائج في الولايات المتحدة الأمريكية. .

لقد وصف البروفيسير Jurgensem بمؤتمر ACHEMA لاتحادات الصناعات الألمانية في سنة 1976 الموقف الاقتصادي لمشكلة البترول حيث ذكر : " أن أسواق الأموال الأوربية والأمريكية قد أثبتت أنها على درجة عالية من المرونة وتعاملت مع فوائض الأموال العربية ذات الانتقال المفاجئ بكفاءة تامة لم تكن في حسبان الخبراء في الفترة المالية لسنة 1972، وبالنظرة العميقة نجد أن أزمة البترول كان لها تأثيرات موجبة بصفة عامة على الاقتصاد العالمي، فإن أسعار البترول لم تعكس تكاليف الطاقات البديلة الباهظة القيمة ذات التكنولوجيا الغالية التي لا محال سوف تأتي في القريب العاجل، وبهذا فالاقتصاد العالمي قد كسب وتمرس على التحول الضروري إلى الطاقة الجديدة ولكن بتكلفة ليست كبيرة. أضف إلى ذلك ما حققته أزمة البترول من تقدم تكنولوجي وزيادة الأبحاث العلمية عن الطاقات البديلة، كما اصبح العالم كله واعيا بمشكلة الطاقة الأمر الذي دعي إلى زيادة التعاون الدولي وبالذات بين الدول المتقدمة صناعيا ":

وخلاصة القول أنه قد صادف حدوث تغير في سعر البترول والاقتصاد العالمي في فترة تضخم حاد الدرجة وفي وقت فقدت فيه العملات الأساسية ثباتها مما جعل الأمر يختلط على الإفهام فلا تدري ما هو نصيب التغير من أسعار البترول وما نشاه من تزايد معدلات ارتفاع الأسعار وعجز في موازين المدفوعات.

* وعن ضخامة عوائد البترول العربي يجب ألا ننسى أن إيرادات البترول العربي ثروة تفني للدول العربية هي استثمار مبالغ ضخمة في بناء رأس المال الاجتماعي والأساسي بنوعية المادي والبشري وهو ما تفتقده الدول العربية بصفة عامة وهي مشاريع تتطلب نفقات باهظة. أن الخطر الذي تقع فيه الأوساط الغربية يتركز في وضع تقديرات للفوائض العربية دون الأخذ في الاعتبار إجمالي الإنفاق الضخم الذي تحتاج إليه الدول العربية لأغراض واحتياجات التنمية الاقتصادية والتي لا شك تتجاوز فوائض البترول المحققة .

كذلك تقدر فوائض البترول دون الأخذ في الاعتبار مساندة الدول العربية غير المنتجة للبترول والدول الإسلامية ولأفريقية. لقد قامت الدول العربية سواء عن طريق القنوات المتعددة الأطراف أو عن طريق الاتفاقات الثنائية بتقديم مساعدات للدول النامية وقطعت في ذلك شوطا يبلغ 20 ضعفا ما وصلت إليه الدول الصناعية المتقدمة التي لم تلبي قرار هيئة الأمم المتحدة بتخصيص 1% من ناتجها القومي الإجمالي لمعاونة الدول النامية. لقد بلغت نسبة المساعدات إلى الدخل القومي 3% في منظمة التعاون الدولي مقابل 4% في دول منظمة الأوبك.

رابعا : تنسيق الجهود الدولية في مسألة الطاقة :

لا شك أن فكرة عقد مؤتمر دولي يضم الدول الصناعية والدول النامية تساهم في تخفيف حدة الصعوبات الرئيسية القائمة في الاقتصاد العالمي، وفي محاولة من الدول العربية لتنسيق جهودها في مسألة الطاقة واستيعابها والاستقرار الاقتصادي العالمي وإيجاد تعاون دولي دعت الجزائر إلى عقد مؤتمر قمة الأوبك في مارس سنة 1975، وبقد دعت فرنسا إلى مؤتمر عالمي تمثل فيه الدول المنتجة للنفط والمستهلكة (ومثلها الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوربي المشتركة واليابان) والدول النامية، وقد ذهبت الدول النامية إلى هذا الاجتماع للتفاهم مع الدول الصناعية حول أزمة الطاقة وأزمة المواد الخام وأزمة النظام النقدي الدولي والتفاوت المتزايد في معدلات التنمية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة، ومما هو جدير بالذكر أن الدول المنتجة للبترول سعة إلى توحيد جهودها مع الدول النامية في مواجهة الدول الصناعية إلا أن الدول المتقدمة أصرت على إعطاء الأولوية لبحث مشكلة الطاقة وتحديد نظام طويل الأمد لسعار البترول، أما الدول المنتجة للبترول والنامية فقد أصرت على إعطاء أولوية متساوية لبحث موضوع النفط كجزء من مشاكل صادرات جميع المواد الخام وليس أسعار البترول فقط وعلى أن تقوم المباحثات على أساس النية الصادقة وقد قبلت أمريكا أخيرا إجراء مباحثات تعطي مشاكل صادرات المواد الخام غير البترولية. ولا شك أن من مصلحة الدول العربية عامة المساواة مع مشاكل البترول. ولا شك أن من مصلحة العربية عامة والدول العربية المنتجة للبترول بصفة خاصة أن تتعاون مع الدول النامية وذلك لأهمية تعاون

فوائض الأموال العربية والتكنولوجية المتقدمة في الدول المستهلكة، فالدول العربية رغم ثرائها لا تستطيع أن تحول اقتصادياتها إلى اقتصاديات صناعية متكاملة قادرة على التنافس مع الاقتصاديات التصديرية بدون التكنولوجية المتقدمة. كذلك نجد أن احتياجات الدول العربية من المعدات الإنتاجية والآلات تتزايد ويقدر أن تبلغ قيمتها 45 بليون دولار سنويا وأن التعاون بين الدول العربي والدول الصناعية وبالذات دول السوق الأوربية المشتركة سوف يضمن توريد هذه المعدات والآلات الرأسمالية دون ما تحكم أو زيادة في أسعارها ومن ثم يجب على الدول العربية أن توفر الفوائض لمستوردي النفط ضمن شروط وظروف تضمن الربح العادل من جهة والأمان لهذه الفوائض بهدف الاستثمار توظفات جديدة في الدول المتقدمة من جانب آخر ثم توجيه هذه التوظيفات نحو زيادة قدرة الدول الصناعية على إنتاج تلك البضائع والتكنولوجيا التي تحتاجها الدول العربية في كل مرحلة من مراحل تطور قدرتها على استيعاب رأس المال والتصنيع المتسارع تدريجيا.

أن تحقيق هذه الفوائد التبادلية لا شك يوجد الشعور الصادق بين الطرفين ويساعد على حل المشاكل السياسية والتكنولوجية وإقامة مصادر الطاقة النووية وإتمام التعاون في باقي المجالات الأخرى الثقافية والاجتماعية وغيرها.

أن مثل هذا التخطيط الطويل المدى من الجانبين سوف يعني استثمارات أمانة طويلة للفوائض العربي وتنمية اقتصادية متجانسة في المراحل الأخيرة تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط ظروف العرض والطلب لرأس المال وللنفط وللموارد

الأولية فحسب بل أيضا أهمية الظروف المستقبلية للتجارة الدولية المتوازية بين الجانبين والتنمية المتقدمة والإسهام الأكثر اكتمالا في نمو العالم العام.

أن البلاد العربية عامة أكثر من راغبة في أن تلعب هذا الدور ولكن ليس من الواضح وإلى مدى تستجيب الدول الصناعية المتقدمة.

أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية في العالم العربي

"الخبز والكرامة" هو ما تراه على الجدار عندما تدخل مكتب الدكتور خير الدين حسيب المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية. و" الخبز والكرامة" جملة مقتبسة من الاقتصادي الراحل المغفور له الدكتور يوسف الصايغ تلخّص الإشكالية الكبرى في الاقتصاد والسياسة في الوطن العربي. لا أريد الاسترسال في ما توحي لي به تلك الجملة، إلا أن ما يهمنّي هو حقيقتها الكامنة في صميم الأبحاث التي نتناولها في أبحاثنا التنموية والإنمائية، والتي نأتي على جانب منها في حلقات المؤتمر. فمحاولات ترسيخ دولة الرفاهية في الوطن العربي قد تعتبر استجابة لتلك المعادلة، إلا أن حقيقة الأمر مختلفة. فالدولة، وخاصة الدولة القطرية، أخفقت حتى الآن في تأمين الحد الأدنى من النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام، كما أخفقت في تحقيق حدودٍ متواضعة من مختلف عناصر الرفاهية من الأمن، إلى إيجاد البيئة المؤاتية لخلق فرص العمل، إلى تأمين الخدمات الصحية، إلى الحريات، إلى تمكين المرأة، إلى محو الأميّة، وإلى كل ما يطمح إليه المواطن العربي من حياة كريمة. قد يكون الحكم جارحاً بحق بعض الدول العربية التي تعتبر قد أنجزت قدراً كبيراً من الرفاهية لمواطنيها عبر توزيع قسط من الريع المتدفق لديها من الخارج، وخاصة من النفط، علماً أن الوزن السكاني لتلك الدول لا يشكل ثقلاً في الميزان السكاني العربي وبالتالي يقلّل من نتائجه في واقع دولة الرعاية أو الرفاهية. وهنا بيت القصيد فالريع يأتي دون مجهود يذكر، وبالتالي لا فضل حقيقة لحكومات عربية تقوم بتوزيع الريع الذي يخدم مصالح النظام السياسي القائم وليس لتحقيق عقد اجتماعي بين

الدولة والمجتمع. على كل حال سأحاول توضيح العلاقة بين الدولة الريعية والنظام القائم وما يسمىّ بدولة الرعاية أو الرفاهية، ومفاصل تلك الدولة التي يختلف في تحديد معالمها ودورها في الأداء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السياسيون والخبراء ومؤسسات المجتمع المدني. من جهة أخرى تجري محاولات حثيثة من قبل دوائر الاستعمار القديم والجديد لتفتيت ما يمكن تفتيته من الدولة القطرية إلى مجموعة كيانات فئوية سواء كانت عرقية أو طائفية أو مذهبية أو عشائرية أو قبلية، أو مزيجاً من كل ذلك. إن ما يحصل الآن في العراق، وما يمكن أن يحصل في لبنان وسوريا والجزيرة العربية والسودان وفي كل قطر عربي يُعمل على تفتيته، هو خير دليل على التوجهات الاستعمارية في المنطقة. إن الرد الإستراتيجي لا يكمن فقط في الحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه في الدولة القطرية بل التوجه بخطوات حثيثة نحو المزيد من الخطوات التوحيدية. إن التفتيت المرتقب سيقضي حتماً على كل ما تمّ إنجازه من تقدمّ أو تطوّر وإن كانت تلك التطوّرات دون مستوى الطموحات لمختلف المجتمعات العربية. ففي سياق هذه التطوّرات وتماشياً مع التوجهات العالمية في موضوع قضايا دولة الرعاية أو الرفاهية سيتمّ تفكيك ما تبقىّ من إنجازات اقتصادية واجتماعية حققتها حقبة المدّ القومي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وأن التفتيت المرسوم على قاعدة كيانات هشة وفئوية سيكون أكثر سهولة فيما لو استمرّت الدولة القطرية بكل سلبياتها.

فالمشهد الاقتصادي الاجتماعي في العالم الرأسمالي، يشهد تطورات عديدة أهمها الجهود المبذولة من قبل حكومات الدول الليبرالية الجديدة لتفكيك أسس

دولة الرفاهية أو الرعاية التي نشأت إبان الكساد الكبير الذي عمّ الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا في الثلاثينيات من القرن الماضي. فإذا كانت الضرورة الحافز الأساسي لتدخّل الدول في الشأن الاقتصادي والاجتماعي للحد من الخلل في البنى الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تداعيات اقتصاد السوق بما فيها الدورة الاقتصادية والكساد، فإن الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد المسيطر على النخب الأمريكية والأوروبية يريد تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص في كافة المجالات وحتى إلى حد كبير في المجال العسكري والأمني. السجال السياسي الدائر في الولايات المتحدة حول "إصلاح الضمان الاجتماعي" من قبل الإدارة الحالية هو خير دليل على التوجهات العقائدية السائدة عند النخب الحاكمة، كما أن الإجراءات التي اتخذتها بعض الولايات في الولايات المتحدة لتخفيض الخدمات الصحية تحت ذريعة التقشف في الإنفاق تؤكد تلك الذهنية المتنامية عند النخب الحاكمة. وبما أن هذه الدول الليبرالية تسيطر على المؤسسات الدولية التي تتعاطى القضايا التنموية لصندوق النقد الدولي ومجموعة مؤسسات البنك الدولي، فقد استطاعت تلك الدول فرض سياساتها- أي سياسات عصر النفقات على الخدمات الاجتماعية أو خصخصتها- على سياسة هذه المؤسسات وهي بدورها تحاول فرضها على الدول التي تلجأ إليها للمساعدة في تجاوز الأزمات الهيكلية المزمنة. وبالتالي يصبح السؤال المطروح: ما هو مصير دولة الرفاهية أو الرعاية في الدول العربية؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد من توضيح ما هو مفهوم دولة الرفاهية أو الرعاية وإن بشكل مختصر، لأن الموضوع يعالج في أوراق أخرى. وقد يتمحور البحث في ذلك المفهوم في العلاقة العضوية بين نفقات الدول في مختلف قطاعات وشرائح المجتمع، وبين مفهوم التنمية بشكل عام ومقاييس النمو بشكل آخر إذا أمكن. في هذا الإطار يمكننا اعتبار بعض ما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية الذي أعدّه برنامج التنمية للأمم المتحدة (UNDP) والبناء عليه لتحديد بعض مكوّنات دولة الرفاهية أو الرعاية. كما أن مضمون الخدمات العامة المعمول بها في الدول العربية لا يعكس بالضرورة مفهوم دولة الرفاهية أو الرعاية في الوطن العربي كنتيجة لعقد اجتماعي أو لرؤية واضحة من قبل النخب الحاكمة لمجتمعاتها المختلفة، وبالتالي قد لا يكون محوراً أساسياً في معالجة مستقبلها، إلا إذا ما حصلت تغييرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية في الدول العربية. ذلك أن دولة الريع حلّت مكان دولة الرفاهية أو الرعاية في غياب العقد الاجتماعي بين الدولة أو القائمين عليها وبين شرائح المجتمع. طبعاً هناك بعض الاستثناءات إلا أنها لا تلغي الحجّة الأساسية المقدمة في هذا البحث. كما أريد التوضيح أنه لا يجوز الخلط بين دولة الرفاهية أو الرعاية ودولة الريع. فالأخيرة "تستمد جميع أو معظم دخلها من الأنشطة الريعية"، بينما الأولى تهدف إلى توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية والتربوية وشبكة الحماية الاجتماعية ومنها الضمان الاجتماعي، "و تلتزم بسياسات من شأنها التخفيف من الفوارق الاجتماعية". ولكن الواقع هو أن وظيفة الرعاية انحسرت في دول الوطن العربي إلى تأمين الحد الأدنى من الخدمات العامة وإن كانت بكمية وجَودة متفاوتة بين الدول، من دون التركيز

على تخفيض الفوارق الاجتماعية أي اتباع سياسات ضريبية لهذا الغرض. إن الاهتمام الأساسي هو حماية النظام القائم والمستفيدين منه أكثر من تحقيق رؤية سياسية اجتماعية متكاملة. فالمهم هو توزيع ما يمكن توزيعه من الريع دون المساس بأمن النظام ومصالح النخب النافذة والتخلّص من المساءلة. ذلك أن توزيع الريع قد يعفي في نظر النخب الحاكمة في دول الريع من أي مسؤولية ومحاسبة، لأن ما يتم توزيعه هو من مبادرة الحاكم وليس كنتيجة لعقد اجتماعي فهو استكمال لعادات فئوية (قبلية من بينها) ما زالت متجذرة في عدد كبير من المجتمعات العربية.

غير أن هناك من يميّز بين دول ذات اقتصاديات ريع وبين دول لا "تتمتع" بالريع. أعتقد أن التمييز غير دقيق لأن مجمل اقتصاديات الدول العربية يمكن وصفها باقتصاد ريع وإن تباينت مصادر وأحجام الريع في كل منها. لقد أشار التقرير الأول عن التنمية الإنسانية في الدول العربية الصادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة أن مجمل الاقتصاديات العربية هي اقتصاديات ريع بمقدار ما تتأثر بتقلبات أسعار النفط وليست اقتصاديات إنتاج. أما الدول التي لا يشكل النفط المصدر الرئيسي للريع فيها فهناك مصادر أخرى للريع تأتي إما من موقعها الإستراتيجي أو من المساعدات الخارجية أو من السياحة أو من تحويلات المغتربين، كما من تجارة النفوذ بين السلطة القائمة في نظام فئوي والمقربين منها. الريع أساس الثروة والثروة والسلطة توأمان!

أما القضية الثالثة المرتبطة عضوياً بالاقتصاد الريعي وشكل دولة الرفاهية في الوطن العربي، فهي قضية النظام السياسي المعمول به منذ أكثر من خمسة

عقود، ألا وهو النظام الفئوي بكافة أشكاله سواء اتخذ ظاهرة الطائفية أو ظاهرة المذهبية أو المناطقية أو العشائرية أو حتى القطاعية (الجيش مثلاً أو طفرة المنتفعين من إرشادات صندوق النقد الدولي و/أو البنك الدولي أي مشروع الليبراليين العرب الجدد). فهناك علاقة عضوية بين النظام الفئوي وشكل توزيع الريع ومفهوم الرفاهية/الرعاية.

في مطلق الأحوال لا يمكن لهذه الدراسة الإجابة عن كافة النقاط والمواضيع المتعلقة بقضايا دولة الرفاهية في الوطن العربي أولاً لضيق الوقت، وثانياً لأن هناك أوراق أخرى من المفترض أن تتناولها. كما أن البحث سيطرح محاور بحث لا بد من القيام بها كالمسح الميداني لكل دولة عربية، وإلا لكانت الملاحظات التي أبديها مجرد مواقف نظرية فقط وإن استندت إلى بعض الدراسات المذكورة لدعمها.

أولاً:الاقتصاد السياسي للرفاهية (Political Economy of Welfare)

إن النمو الاقتصادي لا يشكّل بحد ذاته مقياساً للتنمية وللرفاهية. إن أدبيات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وبخاصة نمو الدخل الفردي تصبو إلى قضايا توزيع الدخل وعدالته. هناك توجهان أساسيان لمعالجة دور الدولة في معالجة الموضوع. **الأول،** هو التوجه الليبرالي الذي يعتمد على آليات السوق والذي يؤدي إلى تقلّص دور الدولة في تقديم كافة الخدمات للمجتمع واعتماد القطاع الخاص بدلاً منها، وما يرافق ذلك من تخفيض نفقات العائدة للرفاهية أو الحد الأدنى من الحياة الكريمة. هذا التوجه كما هو الآن النموذج القائم في الولايات المتحدة بطبيعته معادٍ للمصالح الاجتماعية بشكلٍ عام،

ومعادٍ للديمقراطية الاجتماعيـة. أمـا التوجـه **الآخـر**، فهـو نمـط الاشـتراكية الاجتماعيـة المعمول بها في دول شمال أوروبا والتي حاولت بعض الدول العربيـة تطبيقهـا بنـسب متفاوتة من النجاح.

يعتمد مفهوم دولة الرفاهية أو الرعاية عـلى تحقيـق حـد أدنى مـن مـستوى المعيشة. وهنا تقع المشكلة. فما هو مقيـاس هـذا الحـد الأدنى؟ تتعـدد الآراء في هـذا الموضوع فهناك من يلجأ إلى المفهوم التقليدي الذي يقـرن بـين الـدخل الفـردي أو مـا يوازيه، وبين الرفاهية المرتقبة من القوة الشرائية للدخل. أما المفهوم البديل فهو يرتكز إلى تحقيـق أو إشـباع الحاجيـات الأساسـية لحيـاة كريمـة، ألا وهـي الـصحة والتربيـة والعمل، إضافة إلى حماية الحقـوق الإنـسانية والتغلّـب عـلى الفقـر. والمفهـوم الأخـير (الفقر) هو أيضاً موضوع مناقشات وسجالات عديدة. والملفت أنـه " لا يوجـد حتـى الآن تعريف علمي دقيق لمفهوم الفقر". ذلك لأنه مفهوم مجرّد نسبي يحاول وصـف حالة اجتماعية واقتصادية معقدة ومتـشابكة تختلـف مـن مجتمـع إلى مجتمـع ومـن ظرف تاريخي إلى آخر. لكن " الجزء المـشترك يـدور حـول مفهـوم "الحرمـان النـسبي" لفئة معينة من فئات المجتمع". ولم تستطع المؤسسات الدولية تحديد تعريـف دقيـق بسبب التفاوت في الظروف. فالفقر في الريف الهندي أو الصيني أو الصومالي، يختلـف عن الفقر في أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة. فالفقر في القارة الأفريقية وبعـض بقع القارة الآسيوية كبنغلادش يؤدي في معظم الحالات إلى الجوع فالموت. ويـشير الـدكتور عبـد الـرزاق الفـارس إلى محـاولات عديـدة وطموحـة لتحديـد مفهـوم الحرمان، إلا أن جميعها تؤكد صعوبة وتعقيد قياس الفقر. وهناك أدبيـات واسـعة

تحاول قياس الفقر ولن أخوض فيها، إلا أن المهم هو تأكيد النسبية في تحديد المفهـوم ومن جرّاء ذلك انعكاس الموضوع على مفهوم الرفاهية.

من جهة أخرى لا بد من ذكر العلاقة بين الرفاهية والأسواق. أساسا إن تدخّل الدولة عبر القطاع العام في الحياة الاقتصادية نتج عن ما يسمّى بإخفاق اقتصاد السوق (Market Failure) في تحقيق الرفاهية أو التأمين الاجتماعي (Social Insurance). وفي هذا الإطار يجب التوضيح أن الإخفاق التقليدي للسوق في تحقيق التأمين أو حتى الضمان الاجتماعي لا ينتمي إلا بشكل غير مباشر إلى مضمون دولة الرفاهية. أما الفجوات في توزيع الدخل فهي المبرر لتدخّل الدولة وخاصة في ما يتعلق بإعادة توزيع الدخل عبر الضرائب على الفئات الميسورة والنفقات في برامج اقتصادية واجتماعية لمصلحة الفئات الأقّل دخلاً. أما السلع التي تعود بإيجابيات خارجية (Positive Externalities) كالتربية أو الصحة العامة، فإن القطاع العام هو أكثر تأهيلاً فيها من القطاع الخاص، علماً أن هناك من ينادي بتفوق التعليم الخاص على التعليم العام وإن لن أسلّم به، فهذا هذا سجالٌ آخر. من هذا المنطلق يتحوّل مفهوم دولة الرفاهية إلى مفهوم متبقّ (Residual Welfare State) يعالج بعض القضايا فقط كالبنى التحتية والخدمات العامة، وبذلك لا يمكن فهم لماذا ذهبت بعض الدول إلى أبعد من ذلك. على الأقّل هذا هو أحد التساؤلات في الذهنية الليبرالية الجديدة. ملاحظة: ذلك التوجه يتنافى مع مفهوم دولة الرفاهية كما هي موجودة في المدينة-الدولة سنغافورة التي لا يتجاوز عدد سكانها 4 ملايين. سعت هذه الدولة منذ أن حصلت على استقلالها إلى "تغذية أصغر أونصة من طاقات كل

فرد من مواطنيها" عبر الإنفاق على التربية والتعليم وخاصة في العلوم والرياضيات.

ولما كانت الضغوط مستمرّة من الغرب بشكل عام، ومن الولايات المتحدة بشكل خاص عبر مؤسسات مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (أي ما يسمّى بتفاهم واشنطن) على مجمل الدول النامية ومنها الدول العربية، وبما أن الليبراليين العرب (الجدد والقدامى) يحثّون الحكومات العربية على الخروج من الدائرة الاقتصادية، فلا بد من طرح العلاقة بين مستوى الحرية أو الحريات، ومستوى تطوّر السوق كنظام اقتصادي يحدد توزيع عوامل الإنتاج وتوزيع الثروة الناتجة عن ذلك النمط. إلا أن مفهوم الحريات معقّد لأن النظام الليبرالي الذي يركّز على آليات السوق لتحقيق الكفاءة الاقتصادية التنافسية (Competitive Economic Efficiency) يغفل حقيقة أنه بالإمكان الوصول إلى نتيجة اقتصادية كفيّة (Efficient Economic Outcome) عند التوزيع المبدئي لعوامل الإنتاج والموارد. ويكون ذلك عبر نظرية مستقلة أخلاقية للتوزيع في بادئ الأمر (Theory of the Ethical Distribution) التي تحدد في ما بعد جدوى سياسة توزيع الدخل. حتى آدام سميث، الأب الروحي للاقتصاد الحرّ الكلاسيكي، أكد أن اليد الخفية للمصالح الخاصة والتنافس تؤديان حتماً إلى زيادة في ثروة الأمم، لكن في المقابل فإن الثروة ستفسد الأخلاق إذا لم يتحكّم نظام التكافل الاجتماعي بإدارة السوق. هذا هو مغزى "الميثاق" الذي أفرزته ثورة 23 تموز/ يوليو والذي تمّ التآمر على إجهاضه. ولا بد لي أيضا من الإشارة أن مبادئ ما يسمّى بالاقتصاد الإسلامي تتميّز بأهمية العدالة في

التعامل الاقتصادي (Economic Transactions)، وليس من قاعدة موازين القوة التي هي سمة اقتصاد السوق والليبرالية الجديدة. بل يمكننا الذهاب إلى أبعد من ذلك واعتبار الفكر الليبرالي الجديد كفكر ثوري معاكس لمرحلة عصر التنوير التي قضت على فكرة الريع العقاري غير المنتج واستبداله بالإنتاج الزراعي والصناعي. فالفكر الليبرالي الجديد يروّج لنوع جديد من الريع وهو الريع المالي (أي ريع التعامل المالي والتأمين والعقار) عبر التركيز على مكافءة رأس المال على حساب عوامل الإنتاج الأخرى. من جهة أخرى واكب هذا النمط من الفكر الليبرالي الجديد إعادة نظر في الفكر الاقتصادي التقليدي، حيث على ما يبدو هناك توافق في كليات الاقتصاد في الجامعات الأمريكية على التخلّي عن تحقيق الاستخدام الكامل (Full Employment) لأنه من المستحيل تحقيقه نظرياً، وبالتالي لا ضرورة لاتباع سياسة نفقات لتحقيق ذلك الهدف المستحيل. وفي هذا السياق أدعو الاقتصاديين العرب إلى التفكير في هذا الموضوع لأن معظم السياسات الاقتصادية "الإصلاحية" التي تروّجها مؤسسات بريتن وودز ((Bretton Woods ترمي في آخر المطاف إلى تنمية الريع المالي في المركز وعلى حساب الأطراف.

من جهة أخرى فإن الاقتصاد السياسي ينطوي على قدر كبير من القيم الأخلاقية التي تمّ تجاهلها عند النخب الحاكمة سواء كانت في الغرب أو في أقطارنا. وربما يجب علينا أن نتوقف على ما أتت به دول شرق آسيا من نموذج للنمو الاقتصادي المنصف "حيث اتبعت السياسة الصناعية في شرقي آسيا جهداً حازماً لإعادة توزيع الثروة، وطبّقت معظم الأقطار في المنطقة إصلاحات

زراعية، ووازنت بين العلاقات التي تحكـم الـشؤون الحـضرية-الريفيـة وعلاقـات رأس المال-القوة العاملة". وبعد تعداد ما حققته التجربة في شرق آسيا يخلص د. قبرصي إلى القول إن التجربة نسفت الصراع المفترض بين النمو والمساواة. والجدير بالذكر أن تلـك الدول لا تتمتع بموارد طبيعية تنتج الريع كالنفط.

الملفت أن رئيسة وزراء بريطانيا مرغريت ثاتشر أدلت بتصريح شهير تنفـي بـه وجـود شيء اسمه "المجتمع". وهي من دعاة الاقتصاد الحر غير المقيّد ومن أتباع فون حايـك، إلا أن التـصريح المـذكور يتنـاقض مـع روح نظريـة آدم سـميث. فـالإفراط في الحريـة الاقتصادية غير المقيدة بأي قانون أو مبدأ أخلاقـي، ينـذر بتفـاقم القـضايا الاجتماعيـة على حساب الأكثرية الشعبية ولمصلحة القلّة الحاكمة أو النافـذة مـما ينـسف قواعـد الديمقراطية التي يتغنّى بها الليبراليون.

قبل الانتقال إلى الفقرة اللاحقة لا بد من الإشارة إلى نظام التكافل الذي أوعـز بـه آدم سميت لكبح جموح اقتصاد السوق، الموجود في بنية الثقافة العربيـة سـواء كانـت في الماضي عبر البيئـة القبليـة أو في مـا بعـد عـبر الإسـلام، أو عنـد بـروز الدولـة الوطنيـة والتوجه نحو إنجاز العقد الاجتماعي بين سلطة الدولة والمجتمع، وهذا ما تميـزّت بـه حقبة المد القومي في الخمسينيات والستينيات.

إن الرفاهية التي تطمح إليهـا المجتمعـات هـي نتيجـة النمـو الاقتـصادي أولاً. ولكنها ليست محصورة في زيادة إنتاج السلع والخـدمات أو حتـى في العطـل والإجـازات الناتجـة عـن الزيـادة في الكفـاءة التـي أدّت إلى تقـصير فـترة العمـل وتخفيض سنّ التقاعد. الرفاهية في المفهوم الغربي تعني الوقت المتاح خارج إطـار العمل لتنميـة القـدرات الإنـسانية. فـما هـو يـا تـرى مفهـوم الرفاهيـة في الـوطن

العربي؟ هل يختلف عن المفهوم الغربي وبماذا؟ أين هي الأدبيات التـي تعكـس ذلـك التعريف؟ طبعاً هناك سجال جاري في الغرب للعـودة إلى فـترة عمـل أطـول خـشية عدم إمكانية تمويل التقاعد، وهذا يطرح قضية كلفة الرفاهية في المجتمـع الغـربي في بداية الألفية الثالثة والإطار الفكري لتفكيك ما تمّ بناؤه بعد الحـرب العالميـة الثانيـة. الطرح السائد في المجتمعات الغربية التي تتحكم بهـا النخـب الليبراليـة يريـد تقلـيص دور الدولة في النـشاط الاقتـصادي المنـتج والمبـاشر، وتحويـل تلـك المهـام إلى القطـاع الخاص. كما يريد أيضاً تخفيض النفقـات العائـدة للـضمان الاجتماعـي بحجـة كلفتهـا المتزايدة. وهي تعـبّر عـن عـدم إيمـان عميـق بجـدوى الدولـة في القيـام بأيـة مهمـة. وإدخال عنصر الكلفة في تقييم الخيارات للإنفاق الاجتماعي هـو مـن مهـام "نـصائح" البنك الدولي. فعلى سبيل المثال عبّر فيليب مسغروف أحد كبار الاقتـصاديين في البنـك في إحـدى منـشورات البنـك، عـن رأيـه دون إلـزام المؤسـسة التـي يعمـل فيهـا حـول اقتـصاديات الاختيـار وتمويـل خـدمات الـصحة العامـة في دول شرق الأوسـط وشـمال أفريقيا. جاءت تلك المقالة تحدد المحطات التي يجـب أن تقـف عليهـا الحكومـات في اختيار القطاعات التي تريد أن تنفق فيها. والمعايير الأساسـية هـي تـسعة يلخـصها في الإجابة عن أربعة أسئلة: **السؤال الأول،** هو إذا ما كانت السلع عامة أو نـصف عامـة (Public or Semi-Public Goods)؛ أما **الـسؤال الثـاني،** فهـو يتعلـق بتناسـق قيمـة السلعة أو الخدمة بالنسبة إلى الكلفة (Cost-Effective)؛ **السؤال الثالث،** هو إذا ما كانت تلك الكلفة عبئاً على الفرد إذا ما اضطر إلى تحملها مباشرة؛ وأخيراً من هم المستفيدون من تلك الـسلعة أو الخدمـة؟ المـشكلة في رأيـي في هـذا النـوع مـن التحليـل هـي محاولـة عقلنـة خـروج الدولـة مـن مهامهـا

كدولة رعاية عبر إدخال عنصر الكلفة وتحديد هوية المستفيدين، مما يزيد في التمايـز الاجتماعي بين شرائح المجتمع. أضف إلى ذلك أن الكاتب يعترف بالتناقض في المعـايير: فقضية التناسق بين قيمة السلعة أو الخدمة وكلفتها، قد تتعارض مع عدالـة التوزيـع. فالفقراء قد لا يكتفون بالخدمات الصحية غير المكلفة، بل قـد يحتـاجون إلى خـدمات أكثر كلفة. كما أن الفجوة الاقتصادية بين الميسورين والفقراء تتفاقم، إضافة إلى ذوبان الطبقات الوسطى، مما يؤدي إلى زيادة في الإفقار وزيادة عدد الفقـراء وبالتـالي يلغـي فعالية "النصيحة". أما البنك فيقول بصراحة أكبر في إحدى منـشوراته: إن التركيـز عـلى الفقراء بشكل عام وبالمناطق الريفية بشكل خاص هو أكثر فعالية مـن الـسياسة التـي كانت متبعة في السابق، وبالتالي على الحكومات أن تـتخلى عـن المـسؤولية لـدعم كـل الشعب.

من جهة أخرى تـزعم تلـك النخـب أن الـضمان الاجتماعـي والخـدمات التـي تقـدمها الدولة مثلاً في إطار التعويض عن البطالة، مهين لكرامة الإنسان ويشجع عـلى الكـسل. ففي عدد كبير من المجتمعات الغربية شرائح واسعة من الفئات الفقيرة وخاصـة تلـك المهاجرة إلى تلك الدول تستفيد من تعويضات البطالـة والأمومـة التـي تفـوق الحـد الأدنى مـن الأجـور، وهـذا مـا يفقـدها الحـافز للبحـث بـشكل جـديّ عن فرص للعمل، ويزيد مـن عجـز الموازنـات العامـة ويـضعف المتانـة الماليـة للاقتصاد المعني. كما أن العولمة والضغط الذي تفرضـه عـلى اقتـصاديات تلـك الدول تحثّ النخب الحاكمـة والمؤيـدة لهـا عـلى التركيـز عـلى رفـع الإنتاجيـة والكفاءة عبر التخفيف من الأعباء المالية وخاصـة تلـك العائـدة إلى الخـدمات

الاجتماعية ومنها نفقات الضمان الاجتماعي. فالدولة يقتصر دورها على إيجاد الفـرص والبيئة المشجعة للقطاع الخـاص، كـما أن الوفـورات التـي تـنجم عـن عـصر النفقـات الاجتماعية تتيح الفرص للاستثمارات الطويلة المدى في البنى التحتية، أو في المؤسسات التابعة للمجمّع العسكري الـصناعي المـسيطر عـلى مقـدرات الاقتـصاد الأمـريكي كـما أشرت إليـه أعـلاه. والمـستفيدون مـن تلـك الـسياسات هـم بالفعـل أقطـاب المجمّـع العسكري الصناعي في الغرب والنخب الحاكمـة. طبعـاً كـان لا بـد مـن معارضـة تلـك التوجهات، فكانت وما زالت المعارضات للعولمة وما قد ينتج عنها من تراجـع في الأوضـاع الاجتماعية في مختلف البلدان. فبرأيي أن المعارضة للعولمة الكاسحة للنظم المقيـدة، هـي دفاع عن ما حققته دولة الرفاهية في الدول المتقدمة وما يمكن أن تحققه الـدول الناميـة. وطالمـا تتجاهـل القـوى المؤيـدة للعولمـة والمبـشرة بالليبراليـة الاقتـصادية الانعكاسـات الاجتماعية لسياساتها، ستستمر السياسة المعارضة للعولمة والليبرالية الاقتصادية.

و لكـن أيـن الواقـع العـربي في كـل ذلـك؟ أيـن موقـع النخـب العربيـة مـن تلـك الإشكالية؟ أين الأدبيـات التـي تعـالج بـشكل معمـق تلـك القـضايا؟ هـل هنـاك من بداية أجوبة عليها؟ إن تقرير التنمية الإنسانية المشار إليه سابقاً كـان حاسـماً في ردّه، وإن كان مشوباً ببعض الأخطاء المنهجيـة التـي لم تلـغِ خلاصـاته. فـالتقرير أشـار بوضـوح أن الـدول العربيـة أخفقـت في تحقيـق الرفاهيـة بـل حتـى النمـو الاقتـصادي رغـم تـوافر المـوارد الطبيعيـة ورؤوس الأمـوال. ومقيـاس الرفاهيـة في التقريـر يعتمـد تـوفير الحريـات الأساسـية وتمكـين المـرأة ومحـو الأميـة والتحـوّل

إلى مجتمعات المعرفة. ولكن هل يعني ذلك أن مفهوماً عربياً للرفاهية قد تبلور؟ هل هناك من تعريف عربي أو حتى إسلامي للرفاهية تمّ الإجماع عليه أو حتى البدء بالتداول به بين النخبة المثقفة؟ أعتقد أن المحاولة الوحيدة كانت فكرة مجتمع الكفاية والعدل التي بلورها قائد ثورة 23 تموز/يوليو عام 1961. ولكن ماذا بعد ذلك؟ ألا يفتقر الفكر العربي والإسلامي إلى تحليل دقيق لمفهوم الرفاهية بشكل يفهمه المجتمع ويترجم إلى حيثيات موضوعية واضحة المعالم؟ ما زالت حتى الآن المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية مقتبسة من الفكر الغربي دون أن تخضع إلى نقاش مثمر لبلورة مفاهيم متجانسة مع الواقع العربي.

كما أنه من الضروري حسم قضية من يقوم بمهام دولة الرفاهية أو الرعاية: الدولة عبر مؤسسات القطاع العام أم عبر مؤسسات المجتمع المدني وما هي الشروط الموضوعية لنجاح أي منها؟ لقد عبّر الدكتور جلال أمين عن هذه المشكلة عند عرضه لقضية العدالة الاجتماعية في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والتي نشرت محتوياتها في عام 2001. يقول الدكتور أمين إن "تحقيق العدالة الاجتماعية (كان) عنصراً أساسياً من عناصر المشروع النهضوي العربي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ولكنه لم يكن دائماً كذلك- ولا استمر كذلك طويلاً". ويفسّر الانحسار في العدالة الاجتماعية في الثمانينيات والتسعينيات بما حدث من تطوّرات تكنولوجية واقتصادية في العالم الرأسمالي وإلى انهيار نموذج "البناء الاشتراكي" في الاتحاد السوفياتي ومنظومة دول أوروبا الشرقية من المعسكر الاشتراكي، مما أدى إلى سقوط " حتمية الحل الاشتراكي" وإلى انحسار دور الدولة في تحقيق

العدالة الاجتماعية. ويعتقد الدكتور أمين "أن الفرصة المتاحة لتحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة الاجتماعية هي أقل الآن بكثير مما كانت عليه في الخمسيات والستينيات". لست في إطار التعليق أو الرد بشكل معمّق على ما أتى به الدكتور أمين. فهناك الكثير من الحقائق التي عرضها لا يمكن إنكارها ولكنني ما زلت مؤمناً بأن دور الدولة وخاصة القطاع العام فيها مهم للغاية، وإن كان يشوبه العديد من الإخفاقات التي عطلّت أداءه وخاصة أنه بالإمكان تحسين وترشيد ذلك الأداء من ناحية، وبخاصة أن القطاع الخاص ما زال يتحرّك بحافز الربح قبل أي اعتبار آخر. ولكنني من ناحية أخرى لا أسقط إمكانية القطاع الخاص وعلى الأخص مؤسسات المجتمع المدني التي تستوحي نشاطها من تراث عربي وإسلامي عريق يمكن تحديثه لسد الثغرات الناتجة عن تعثّر أداء الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية. هذا من جهة، أما الوجه الآخر للإشكالية التي لم يتحدث عنها الدكتور أمين في هذه الورقة، هي العلاقة بين طبيعة النظام السياسي القائم ودولة الريع وتأثيره على دولة الرفاهية أو الرعاية. إن خلاصة الطرح الذي أؤمن به هو أن النظام السياسي القائم وهو نظام فئوي يوّلد نظام اقتصاد ريعي بل يعادي إنشاء اقتصاد إنتاج، لأن اقتصاد الإنتاج يفرض المساءلة والمحاسبة، بينما اقتصاد الريع يعفي القائمين من ذلك. ثم أن دولة الرعاية في دولة الريع وهي دولة توزيع الريع ليس وفقاً لعقد اجتماعي بل لتثبيت القاعدة السياسية التي تدعم النظام القائم. فالإصلاحات التي لا تتناول لبّ الموضوع أي القضاء على البنية الفئوية القائمة لن تأتي بأي تغيير جذري في بنية الاقتصاد، بل تأتي بما يكفي لتثبيت الوضع القائم والريع الناتج عن ذلك الوضع.

وفي تعقيب مهم علـى ورقـة الـدكتور أمـين أوضـح الـدكتور عـصام العريـان إمكانيـة مؤسسات المجتمع المدني الإسلامي بالقيام بتلك المهام. وعدّد المجالات التي اسـتطاعت تلك المؤسسات الإسلامية التي تنشط فيها القطاعات التي عجزت الدولة عن تغطيتهـا. فعلى سبيل المثال استطاعت المؤسسات التي يتكلّم عنها د. العريـان أن تغطـي كفالـة الأيتـام والمـساعدة المبـاشرة للفقـراء وكفالـة طـلاّب العلـم، وحتـى إنـشاء المؤسـسات العمرانية المختلفة كالمدارس والمكتبات والمـستوصفات والمستـشفيات والملاجـئ ودور المسنين وما إلى ذلك. ولا بد أيضاً من ذكر الدور المهم للأوقاف الإسلامية والمـسيحية في الرعايـة التربويـة والـصحية والتأهيـل الاقتـصادي والاجتماعـي وحتـى في النـشاطات الاقتصادية المنتجة والتي يتمّ مـن خلالهـا توظيـف العـدد الكبـير مـن النـاس. غـير أن المساهمات القيمة لتلـك المؤسـسات لم ولـن تلغـي مـسؤولية الدولـة. فحتـى القطـاع الخاص الذي أسند إليـه مهـام التنميـة بكافـة أشـكالها اسـتجابة لـسياسات الـصندوق والبنك الدولي، أثبت هو بدوره عجزه وعدم قدرته عن سد الفراغ التنموي.

ثانياً: تداعيات الإجراءات الإصلاحية

لا بد هنا من وقفة حول تداعيات ما يسمّى بـالبرامج الإصـلاحية الاقتـصادية التـي تروّجها مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي يحمـل لواءهـا طبقـة "الليبراليين العرب الجـدد" كأنهـا حلـول سـحرية تحقـق النمـو ومـن ثـم التنميـة. فضمن مجموعة القرارات التي يبشّرون بها خصخصة النشاطات الاقتـصادية التـي تقوم بها الدولة في مجمل الأقطار والتـي سـتؤدي (و قـد أدّت بالفعـل) إلى تفـاقم البطالـة، وعـصر النفقـات ذات الطـابع الاجتماعـي كالـدعم للـسلع الغذائيـة

الأساسية والمعونات الاجتماعيـة. وقـد اسـتدرك كـل مـن الـصندوق والبنـك تـداعيات قرارات الخصخصة على البنى الاجتماعية وخاصة تقليص الاستخدام ونمو البطالة. فتّـم عندئذ إدراج الصناديق الاجتماعية الخاصة لتدارك النتائج الـسلبية المرتقبـة. وبالفعـل أقدم عـددٌ مـن الـدول العربيـة عـلى خصخـصة بعـض المنـشآت الاقتـصادية وإيجـاد الصناديق الاجتماعيـة لمعالجـة تـداعيات تلـك الإجـراءات. فكيـف يمكـن تقيـيم تلـك التجربة؟ الإجابة عن ذلك معقدة ومركبة. فالتجارب العربية مختلفة وتتميز بظروفها الخاصة. فبعض الدول أقدمت عـلى إنـشاء صـناديق للحمايـة الاجتماعيـة تلازمـاً مـع الإصلاحات المطلوبة من قبل البنك الدولي وصـندوق النقـد، وذلـك للحـدّ مـن تفـاقم تداعيات الفقر على ديمومة النظام. في ذلك السياق أُعدّت حلقة نقاشية في مطلع عام 1996 في أبو ظبي تحت رعاية أربع مؤسسات: الـصندوق العـربي للتنميـة الاقتـصادية والاجتماعية؛ صندوق النقد العربي؛ صندوق النقد الدولي؛ والبنك الدولي. عرضت خلال هذه الحلقـة عـدة أوراق أعـدها خـبراء ومـسؤولون مـن تلـك المؤسـسات إضـافة إلى أكاديميين وباحثين من الدول العربية. هـذه الأوراق عالجـت البعـد النظـري والفكـري للإصلاح الهيكلي الاقتصادي وتداعياته الاجتماعية، إضافة إلى الحـالات العربيـة بـشكل عام والتركيز على بعض التجارب الخاصة في الأردن ومـصر وتـونس والجزائـر والمغـرب، أعرض بعض ما جاء فيها في الفقرات التالية.

ا ـ الأردن

الأردن أنشأ صندوقه الاجتماعي ليعّدل من شبكة التأمين الاجتماعي المعمول به قبل الإصلاحات، والذي كان يتشكل من الضمان الاجتماعي والدعم للمواد الغذائية وبعض التحويلات النقدية. فالضمان الاجتماعي وفّر التعويضات لنهاية الخدمة والتأمين لمن يتعرض للإصابات خلال العمل. أما الدعم للمواد الغذائية فهدفه كان لفرض الاستقرار في أسعار تلك السلع وخاصة سعر السكر والأرز واللحم. أما في ما يتعلق بالتحويلات النقدية فكانت محصورة في العائلات الأكثر احتياجاً. فعندما أقدمت الحكومة الأردنية على تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي بادرت أيضاً إلى توسيع مدى شبكة التأمين الاجتماعي بما فيه البطاقات الغذائية لذوي الدخل المتدني. أما الإجراء الثاني فكان إنشاء صندوق المساعدة الوطني الذي أمّن التحويلات النقدية لأولئك الذين لا يستطيعون دخول سوق العمل. أما الإجراء الثالث فهو منح الخدمات الصحية بأسعار متدنية (أي مدعومة) للفئات الفقيرة عبر توزيع البطاقات الصحية. وشملت هذه الخدمات العاملين في المؤسسات غير الحكومية. ولكن كافة الإجراءات المتخذة كانت محدودة النطاق لتخفيف الأعباء المالية عن خزينة الدولة. فعلى سبيل المثال لم يشمل صندوق المساعدة الوطني جميع الفئات الفقيرة. فمن كان يستطيع العمل أو من كان له أقارب أثرياء أو من كان يمتلك بعض الأصول المادية لم يكن مؤهلاً للاستفادة منه. وبالتالي لم يستفد من ذلك الصندوق أكثر من 3.5 بالمئة من السكان، بينما نسبة أصحاب الدخل المتدني تشكل 6.6 بالمئة من السكان أي أنه لم يستفد إلا أقل من نصف السكان المرشحين للاستفادة. أما البطاقات الغذائية فشملت تقريبا أكثر من 91 بالمئة من السكان عام 1994. وانخفضت نسبة الإنفاق على دعم المواد الغذائية من

الناتج القومي الداخلي من 3.4 بالمئة عام 1990 إلى 0.3 بالمئة عام 1999. في مطلق الأحوال لم تتجاوز نسبة الإنفاق على شبكات الحماية الاجتماعية 6.6 بالمئة من الناتج الداخلي في النصف الأول من التسعينيات.

2 ـ الجزائر

شبكة الحماية الاجتماعية في الجزائر تتشكل أيضاًَ من الضمان الاجتماعي ومن الدعم للسلع الغذائية. إضافة لذلك فقد أوجدت الحكومات الجزائرية مساعدات اجتماعية عبر برنامجين: **الأول،** يشمل مساعدة عائلات العاملين في مختلف القطاعات بما فيهم الموظفين الحكوميين. وهذه المساعدة مكونة من تحويلات نقدية (حوالى 40 دينار في الشهر لكل طفل حتى سن السابعة عشر) وعلاوات مدرسية بغض النظر عن مستوى دخل الأسرة. أما البرنامج **الثاني،** فهو المساعدة المالية المباشرة للمسنين والمعوقين. إضافة إلى ذلك يشمل البرنامج مساعدات غذائية للأسر الفقيرة ومنح مدرسية لأطفالها. العنصر الرابع لشبكة الحماية في الجزائر هو سياسة الاستخدام والأجور. لقد أقدمت الحكومة الجزائرية على اتباع سياسات تؤمن الاستخدام الكامل عبر قوانين صارمة تمنع رب العمل من صرف المأجورين، كما أنها فرضت على أرباب العمل تأمين العديد من المنافع الاجتماعية للعاملين. إضافة إلى ذلك اتبعت الحكومة سياسة رفع الحد الأدنى من الأجور بشكل مستمر لتأمين الحد الأدنى المقبول من الدخل.

لكن عندما باشرت الحكومة الجزائرية بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية اضطرت إلى إعادة النظر في شبكة الحماية الاجتماعية. فكان التركيز على

حصر المستفيدين من المساعدات بذوي الدخل المتدني، كما عالجت سياسة الاستخدام وما لزم من تمكين استمرارية برامج المساعدات. ففي مطلع التسعينيات (عام 1992)، اعتبرت الحكومة أن الدعم للسلع الغذائية لا يمكن الاستمرار به ولا بد من أن تكون الأسعار مرآة للكلفة الحقيقية لها. لذلك أوقفت الدعم عن معظم السلع باستثناء الحليب والطحين والسميد. وبالتالي انخفضت نسبة الدعم من حدها الأعلى عام 1991 وهي 4.7 بالمئة من الناتج القومي إلى ما يقارب الصفر بالمئة عام 1999. وتعويضاً عن انخفاض الدعم للسلع الغذائية، أقدمت الحكومة على تقوية المساعدات المالية. لذلك رفعت التعويضات العائلية من 40 ديناراً إلى 140 ديناراً والعلاوات المدرسية من 25 ديناراً إلى 250 ديناراً. واعتبرت الحكومة أن تلك التعويضات كافية لتغطية الانخفاض في الدخل الناتج عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية. ويتم توزيع تلك المساعدات عبر صندوق الضمان الاجتماعي وصندوق نهاية الخدمة وتمولها خزينة الدولة. وعلى ما يبدو فإن عدد المستفيدين من تلك المساعدات بلغ 15 مليون شخص. أما في ما يتعلق بقوانين العمل، فقد أقدمت الحكومة على تشريع جديد يهدف إلى مساعدة الشباب في بحثهم عن فرص العمل كما أوجدت صندوق تأمين للبطالة. ففيما يتعلق بالشباب، اعتبرت الحكومة أن الاهتمام بهم هو مسألة أساسية، فأوجدت برامج تأهيل في الإدارة والتعاونيات وتشجيع المؤسسات الصغيرة. لكن لم تستطع الحكومة إيجاد فرص للعمل بسبب التركيز المتزايد على القطاع الخاص، وبسبب تذرع الأخير بعدم كفاءة اليد العاملة الموجودة وبسبب عدم توفر الرأس المال المطلوب لخلق فرص العمل. على كل حال ما زالت الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية متفاقمة، علماً أن ارتفاع

أسعار النفط وفّر الاحتياط النقدي (ما يوازي 50 مليار دولار) ما يكفي للقيام ببرامج إنمائية واسعة للحد من الفقر والانحدار الاجتماعي. أما تعويضات البطالة فهي محدودة في الزمان والقيمة وذلك لحث الباطلين عن العمل على إيجاد فرص جديدة.

3 ـ تونس

أما مكونات شبكة الحماية الاجتماعية في تونس ما قبل الإجراءات الإصلاحية، فهي أيضاً كانت تشمل الضمان الاجتماعي، ودعم المواد الغذائية، والمعونة الاجتماعية المباشرة، والتنمية الريفية، وبرامج التوظيف. فنظام الضمان الاجتماعي مكوّن من أربعة صناديق: صندوقان للقطاع الخاص والآخران للقطاع العام. والصندوقان في القطاع الخاص هما: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وصندوق تعويض نهاية الخدمة. الصندوق الأول يؤمن المنافع للأشخاص الذين يديرون أعمال شركاتهم الخاصة، وللعاملين في القطاع الخاص، والمغتربين في المهجر، وموظفي القطاع العام. أما صندوق نهاية الخدمة فهو يؤمن المنافع للمساهمين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعويضات نهاية الخدمة والعلاوات الاجتماعية والعائلية. أما في ما يتعلق بالصندوقين للقطاع العام فهما: الصندوق الوطني لنهاية الخدمة وصندوق نهاية الخدمة لمستخدمي القطاع العام، ويؤمنان الضمان الصحي وضمان الشيخوخة والمعاقين. لكن الصندوقين لا يقدمان علاوات ومساعدات مالية للعائلات. أما دعم السلع الغذائية هو عبر صندوق مقاصة يشمل الحبوب (القمح والشعير)، والزيت والحليب والسكر دون تحديد للكمية أو المستفيدين بغض النظر عن

مستوى الدخل. المكوّن الثالث لشبكة الحماية الاجتماعية هو المعونة الاجتماعية التي يديرها برنامج صندوق التأمين الاجتماعي والحكومة مباشرة. وتحتوي هذه المساعدة على العلاوات العائلية وفقاً لعدد الأطفال والوضع التوظيفي لرب العائلة أو للزوجة. وهذه المساعدة وإن كانت وضيعة إلاّ أنها تشكل ركيزة أساسية لدخل العائلة. ويختلف تغطية وتمويل هذه المساعدة بين القطاع الخاص والقطاع العام. فالتغطية في القطاع الخاص تشمل أصحاب الأجور والمتقاعدين والطلاب المشتركين في الصناديق الوطنية للتأمين والتقاعد. وتموّل هذه المساعدات عبر المساهمات للصندوق الوطني للتأمين. هذا وقد انخفضت العلاوات العائلية مع تخفيض عدد الأطفال المستفيدين في كل عائلة من أربعة إلى ثلاثة، كما أن ارتفاع الأسعار أدّى إلى تآكل قيمة تلك المساعدات. أما البرنامج الثاني فهو برنامج التكافل الاجتماعي الذي يؤمن المساعدات الظرفية والدائمة للعائلات المحتاجة والمسنين. وتشمل هذه المساعدات تحويلات نقدية وعلاوات شهرية للغذاء، ويتمّ تمويلها مباشرة من موازنة الدولة والمساعدات الخارجية والمحلية. المكوّن الرابع هو برامج التنمية الريفية التي تصبو إلى تخفيف الفوارق في مستويات المعيشة بين الريف والمدن وتشمل المساعدات لذوي الدخل المتدني وتمويل البنى التحتية للمناطق الصناعية والزراعية. وأخيرا هناك برامج مساعدة توظيف حاملي الشهادات المهنية الثانوية التي أقدمت عليها الحكومة عبر دفع جزء من رواتبهم، وإعفاء مستخدميهم من اشتراكات التأمين، شرط أن يتمّ التوظيف بشكل كامل قبل نهاية السنة.

عندما أقدمت الحكومة على تطبيق الإجراءات الإصلاحية، طوّرت عندئذ شبكة الحماية بغية تصويب أكثر دقة الفئات الفقيرة خاصة في تحسين دعم السلع الغذائية والمباشرة ببرامج جديدة للخدمات الصحية والاجتماعية والتوظيف. ففي ما يتعلق بدعم السلع وبغية تخفيف الكلفة، أقدمت الحكومة على الرفع التدريجي لسعر السلع وتخفيض كلفة إنتاجها إضافة إلى حصر الدعم في السلع المتدنية الجودة التي يستهلكها ذوو الدخل المتدني! (أليس ذلك من التمييز الاجتماعي المبرمج؟!). فالسلع الأحسن جودة أصبحت أكثر كلفة للمستهلكين. الغريب والمحزن هو أن الكاتبين اعتبرا أن ذلك الأمر يشكل خطوة جيدة ويجب الاقتداء بها. ونتيجة لكل ذلك انخفضت نسبة كلفة الدعم من الناتج الداخلي من 4.3 بالمئة عام 1984إلى 2.4 بالمئة عام 1991 إلى 2.1 بالمئة عام 1999. أما في ما يتعلق ببرنامج المساعدة الاجتماعية الذي أنشأ عام 1986 لتخفيف وطأة العبء خلال المرحلة الانتقالية من الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة من البنك الدولي، فتمّ تحديد المنتفعين من تلك المساعدات وحصرها بأرباب العائلات التي أصبحت عاطلة عن العمل أو معاقة أو غير مستفيدة من أي مساعدة عائلية أخرى. فعدد العائلات المستفيدة من تلك البرامج ارتفع من 60 ألف عام 1986 إلى 100 ألف عام 1991 زادت خلال تلك الفترة قيمة المنافع والخدمات ثلاثة أضعاف. أما في ما يتعلق بالخدمات الصحية فتمّ دعمها للعائلات المتدنية الدخل وذلك عبر برنامجين: الأول شمل حوالى 100 ألف عائلة استفادت من خدمات مجانية، والثاني شمل 600 ألف عائلة (أي حوالى 40 بالمئة من السكان) استفادت من كلفة مخفضة لتلك الخدمات. وفي إطار معالجة قضية البطالة، أقدمت الحكومة على إنشاء

ثلاثة برامج: **الأول** يؤمن تمويل مشاريع إنشائية تضمن توظيف الـشباب، و**الثـاني** عـبر توفير المناخ لخلق فرص جديدة للعمل خاصة في القطاع الخـاص والمـشاريع الـصغيرة، و**الثالث** عبر تأهيل وتدريب الشباب عـبر تمويـل مـشارك مـن البنـك الـدولي. غـير أن الإجراءات الإصلاحية أدّت إلى تردي الحالة التوظيفية. فارتفعت معدلات البطالـة مـن 12.9 بالمئة عام 1984 إلى 15.1 بالمئة عام 1991 إلى 15.6 بالمئة عام 1999.

4 ـ مصر

أنشئت وتطورت شبكة الحماية الاجتماعية في مصر على مدة عـدة عقـود وأصـبحت جزءاً لا يتجـزّأ مـن الحيـاة الاجتماعيـة. وتـشمل تلـك الـشبكة المـساعدة الاجتماعيـة للعائلات الفقيرة جداً، أي ما يوازي 2.7 مليون منـتفع كما يستفيد حوالى ثمنمائة ألـف من التغطية للتوظيف المؤقت. أضف إلى ذلك برنامجاً لدعم المـواد الغذائيـة يـستفيد منه حوالى 87 بالمئة من السكان وكلفته توازي 4.8 بالمئة من النـاتج القـومي الـداخلي ودعم للمياه وكلفته توازي 4.9 بالمئة مـن النـاتج القـومي والـصحة والتربيـة لجميـع المواطنين.أما كلفة تلك الشبكة فكانت توازي 19 بالمئة من الناتج القومي عـام 1990. والرأي السائد عند خبراء الصندوق العربي للتنميـة الاقتـصادية والاجتماعيـة (الكاتبـان اللذان أعدّا الورقة حول صندوق التنمية الاجتماعية) هو أن شمولية التغطيـة لـشبكة الحماية الاجتماعية هي "غير عادلـة" أولاً، ومكلفـة ثانيـاً. ففـي تقريـر أكـثر حداثـة صادر عن البنك الدولي ومقيّم للضمان الاجتماعي في مـصر، أوضـح أن النظـام القـائم يميّز ضد الطبقات الفقـيرة وإن كـان مـن الناحيـة النظريـة يـشمل الجميـع. فالفئـات

الميسورة تستفيد من تغطية تأمينية أكثر كرامة من الفئات الفقيرة، لكن لم يذكر التقرير الأدلة الدامغة على ذلك. فسؤ الإدارة وعدم الكفاءة بررتا إعادة النظر في تركيب الشبكة وحصرها بما يسمّى الطبقات الفقيرة أو الأكثر فقراً. أعتقد أنه من الضروري إعادة تقويم تلك التجربة، فإذا كانت سوء الإدارة وعدم الكفاءة مسؤولتين عن تدهور شبكة الحماية الاجتماعية، فيمكن معالجة ذلك عبر ترشيد الإدارة وليس بالضرورة عبر تفكيك الشبكة.

فلما باشرت الحكومة المصرية بتطبيق بعض الإجراءات الإصلاحية كان لا بد من تعديل الشبكة بحيث تتكامل مع الإجراءات التي تتعلق بتخفيض البطالة ومنع سوء التغذية والفقر القاهر، وتخفيف الأعباء المالية عن القطاعات الشعبية الأكثر فقراً عبر استمرار الدعم لبعض السلع الغذائية والتربية والوقود والصحة، إضافة إلى بعض الإنشاءات التحتية التي قد تؤدي إلى خلق فرص للعمل، وأخيراً إجراءات لحماية الطفولة. هذه الإجراءات كانت من مهام صندوق التنمية الاجتماعية الذي أنشىء عام 1991 والذي كان يراد له أن يكون الركيزة للحماية الاجتماعية بدلاً عن الشبكة السابقة. ويختلف الخبراء في تقييم نجاح تلك التجربة. فالخبيران من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتبرا أن خلال فترة الثلاثين شهراً من حياة الصندوق، أن التجربة كانت إيجابية حيث استفاد ما يوازي 12 مليون مواطنٍ مصري بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أن الصندوق ساهم في خلق 177 ألف وظيفة دائمة و74 ألف وظيفة ظرفية. ولكن أشار الكاتبان أن السلبيات الظاهرة لم تنجم عن سوء تطبيق بل بسبب "تضخيم" دور الصندوق وكثرة الأهداف التي لم تكن موجودة عند تأسيس

الصندوق. أما بالمقابل فإن تقييم البنك الدولي للصندوق كان أكثر سلبية، حيث اعتبر أن إنجازاته لم تكن بالمستوى المطلوب وبالتالي يمكن التقليل من أهمية الصندوق. في مطلق الأحوال أعتقد أنه من المفيد إجراء بحثٍ ميداني جديد لتجربة أصبح عمرها حوالى 15 سنة تقريبا. التقييم الموضوعي لتجارب الصناديق الاجتماعية التي تعالج تداعيات الإجراءات الإصلاحية ما زال قيد البحث. فالمناقشات المذكورة كانت في منتصف التسعينيات حيث كانت معظم الصناديق حديثة العهد (كصندوق التنمية الاجتماعي في مصر)، ولا تملك الأفق الزمني الكافي لإصدار أحكامٍ فيها. ولا توجد حسب علمي أبحاثٌ أكثر حداثة تقيّم تلك التجارب وقد أكون مخطئاً. إلا أن الدلائل المتوافرة تفيد أن تلك التجارب قد حققت بعض النجاح وإن لم يكن شاملاً أو كافياً. أعتقد أنه من المفيد إجراء ندوة تقيمية لتلك التجارب لأنها قد تجيب عن كثير من التساؤلات.

هذا بعض ما جاء في الندوة المذكورة التي أوردت أبحاثاً عديدة والتي أثارت نقاشات مهمة. فعلى ما يبدو لم تعالج تلك الأوراق قضايا اعتبرت جوهرية ومتعلقة مباشرة بالطرح النظري لقضايا الإصلاح الاقتصادي من منظور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فعلى سبيل المثال لاحظ الدكتور جلال أمين في تعليقه على ورقة باتريسيا الونسو-غامو ومحمد العريان، أن الورقة المعدّة لم تعالج العديد من القضايا التي يعتبرها أساسية، وأوافقه عليها كمسألة الإجراءات المطلوبة لتخفيف العجز في الموازنة أو إلغاء الدعم للسلع الغذائية وتأثيرها على الفقراء، علماً أن ذلك الدعم هو في الأساس لمصلحة الفقراء. كما أن الورقة لم تعالج أيضاً تأثير رفع سعر صرف العملة الأجنبية على أسعار

السلع الغذائية التي تستورد في معظمها والتي يتأثر بها بشكل مباشر الفقراء. إضافة إلى ذلك فإن الدولة قد تخسر مصدراً أساسياً من دخلها الريعي بسبب رفع سعر العملة الأجنبية أو تخفيض قيمة العملة الوطنية. إن الورقة المقدمة كانت انتقائية في معالجة القضايا وركزّت على الحجج التي تبرز عدم تعرض الفئات الفقيرة إلى سلبيات الإصلاحات الاقتصادية التي يروّج لها. كما ينتقد الصياغة الحذرة (Cautiously Worded) لتأثير الإصلاحات على الفقراء بحيث لا تأتي بشيء مفيد. فالقضية هي نظرية وسياسية في آنٍ واحدٍ. ويركز مروّجو الإصلاح الاقتصادي أن الإجراءات المطلوبة قد تأتي بالنمو الاقتصادي، وذلك اهتمامهم الأساسي، وأن النمو بحد ذاته لا يؤثر بحد ذاته على حياة الفقراء، بل إن ما يؤثر بهم هو نمط النمو. إلا أن الاهتمام يجب أن يكون على إجراءات الإصلاح وليس على النمو الذي يشكل شرطاً ضرورياً ولكن غير كافٍ لتحسين حالة الفقراء. إن ذلك الاهتمام الليبرالي نوع من الذريعة (الخديعة؟!) التي تبرر نمط الإجراءات المسماة بـ" الإصلاحات"، وإن أدّت في المدى القريب والمنظور إلى مشاكل اجتماعية ولكن بالمقابل على زعم الليبراليين فإن المستقبل على المدى الطويل سيكون أفضل بكثير مما هو عليه الآن.

وينتقد الدكتور أمين ذلك النمط من التفكير لأن التركيز الخاطىء هو إما "نمو أو لا نمو". فالقضية ليست في ذلك الخيار الخاطئ. فعدم النمو يصيب الجميع بما فيهم الفقراء، بينما المسألة تكمن في معدلات النمو المرتقبة. ويطرح سؤالاً مركزياً: ما المشكلة في نسبة نمو أقلّ أي أربعة أو خمسة بالمئة ومن دون

"الإجراءات الإصلاحية"، بدلاً من نمو بنسبة ثمانية أو عشرة بالمئة ولكن مع الإجراءات الإصلاحية المدمّرة؟ أما النقد الثاني فهو مدة "المدى القصير" التي ستتأثر به الفئات الفقيرة نتيجة الإصلاحات. فعمّا يتكلمون؟ فالنظرية الاقتصادية السائدة هي نظرية التدفق البطيء أو التقطير من القمة إلى القاعدة (Trickle Down Theory) تمّ ترويجها خلال ولايتيْ ريغان في الثمانينيات والمعروفة أيضاً بنظرية اقتصاديات العرض (Supply Side Economics) والتي سمّاها آنذاك جورج بوش الأب بأنها اقتصاديات الفودو، أي بمعنى أنها غامضة وتفتقر إلى المنطق أو القاعدة العلمية وترتكز على الغيبيات والسحر! فالتذرّع بأن الإجراءات ستأتي بنمو وبتحسين الأوضاع في "المدى البعيد" (وهو غير محددٍ زمنياً) غير مقبول. فالمقولة الشهيرة لكينز معبّرة للغاية: " في المدى البعيد سنكون جميعاً من الأموات"!

ثالثاً: الريع: لمحة اقتصادية

الريع من الناحية النظرية في الفكر الاقتصادي هو أحد مكونات الدخل في أي وحدة اجتماعية اقتصادية. ويعرّف الفكر الاقتصادي الريع بأنه المردود لعامل إنتاج الأرض. وبشكل أعمّ يعرّف الريع بأنه المردود لملكية الموارد الطبيعية ولكل ما يتعلّق بكافة الموارد التي لم تكن من صنع الإنسان كالمناخ، والموقع الجغرافي الذي يأخذ في كثير من الأحيان بعداً إستراتيجياً كما هو واقع الحال في معظم دول الوطن العربي- أي بمعنى آخر الدخل الناتج من هبات الطبيعة. وإذا أردنا أن نعرّف بشكل أدق الريع الاقتصادي فهو الفارق بين السعر السوقي لسلعة أو عامل إنتاج وكلفة الفرصة (Opportunity Cost).

فالموقع الإستراتيجي في الأسواق الذي يتمتع به بعض مالكي السلع يمكّنهم من فرض سعر البيع الذي يريدونه فوق كلفة الفرصة لما يقدمونه. هذا وقد تكلّم عن الريع كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو ومالثوس، أي أرباب الفكر الاقتصادي الكلاسيكي. فالريع بالنسبة إلى سميث يدخل في تركيب سعر السلع بشكل مختلف عن الأجور والأرباح. فالأجور و/أو الأرباح المرتفعة أو المنخفضة تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الأسعار، بينما الريع هو نتيجة ذلك. وقد أثنى على ذلك ريكاردو عندما أكّد أن ارتفاع الريع هو نتيجة وليس السبب لارتفاع الأسعار. من هنا يمكن فهم كيف تحوَّل ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات وما بعد، بأنه أوجد ريعاً بسبب عدم تناسق كلفة الإنتاج وسعر البيع. والفرق لم يكن بسبب زيادة في الاستثمار أو تحسين الإنتاجية والكفاءة، بل بسبب الموقع الإستراتيجي لمصادر النفط في عدد من دول الوطن العربي وبسبب الطلب المتزايد عليه. ولقد شهدت المنطقة تدفقاً هائلاً للريع ساهم إلى حد كبير في نمو المنطقة، لكن من دون أن يؤدي إلى زيادة في إنتاجية الاقتصاديات القطرية أو في الجهود التي تخلق ثقافة إنتاج قبل ثقافة استهلاك. هذا التدفق الخارجي للريع شكَّل في نظر عدد كبير من المحللين السبب الرئيسي للمشاكل التي عانت وما زالت تعاني منها دول المنطقة. فعلى سبيل المثال وليس الحصر مكّن التدفق الريعي الحكومات المعنية عدم فرض الضرائب على المواطنين متجنبة بذلك العلاقة التصادمية الطبيعية بين المكلفين والحكومات، وبالتالي تمّ قطع الوصل في المساءلة والمحاسبة للحكومات التي استفادت من فقدان تلك المسائلة للإقدام على سياسات نفقات أو هدر دون الرجوع إلى قاعدة المواطنين والخضوع للمراقبة.

لكن ليس كل الريع ناتجاً عن التدفق الخارجي، بل هناك ذهنية البحث عـن الريع والتي تتبين في السعي الداخلي للحـصول عـلى مواقـع إسـتراتيجية وامتيـازات في الأسواق الداخلية، كإجـازات الاسـتيراد أو الحمايـة الجمركيـة أو إعفـاءات ضرائبيـة أو جمركية. فأصحاب تلك الامتيازات وهم إجمالاً قلة في مجتمعاتهم ولكن مـن المقـربين من السلطة القائمة، يجنون أرباحاً ليست بالضرورة ناتجـة عـن زيـادة في الإنتاجيـة أو الكفاءة أو الاستثمار، بل يجنون ريعاً بكل ما للكلمـة مـن معنـى. هـذه القـضية تثـير مسألة كيفية إنتاج الثروة وكيفية توزيعها في إطار الدولـة الريعيـة وهـذا مـا سـأحاول بيانه في المقطع التالي.

رابعاً: دولة الريع والرعاية في الوطن العربي

الريع "ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصادات المتقدمة منهـا والمتخلفـة، بيـد أن الخلاف ينحصر في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها الريع. والريع لا يمثل إلا نـسبة ضئيلة من الإنتاج القومي لكن هذا عكس الحال في الدول النفطيـة"، وقـد أضـيف إلى ذلك الدول العربية بشكل عام. مـصادر الريـع متعـددة وسـمتها الأساسـية مـصدرها الخارجي. ولكن هذا لا يعني أن العامل الـداخلي غـير مـؤثر في إنتـاج الريـع إذا صـحّ الكلام. فقد أشرت في فقرة سابقة أن الذهنية الريعية الداخلية تنتج ريعـاً داخليـاً عـبر ما يمكن تسميته تجارة النفوذ بين السلطة والمقربين منها. فإنتاج الثروة في دولة الريـع محصور ضمن مجموعة قليلة لا تساهم بشكلٍ فعّـال في عمليـة الإنتـاج الاقتـصادي، وأن حصة توزيع الريع على تلك الفئة يفوق حصتها المـشروعة (Fair Share). ولـيس هـدف هذه الدراسة الاسترسال باقتصاديات الريع، فذلك الأمر يتطلب بحثاً منفصلاً خارج الإطار

المتفق عليه، وإن كان عنصراً أساسياً في موضوع البحث. أكتفي بهذه اللمحة السريعة وأنتقل إلى تحديد مصادر الريع في الوطن العربي.

قبل ذلك أريد تبيان العلاقة العضوية بين طبيعة الأنظمة القائمة في الوطن العربي وتوزيع المنافع التي تولّد الريع. في هذا السياق أشير إلى ما تقدم به كل من دي مسكيتا وروت في مجلة **ناشيونال إنتريست** *National Interest* الأمريكية الفصلية واليمينية الميول. في البحث المشار إليه بعنوان " الجذور السياسية للفقر"، يبين الكاتبان المنطق الاقتصادي للحكم الاستبدادي الذي يستعمل كل ما لديه من إمكانيات لشراء الذمم، وهو ما يمكن تطبيقه إلى حد كبير على أنظمة الحكم في الوطن العربي. ويقول الكاتبان في هذا المضمار "إنه من المنطقي للمستبدين في الدول الفقيرة الإسهام في إثراء الفئات التي تلتّف حولهم أو تنتمي إليهم وإن كان على حساب الشعب الفقير". والهدف السياسي من الدراسة كان للفت نظر الإدارة الأمريكية من مطب الإمداد بالمساعدات الخارجية للدول التي تحكمها أنظمة استبدادية. فالمساعدة الخارجية (التي أصبحت مصدراً متكرراً للتدفق المالي في عدد كبير من الدول النامية، وبخاصة في الوطن العربي، وبالتالي نوعاً من الريع الخارجي لم ولن تتحول إلى تمكين عمليات الإصلاح المطلوبة خاصة في الساحة السياسية. من جهة أخرى تبيّن من دراسات ومعلومات استند إليها البحث المذكور، أن القيادات التي تنتج الفقر والمآسي عبر الفساد المنظّم ـ السمة الرئيسية للنظام المستبد- تحتفظ وقتاً أطول بمناصبها من القيادات التي تعمل على إثراء بلادها. والنتيجة لذلك الأمر هي أنه من المنطق أن يتمّ استبعاد الشفافية من السياسات الاقتصادية

وحكم القانون. فهذه الأنظمة وقياداتها لن تقبل بإرساء إمكانيـة المـساءلة والمحاسـبة لأنها قد تنهي حكمها. ويمكـن القـول إن الوصـف المـذكور ينطبـق إلى حـدّ كبـير عـلى الـدول العربيـة في افتقـاد الحكـم الـصالح أو الرشـيد (Good Governance) وعـدم الشفافية، والمساهمة في توزيع المنافع على الفئات المقربة من الحكـم، وبالتـالي إنتـاج الريع الداخلي الذي يحافظ على ديمومة النظام من قبل النخب الحاكمة. هذا ما يمكن استخلاصه مما جاء به تقريـر التنميـة الإنـسانية الأول الـذي عـرض بـشكل عـام تلـك المشاكل، والتقرير الثالث المخصص لقضية الحرية والحريات في الدول العربية.

أما المصادر الخارجية للريع في الوطن العربي فهي **أولاً** عائدات النفط. ولا يقتصر ذلـك الأمر على الدول المنتجة للنفط بل يمكن توسيع الرقعة لضّم الدول التـي ترسـل يـدها العاملة إلى الدول النفطية. وبالتالي يصبح المصدر **الثاني** للريع الخارجي التحويلات من الدول النفطية إلى الدول غير النفطية عبر اليد العاملة الوافدة إلى الدول النفطية. كـما أن المساعدات التي تمنحها الـدول النفطيـة إلى غـير النفطيـة في الـوطن العـربي سـواء لأغـراضٍ سياسـية أو لأغـراضٍ اقتـصادية، هـي أيـضاً مـصدرٌ **ثالـثٌ** للريـع للحكومـات المستفيدة منها. المصدر **الرابع** هـو المـساعدات الخارجيـة التـي تمنحهـا بعـض الـدول المتقدمة في إطار مساعدة فعلية أو في إطـارٍ سـياسي تحـت غطـاء اقتـصادي. المـصدر **الخامس** هو العائدات الناجمة عن نفقات السياحة الخارجية الوافدة إلى الدول. كافـة هذه المصادر مصيرها خـارج سـيطرة الـدول المـستفيدة منهـا وبالتـالي لا "تـساهم" في إنتاج دخل أو ثروة فيمكن تصنيفها كريع.

خامساً: الدول النفطية ومستويات الريع

تعتبر الدول النفطية العربية النموذج الأهم لدول الريع. فالصادرات النفطية تـشكّل أكثر من 90 بالمئة مـن واردات الموازنـات وأكـثر مـن 95 بالمئـة مـن واردات التـصدير. ونسبة اليد العاملة في القطاع النفطي ضئيلة جداً لا تتعدى اثنتين أو ثلاثة بالمئة سواء كانت في إنتاج الثروة النفطية أو في توزيعها. وتشكّل هذه الثروة "المنتجة" مـا بـين 60 و80 بالمئة من الناتج القومي لتلك الدول. إن الاعـتماد الـشديد عـلى عائـدات الـنفط يفقد تلك الدول "المرونة اللازمة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية والتكيّف معها". الـسمة الأساسية لهذه الدول هو توزيع الريع وفقاً لمعايير سياسية اجتماعية محدّدة، وخاصـة بطبيعة الأنظمة المعمول بها. فالمنـتفعون من التوزيع هم رعايا الدولـة دون سـواهم، أما المقيمون فيها كعاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية ومـن جنـسيات مختلفـة، فلا حق لهم في الريع إلا في الأجور التي يتقاضـونها. فعـلى سـبيل المثـال اليـد العاملـة الآسيوية في مختلف دول الجزيرة العربية حقها في الخدمات الاجتماعية هو أقـلّ مـن حقوق رعايا الدول. والملفت للنظر أن اليد العاملـة الأجنبيـة سـواء كانـت آسـيوية أو عربية أو غربية، هي أكثر عدداً من رعايا الدول التي يقطنونها وهذا قد ينذر بمـشاكل سياسية واجتماعية في مستقبل قد لا يكون بعيداً. فدول اليد العاملة الآسيوية كالهنـد وباكـستان، قـد تطالـب في مـستقبل قريـب بتحـسين الأوضـاع الاجتماعيـة لرعاياهـا العاملين في دول الجزيرة العربية تمهيـداً ربمـا لتكـريس حقـوق سياسـية فيهـا تـؤثر في سياسات تلك الدول، بل قد تضطر إلى دعوة دول رعاية اليـد العاملـة إلى المـشاركة في توزيع الريع.

أول دولة أقدمت على توزيع الدخل الريعي هي العربية السعودية. فالعاهل السعودي المؤسِس للدولة السعودية عبد العزيز ابن سعود، اعتمد توزيع الريع عبر توزيع العقارات للمقربين، ثم عبر "شراء" الدولة العقارات الموزعة بأسعار باهظة محوِّلة بالتالي الريع إلى الأقارب والمحسوبين. والريع آنذاك كان أولاً من مداخيل نفقات الحجاج القادمين إلى الحرم الشريف، ثم من المساعدات المالية التي كانت تقدمها الحكومة البريطانية، وعندما تمّ اكتشاف النفط في المملكة في الثلاثينيات من القرن الماضي، بدأت الجعالات الناتجة عن تصدير النفط تشكل المصدر الرئيسي للدخل الريعي. في ما بعد وعند طفرة النفط وارتفاع أسعاره في السبعينيات، أقدمت العربية السعودية على سياسة توزيع العقود لإنجاز المشاريع للبنية التحتية (طرق، إنشاءات عسكرية، مستشفيات، مواصلات الخ) وفقاً إلى معايير الولاء والقربة والمحسوبية سواء كانت قبائلية أو مناطقية أو غيرها، وجميعها هادفة إلى دعم النظام والحكم القائم. ومنذ الثمانينيات توسعّت رقعة توزيع الريع السعودي إلى دول المنطقة الفقيرة لدعم موقفها الإقليمي وسياساتها في المنطقة. فالمساعدات السعودية سواء كانت للحكومات العربية المحرومة من النفط أو لمؤسسات المجتمع المدني (مدارس، جمعيات خيرية) أو للنخب ككتاّب وإعلاميين ومهنيين، أدّت إلى ثقافة متفشية تتبنى الاعتماد على الريع، وإن أدّت إلى تجاهل الكلفة السياسية لذلك الاعتماد.

من جهة ثانية، إن الخط الفاصل بين الخدمة العامة (Public Service) والمصلحة الخاصة ملتبس إلى حد كبير. فعلى ما يبدو ليس هناك من تناقض في المصالح عند المسؤولين الرسميين وأصحاب القطاع الخاص. فالوزراء في

كثير من الأحيان ينشؤون شركاتهم الخاصة وهم في سدّة المسؤولية الحكومية، وهي ظاهرة غير موجودة في الدول المتحضرة. ولا يجدون أي حرج في استخدام مواقعهم الرسمية لدعم مصالحهم الخاصة سواء بشكل مباشر أو عبر أسماءٍ مستعارة. إضافة إلى ذلك أصبحت الحكومة الموظِف (بكسر الظاء) الأساسي في المملكة بل المحرك الاقتصادي للنمو. إن معظم نشاطات القطاع الخاص مرتبطة بعجلة الإدارة. فإذا أنفقت الحكومة ازدهر القطاع الخاص عبر العقود التي تمنحها. وهذه العقود تعطى للمقربين أو المرتبطين برموز النظام. أما في أيام الكساد كما حصل في النصف الثاني من الثمانينيات والتسعينات عندما انخفضت أسعار النفط، ونتيجة لكلفة حرب الخليج والعجز في موازناتها، كادت أن تتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص، إلا أن الدولة اختارت أن تكون ربّ العمل لمواطنيها وإن كانت توجهات النظام والمجتمع لمصلحة النشاط الفردي في القطاع الخاص. فكل مواطن سعودي له الحق بالعمل في إطار إدارات الدولة. إضافة إلى ذلك فإن القوانين المعمول بها في المملكة تفرض على الشركات الأجنبية العاملة في المملكة أن توظّف عدداً من المواطنين السعوديين وفقاً لنسب تحددها إدارات شؤون العمل الرسمية. ويعتبر العديد من المسؤولين في تلك الشركات أن فرض تلك النسب للتوظيف هي بمثابة ضريبة على أعمال الشركة، وخاصة أن إنتاجية الموظف السعودي قد لا تتوافق مع متطلبات ربّ العمل الأجنبي. على كل حال إن ذلك تفصيل والعبرة هي في رغبة الحكومة في تخفيف الأعباء التوظيفية عنها من جهة، كما أن هناك أيضاً رغبة في بناء ثقافة العمل والتقليل من الاتكال على الإدارة العامة

كمصدر للعمل، كما أنها طريقة غير مباشرة في توزيع الريع لمواطنيها عبر الشركات الأجنبية.

أما الكويت فهي الدولة التي اعتمدت سياسة توزيع الريع في منطقة الخليج العربي من منطلق المشاركة بين العائلة الحاكمة والرعايا، مدشنة بالتالي دولة الرفاهية. فكانت مسؤولية الحكومة توزيع الريع وإن كان بشكل جزئي. واعتمد أمير الكويت آنذاك الشيخ عبد الله السالم الصباح سياسة خلق المصالح المكرسة عند الأعيان الكويتيين عبر شراء العقارات بأسعار تفوق أسعار السوق. وسرعان ما تعمّمت السياسة في مختلف دول الخليج، مما أدّى إلى خلق مصالح اقتصادية وسياسية تحافظ على الكيان والنظام وتتصدّى للدعوات الوحدوية السائدة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. واستمرت سياسة وهب العقارات للوزراء والمقربين ومن ثم شرائها بأسعار مرتفعة، مشجعة بالتالي المضاربة العقارية وممهدة لحقبة المضاربة بالأسهم، كما حصل في سوق المناخ في مطلع الثمانينيات-أي تثبيت المصدر الريعي للثروة في تلك الأقطار.

وتطوّرت الأمور في بلدان الجزيرة العربية وخاصة دول مجلس التعاون، حيث انتقلت الحكومات من موقع توزيع الهبات والإمتيازات، إلى توزيع الخدمات والسلع العامة. فهذه الحكومات أقدمت على توفير عددٍ كبيرٍ من الخدمات كمّاً ونوعاً في التربية والتعليم، والصحة والضمان الاجتماعي والتوظيف، وشبكة هائلة من البنى التحتية. وهذه الخدمات تمنح إما بشكل مجاني أو بكلفة منخفضة إلى مواطنيها لتجنب نقمتهم من مظاهر الهدر والثراء العجيب والسريع

لمجموعات مقربة من دوائر القرار. في آخر المطاف استطاعت الأنظمة الريعية في الجزيرة العربية أن تنفذ سياسات خدمات عامة تكبح نقمة تلك الشعوب، وأن تخلق طبقة من الرأسماليين أو بالأحرى المتموّلين الذين يشكّلون عمقاً إستراتيجياً للأنظمة وتقف معها ضد التطلّعات الشعبية (أو الشعبوية كما تصّورها الحكومات المعنية). هذه النقطة مهمة لأن اقتصاديات تلك الدول متكاملة نسبياً بالاقتصاد العالمي عبر المشاريع المشتركة (Joint Ventures) مع شركات أجنبية. وبالتالي هي أكثر انكشافاً تجاه الخارج مما يعرّضها إلى ردود فعل شعبية أو "شعبوية" ضد العولمة، ومن هنا تكمن تضافر المصالح بين السلطة وطبقة المنتفعين.

من هنا أنتقل إلى مستوى آخر من الريع في تلك الدول ألا وهو الريع الناتج داخلياً عن الامتيازات الممنوحة للمقربين. " وإذا ابتعدنا عن علاقة الثروة الخاصة بالخدمة العامة، فإن القطاع الخاص بمؤسساته الكبيرة وخاصة العائلية منها كوّنت ثرواتها من قيم وقوانين الدولة الريعية التي ساعدت على خلق ظروف تسمح لهذه المؤسسات باكتساب أنواع متعددة من الريع". فعلى سبيل المثال، إن معظم النشاطات التجارية تتمحور حول الوكالات التمثيلية المحصورة بتلك الفئات والتي تطغى على التبادل التجاري الداخلي. من هنا انبثقت طبقة التجار المتحالفة مع النظام القائم وتلك الطبقة تؤدي الخدمات لأولي الأمر في السلطة. والقضية ليست محصورة بالتمثيل التجاري للشركات الأجنبية، بل تتعدّى ذلك إلى المواقع الاحتكارية التي يولدها النظام الفئوي القائم. أضف إلى ذلك، فقد ارتبطت فكرة الريع بظاهرة المضاربة لأن الريع في كثير من مزاياه

غير المرتبطة بالجهد والإنتاج، سرعان ما يؤدي إلى قيام عقلية المضاربة التي تسعى إلى تحقيق الربح السريع. والعقلية الريعية تفرز قيماً تتناقض مع متطلبات التحرر الإنساني منها التقليد ضد الإبداع، والاستعلاء الذكري ضد تحرير المرأة والسلطة ضد الحرية، والإقليمية ضد القومية والقبلية ضد التعاقد الاجتماعي، والمحسوبية ضد الكفاءة الفردية والثروة ضد الفقر.

والاحتكارات تنتج ريعاً لا تقّل أهميته عن الريع الخارجي. كافة الامتيازات التي يمنحها أرباب النظام الفئوي لمؤيديه تؤدي إلى اتسّاع الفجوة بين القلّة الحاكمة والمستفيدين، وبين شرائح المجتمع. والنقمة الشعبية التي بدأت تلوح بالأفق قد تخلق واقعاً جديداً خاصة وأن الخدمات التي تقدمها الدولة الريعية لرعاياها قد تتعثر كمّاً ونوعاً وتشعل نيران النقمة. هذا ما شهدناه في الجزائر في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، علماً أن الجزائر دولة غنية حاولت توسيع رقعة الإنتاج للتخفيف من الاتكال على الريع النفطي والغازي.

الدول النفطية التي اعتمدت نموذجاً اقتصادياً واجتماعياً كما في مصر والجزائر وليبيا والعراق، أي النموذج الاشتراكي بلباسه الإقليمي وبظروفه الخاصة، أقدمت على فرض سيطرة الدولة في المجال العام (Public Sphere) والنشاط الاقتصادي، وخلق بورجوازية ضعيفة لا تستطيع أن تحدث أي تغيير خارج إرادة السلطة. ويرى المنتقدون الليبراليون ذلك الضعف بمثابة حجة لإخراج الدولة من دائرة النشاط الاقتصادي، وإن اقتضى الأمر إلى التخلّي عن الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها. غير أن الظروف السياسية ما زالت غير ملائمة لطرح تلك الأجندة السياسية الاقتصادية الاجتماعية، وإن كانت عبر

بوّابة تفعيل القطاع الخاص واستعادة الحيوية في المجتمع المدني. إن الـسمة الأساسـية في تلك الدول هي وجود نوع من العقد الاجتماعي بادرت بـه ثـورة 23 تمـوز/ يوليـو. فهناك دول عديدة في حقبة الليبراليـة التـي سـبقت ثـورة 23 تمـوز/ يوليـو لم تـستطع إنجاز أي تحوّل اقتصادي أو اجتماعي لمصلحة الفئات الفقـيرة. فعـلى سـبيل المثـال لم تستطع الحكومات الليبرالية في سوريا قبل حقبة ثورة 23 تمـوز/ يوليـو مـن إنجـاز أي تقدّم في الإصلاح الزراعي، إلى أن قامت الثورة وتمكنّت عندئذٍ النخب الحاكمة بـسوريا والمتـأثرة بـالتغيير التـي أتـت بـه تلـك الثـورة، في تحقيـق الإصـلاح الزراعـي. العقـد الاجتماعي الذي أوجده جمال عبد الناصر كان إشارة لتعميم نماذج مماثلـة في معظـم الـدول العربيـة إن لم تكـن جميعهـا. فقـانون الـضمان الاجتماعـي أوجـد في لبنـان في النصف الأول من الستينيات خلال ولاية الرئيس الراحل فؤاد شهاب. ويعود الفضل في ذلك إلى الرئيس شهاب في إجراء المسح الأوّل والوحيد للمجتمع اللبناني للمباشرة في ما بعد ببعض الإصلاحات السياسية والاقتـصادية والاجتماعيـة والمؤسـسية، والتـي حـاول تدميرها أمراء العائلات السياسية قبل اندلاع الحـرب الأهليـة، وأمـراء الحـرب الأهليـة وأمراء المال في لبنان خلال التسعينيات من القرن الماضي. لذلك إن تلازم مبادرات عبـد الناصر والتي تمثلّت بالميثـاق (عـام 1962) مـع مـشاريع إصـلاحية في مختلـف الـدول العربية، كانت الإشارة الفعلية لعملية نمو اقتصادي واجتماعـي كـادت أن تغـيّر وجـه المجتمع العربي عبر تمكين كافة شرائحه وقواه العاملة، لولا غيّب القدر أمل هذه الأمة، ومن بعده بدأ الانحدار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للوصـول إلى مـا نحـن عليـه من شرذمة واحتلال أرض الأمة.

مع تحويل مصر إلى دولة ريعية منذ مطلع السبعينيات وخاصة بعد رحيل جمال عبد الناصر، أصبحت جميع الدول العربية تحمل سمات الدولة الريعية. ومن نتائج تعميم الذهنية الريعية أن النشاطات الاقتصادية في تلك الدول أصبحت تابعة للمصدر الرئيسي للثروة وهو الريع. وتوزيع الريع هو ما أقدمت عليه الدول العربية خلال الخمس والعشرين سنة الماضية.

سادساً: الإنفاق الاجتماعي في الدول النفطية

إن الإنفاق العام هو إحدى آليات التي تستخدم من قبل الحكومات في توفير الرعاية. ويعكس حجم الإنفاق على مختلف الخدمات العامة الاجتماعية حجم الطلب على تلك الخدمات ومرونة الطلب عليها. وأوضح عدد من الأبحاث والتحاليل أن "المرونة الدخلية للطلب على العديد من الخدمات التي يوفرها القطاع العام هو أكبر من الوحدة. وهذا يعني أنه إذا ازداد الدخل الشخصي، فإن زيادة الإنفاق على الخدمات، مثل التعليم والصحة والمحافظة على تطوير البيئة، ستنمو بمعدلات أكبر". وهذه الخدمات تمّ توفيرها إما مجّاناً أو بتكاليف منخفضة جداً. وقد تباينت تلك النفقات من دولة إلى دولة إلا أنها ما زالت أقل نسبياً من مثيلاتها في الدول الإسكندنافية، وإن كانت أعلى من مثيلاتها في الدول النامية. غير أن المؤشرات تدّل أنه حصل منذ منتصف التسعينيات نوع من التمايز بين دول حافظت على مستوياتها من الإنفاق

الاجتماعي: (السعودية والكويت والإمارات وعمان)، وبين الدول التي شهدت انخفاضاً واضحاً في مستويات هذا الإنفاق: (البحرين وقطر).

يلاحظ أن تونس تتميز بارتفاع نسبة النفقات الاجتماعية ويليها الأردن مقارنة بالدول الأخرى وحتى النفطية. لكن على ما يبدو فإن الاتجاه هو نحو الانخفاض بشكل ملموس. أما الدول الأخرى فهي أيضاً في تراجع نسبي سواء بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية (لبنان مثلاً)، أو بسبب تماشيها مع إرشادات صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. أن ما لفت نظري هو التباين في نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية بين الدول العربية مما يعكس تبايناً في الرؤية الاجتماعية بينها، إضافة إلى الإمكانيات. فتونس تتصدر قائمة نسبة الإنفاق وهي ليست من الدول النفطية، كما أن بعض الدول النفطية من دول مجلس التعاون (عُمان، البحرين) ارتأت أن تكون نسبة نفقاتها على الخدمات الاجتماعية بمستوى دول أقلّ منها إمكانية (لبنان، سوريا، تونس، الأردن، مصر، المغرب، اليمن). هذا التباين يؤكد ما ذهبت إليه آنفاً أن قضية الرعاية الاجتماعية لا تحتلّ مرتبة عالية في سلّم الأولويات العربية، أو على الأقل تفتقد إلى رؤية مشتركة. ولا أدري إذا ما أدرجت تلك القضية على جدول أعمال أي اجتماع قمة خلال العشرين السنة الماضية، مما أضفى طابع الهامشية على تلك المسألة عند النخب الحاكمة. والجدير بالذكر أن معظم الدول العربية التي تتماشى مع الإملاءات الغربية في القضايا السياسية والاقتصادية، تتجاهل سلوك تلك الدول في معالجة قضاياها الاجتماعية.

المنظمات النفطية والتكتلات العربية

لعل ابرز ما ميز العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، هو بروز التكتلات الدولية الاقتصادية والسياسية والعسكرية... الخ. وكان من بينها بروز منظمتي اوبك OPEC وهي منظمة الدول المصدرة للبترول Organization of the petroleum Exporting countries وذلك من عام 1960 ومنظمة اوابك OAPEC وهي منظمة الدول العربية المصدرة للبترول Organization of Arab petroleum Exporting countries. وذلك من عام 1968.

من الجدير بالذكر ان هاتين المنظمتين لم يضما جميع الدول العربية وغير العربية المصدرة للبترول، ولهذا ابرزت منظمة غير رسمية ثالثة اسمها منظمة ايبك IPEC Independent petroleum Exporting countries وهي مجموعة الدول المستقلة المصدرة للبترول وذلك في عام 1988 وكان اول اجتماع لها عقد في القاهرة في نفس هذه السنة.ومن ابرز اهداف هذه المنظمة هو التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات مع اوبك وخاصة في مجالي الاسعار والانتاج الذي يؤثر بشكل كبير على استقرار سوق النفط العالمية.

تبين من خلال البحث ان الظهور اوبك OPEC دور كبير في مواجهة الشكات الاحتكارية، واستطاعت ان تحقق بعض اهدافها وخاصة في مجالات التنسيق الكبير لموجهة هذه الشركات ومحاولة ضمان سياسية سعرية تجد من تقلبات اسعار النفط وانهيارها في السوق العالمية وذلك من خلال تخفيض او زيادة الانتاج وفق مبدا الحصص الذي تحدده المنظمة لاعضائها. ولكن توجهات الدول الصناعية المستهلكة للنفط وشركاتها الاحتكارية عملت بكل

الوسائل السياسية والاقتصادية والفنية على اجهاض وعرقلة تحقيق المنظمة لاهدفها وخططها وذلك من خلال التي قادها وزير الخارجية الامريكية الاسبق هنري كيسنجر والذي نجح في تاسيس الوكالة الدولية للطاقة IEA والتي استطاعت ان تحقق كثير من اهدافها وذلك بسبب اتفاقها وتوافق سياساتها واهدافها مقارنة مع دول المنظمة التي كانت ومازالت الخلافات السياسيةتمزق وحدتها وتضعف مواقفها وسياساتها النفطية. وذلك لان معظم دولها خاضعة للضغوط الغربية، الامر الذي دفع كثير من اعضائها الوقوف بوجه أي توجه نحو زيادة اسعار النفط واستثمار اهمية النفط سياسيا وجيويولتكيا.

وتبين من البحث ان منظمة اوابك هي ذات دور اقليمي عربي ولم تبين فعاليته على الصعيد الدولي الا من عام 1973 عندما اتخذت قرارا سياسيا باستخدام النفط كسلاح ضد الكيان الصهيوني الذي حصل على دعم كبير خلال حرب تشرين 1973 وبعد هذا التاريخ لم تستطع ان تستخدم النفط كسلاح سياسي او اقتصادي على الصعيد الدولي بل انحصر عملها على مجال التنسيق والتعاون الاقتصادي في مجال الصناعة النفطية العربية.

وتبين من خلال البحث ايضا ان اهمية ابيك IPEC تكمن في كونها دول تنتج اكثر من 34 % من الانتاج العالمي اليومي للنفط، على الرغم من انها تمتلك اقل من 13 % من الاحتياطي النفطي العالمي سنة 2005.ولذلك هناك ضرورة للعمل من اجل ضم المنتجين المهمين من مجموعة دول ابيك IPEC مثل روسيا الاتحادية والصين والمكسيك ومصر وعمان واليمن والنرويج.....

الخ الى منظمة أوبك لان اندماج هذه الدول يؤدي إلى كبر حجم كتلة أوبك وبالتالي تحقيق مميزات اقتصادية وسياسية كبيرة.

كما أن دخول دول تمتلك التكنولوجيا اللازمة في الصناعة النفطية مثل روسيا الاتحادية والصين والنرويج سوف يدعم إمكانية التعاون الفني والاقتصادي بين دول المنظمة،لاسيما وان بعضها يفتقر إلى الخبرة والتكنولوجيا في مجال الصناعة النفطية.

لعل ابرز ما ميز العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية هو بروز التكتلات الدولية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وكانت الدول تنضوي تحت لواء هذه التكتلات او تلك طوعا او كرها ولكن هدفها واحد هو تحقيق بعض المكاسب السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية او من اجل هذه الجوانب جميعا.

من بين هذه التكتلات التي ظهرت منذ اكثر من أربعة عقود منظمتي أوبك واوابك اللتين نشأتا عامي 1960 و1968 على التوالي وكان هدفها حماية مصالح دولهم ومواجهة التحديات التي تواجهها صناعة النفط التي كانت تسيطر عليها الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية.

الامتيازات النفطية :

لقد نشأت صناعة النفط وترعرعت في أحضان الشركات الاحتكارية التي بقيت اكثر من 50 سنة وهي تسيطر على مجريات وتطور هذه الصناعة المهمة بشكل مطلق، وقد ساعدتها كل الظروف السياسية والاقتصادية، للفوز بالامتيازات النفطية، وبقيت فترات طويلة وهي تنعم بخيرات وثروات وموارد

الدول النامية وخاصة الثروة النفطية العربية، في حين كانت تعيش الأقطار العربية حالة من التخلف والفقر وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب السيطرة الاستعمارية، الامر الذي جعل نضال الامة العربية شاقا وصعبا من اجل تحرير ثروتها النفطية من قبضة القوى الدولية وشركاتها الاحتكارية.

وقد مر صراع معظم الدول النفطية مع هذه الشركات بمراحل عصيبة تدخلت فيها الحروب والتغيرات السياسية والاقتصادية، الى ان ظهرت الى الوجود منظمتي اوبك و اوابك وقد قامت هاتين المنظمتين بجهود كبيرة خلال فترات قصيرة، تكللت بنجاحات محدودة على حساب الشركات الاحتكارية، ثم ظهرت الوكالة الدولية للطاقة التي استطاعت ان تلتف على سياسات وخطط اوبك، وتؤثر على مسيرتها، وتحط من فعاليتها في الساحة النفطية العالمية. وتخلت عن لغة الحوار وبناء العلاقات الدولية في تعاملها مع الدول المصدرة للنفط.

ثم ادت سياسات ومخططات الوكالة الدولية للطاقة الى الحاق الضرر بجميع الدول النفطية في العالم، مما دفع بعضها للمبادرة بتكوين تكتل نفطي جديد اطلق عليه اسم ((ايبك IPEC)) وهي مجموعة الدول المستقلة المصدرة للبترول.

ان دراسة هذه الامتيازات يعكس الدور التكاملي بين القوى الغربية المتصارعة حول النفط منذ نهاية القرن التاسع عشر وشركاتها النفطية. فقد كانت هذه الشركات أدوات فعالة بيد القوى الغربية وسند لها في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في مستعمراتها، وبخاصة الاستحواذ على الثروة النفطية.

لقد كان الصراع الدولي حول نفط المشرق العربي وبخاصة حول النفط العراقي مبكـراً، فقد بدأ منذ عام 1871، وذلك عندما تأكدت بعثة ألمانية من وجود الـنفط بغـزارة في العراق، إذ قام البنك الألماني بمد الدولة العثمانية بقرضين بلغا 2640مليون ليرة تركية، وفي عام 1899 حصلت ألمانيا على امتيـاز مـد خـط سـكة حديـد بغـداد- البـصرة، ثـم مشروع خط سـكة حديـد بـرلين – بغـداد وكـان هـدف هـذه المـشاريع الألمانيـة هـو الحصول على الامتيازات النفطية من حليفتها الدولة العثمانية.

وفي عـام 1908 حـدث الانقـلاب الدسـتوري في تركيـا، وتوقفـت أي محادثـات حـول الامتيازات النفطية، وفي عام 1910 تأسس البنك الأهلي التركي برؤوس أمـوال إنكليزيـة وقد تمكن هذا البنك من الحصول على دور مهم في الزحف نحـو الامتيـازات النفطيـة في العراق، واستطاعت الولايات المتحدة من التغلغـل عـن طريـق حـصولها عـلى حـق التنقيب عن النفط على جانبي خط سكة حديد كركوك – موصل.

وفي عام 1911 اتفق البنك الألماني والبنك الأهلي التركي الـذي تمتلكـه بريطانيـا، على مواجهة الزحف الامريكي نحو الـنفط العراقـي وكونتـا (شركـة الامتيـازات الافريقية والشرقية المحدودة)، وفي عام 1912 وبمساعدة المستر كـولبي Colby (محافظـة بنـك انكلـترا) تـم تكـوين شركـة جديـدة رأسـمالها 80 الـف جنيـه استرليني، اطلق عليها (شركة الـنفط التركيـة المحـدودة) توزعـت اسـهمها بـين المانيا وبريطانيا وكولبنكيان والبنك التركي. وبعد تأسيس هذه الـشركة حـصلت عـلى امتيـازات واسـتثمارات نفطيـة في ولايتـي الموصـل وبغـداد وكـان مقـرراً

المصادقة عليها في عام 1914 ولكن نشوب الحرب العالمية الاولى حال دون ذلك.

وبعد الحرب العالمية الاولى وما اكتنفها من اتفاقيات كان ابرزها معاهدة سايكس - بيكو اذ احتفظت بريطانيا بأمتيازاتها السابقة وخاصة في ولاية الموصل التي اصبحت حسب اتفاقية سايكس - بيكو ضمن مناطق النفوذ الفرنسي، ومقابل ذلك تحصل فرنسا 25% من نفط الموصل وذلك حسب اتفاقية سان ريمو سنة 1920.

وفي تلك الاثناء كانت الولايات المتحدة تنادي بالعمل بسياسة الباب المفتوح أي ترك التنافس الحر بين الشركات للحصول على الامتيازات، وهذا مالم تقبل به فرنسا وكولبنكيان لعدم قدرتهم على منافسة بريطانيا وامريكا وقد بدأت المفاوضات مع فرنسا وبريطانيا وانتهت بتوقيع ((اتفاقية الخط الأحمر)) التي ارست اسس التوافق النهائي للحصول على الامتيازات النفطية في المشرق العربي، وكان من بين نتائجها تأسيس (شركة نفط العراق المحدودة) وكانت حصصها كما يأتي :-

1- شركة النفط الانكليزية - الايرانية وشركة دارسي الاستكشافية المحدودة 23.75%.

2- شركة نفط الانكلو - سكسونية (رويال - وشل) 23.75%.

3- كتلة الشركات الامريكية 23.75%.

4- شركة النفط الفرنسية 23.75%.

5- شركة التعاون والاستثمار المحدودة كولبنكيان 5%.

وقد سعت هذه الأطراف الى الحصول على اول امتياز نفطي من الحكومة العراقية التي صادقت عليه سنة 1920 مع التحفظ بأن الموافقة هي من حق مجلس النواب، الذي يتم انتخابه في شباط 1925 تحت ظروف واهواء الاحتلال البريطاني، وعندما عرض الموضوع على مجلس النواب رفضت القوى الوطنية التصديق على الامتياز وعمت المظاهرات والاعتراضات على عقود الامتياز، ولكن المندوب السامي البريطاني اعطى الملك فيصل مشروع قانون يتيح له حل مجلس النواب اذا رفض التصديق على المعاهدة وفي 14 اذار 1925 صادق الملك وحكومته على اول امتياز نفطي منح لشركة نفط العراق المحدودة وكانت مدته 75 سنة.

من الجدير بالذكر ان الحكومة العراقية طالبت الشركات الاجنبية بأن يكون لها حصة 20% من شركة نفط العراق المحدودة، وحاولت ايضا الاعتراض على المادة 34 من اتفاقية الامتياز المقترحة، والتي تنص على حق الشركة صاحبة الامتياز في ان تتنازل او تؤجر في الباطن حقوق الامتياز للغير الا بموافقتها، ولكن شركة نفط العراق المحدودة رفضت ذلك ايضاً. ورفضت كثير من الطلبات المشروعة، ولكن لم يحصل العراق الا على 4 شلنات ذهب عن كل طن نفطي منتج. هذا وقد تدفق النفط العراقي سنة 1927 من حقول بابا كركر.

اما الامتيازات النفطية في اقطار المشرق العربي الاخرى، فكان اول امتياز سعودي سنة 1923 مع شركة هولم التي لم تستطيع الاستمرار بأعمال التنقيب والاستكشاف وعدم الايفاء بالمستحقات المالية للسعودية وانتهى الامتياز سنة

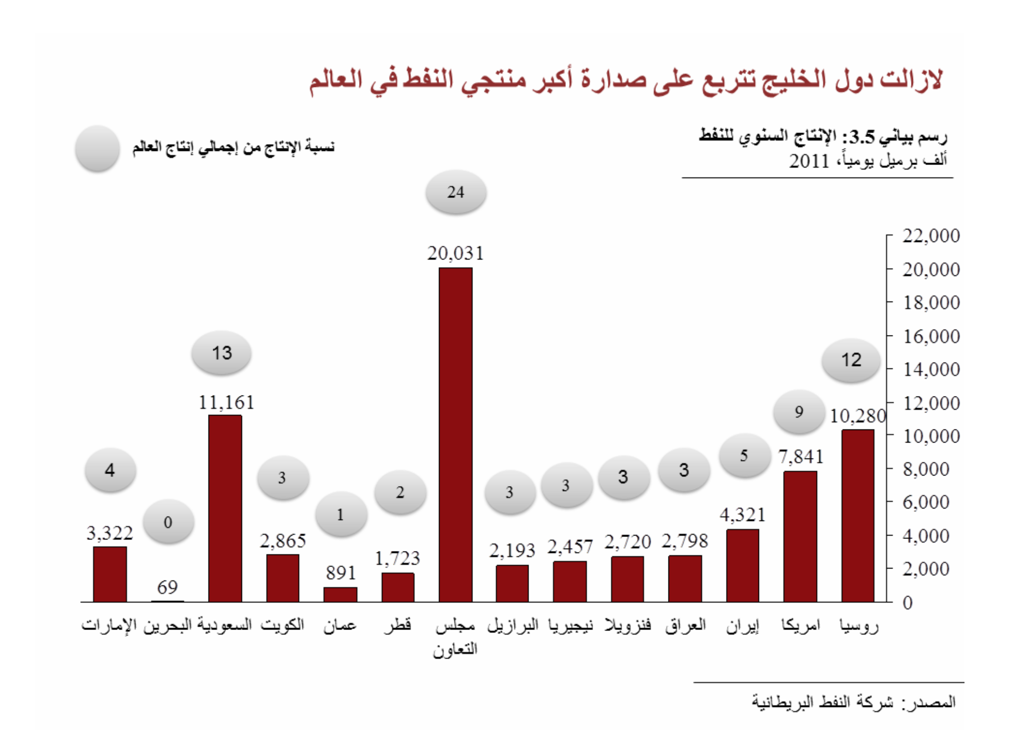
1928 ليفسح المجال امام الشركات الامريكية ليـدخلوا الى الـسعودية بقـوة ويحـصلوا على اول امتياز سنة 1932. وقد تدفق النفط السعودي سنة 1938.

اما البحرين فقد حصلت شركة هوملز على اول امتياز نفطي في كانون اول سـنة 1925 وبعد مباحثات مع شركة ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا اخذت حق الامتياز منه، وتـم اكتشاف النفط بكميات تجارية سنة 1932.

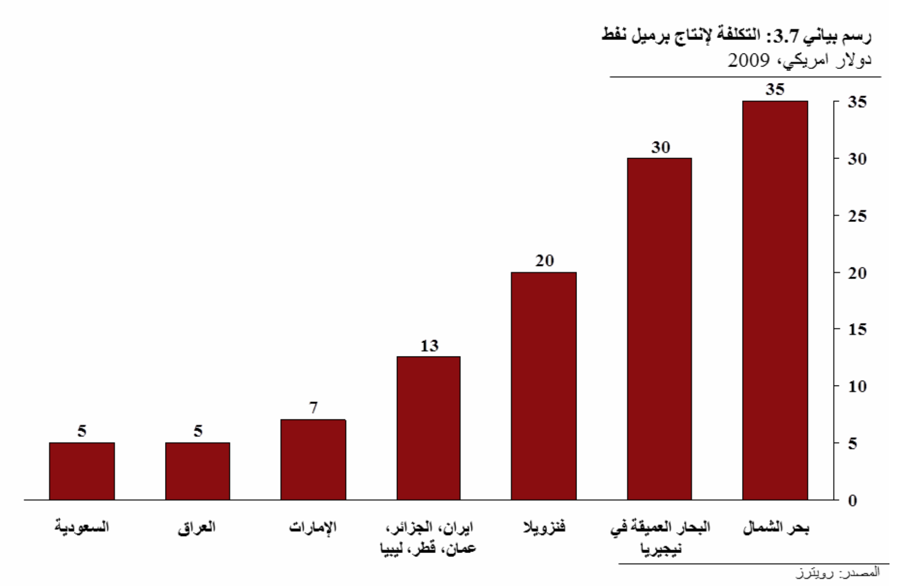
اما الكويت فأول امتياز كـان سـنة 1934 مـنح لـشركتي الـنفط الانكليزيـة – الايرانيـة وكولف الامريكية بينما قامت قطر بمنح اول امتياز للـشركات البريطانيـة سـنة 1938. ثم توالت الامتيـازات النفطيـة في الاقطـار العربيـة الاخـرى في ظـل ظـروف الـسيطرة الاستعمارية والتنافس المحموم بين الشركات الاحتكارية والقوى الدولية الكبرى انـذاك، ولم يحصل العرب سوى على 4 شلنات ذهب عن كل طن نفط منتج او ما يعدله.

العوائد المالية للنفط العربي

لا زالـت منطقـة الخلـيج تُـشكّل القلـب النّـابض للعـالم عـلى مـستوى إنتـاج الـنّفط ومخزونه، والتّقديراتُ تشيرُ إلى أنّ العُمر الافتراضي للنّفط في الخليج يكفي لعدّة عقود إضافيّة من الزّمن. ليس هذا فقط، بل إنّ تكلفة اسـتخراج الـنّفط في الخلـيج لا زالـت هي الأقلّ في العالم، وبلا مُنـازع، مـمّا يعـد بتواصـل الخلـيج في لعـب دور محـوري في الأسواق النّفطيّة على المستوى القريب، والمتوسط:







هذا ما قد يقود البعض إلى اعتبار دول الخليج لا تـزال بعيـدةً عـن مخـاطر وتبعـات نضوب النّفط، لكن هذا المنطق في التفكير يسوده قدرٌ من التهـوّر والعبـث بمـستقبل المنطقـة. فعـلى الـرّغم مـن أنّ احتياطـات الـنّفط مـاتزال هـي الأعـلى عالميّـاً، إلا أنّ الضّغوطات الاقتصاديّة قد تظهر في دول الخليج قبل نضوب النفط بعقود، وبعضها قد بانت ملامحه فعلاً حتّى في عصرنا الحالي.

يُمكننـا وصـف النّظـام الاقتـصادي الـسّائد في المنطقـة عـلى أنـه نظـام "مبنـيّ عـلى محوريّـة الـنفط وعوائـده في الاقتـصاد العـالمي عـلى المـستوى الخـارجي، بيـنما عـلى المـستوى الـداخلي؛ فيتمركـز الاقتـصاد حـول مبـدأ الدّولـة الرّيعيّـة، حيـث تـتحكم

الدّولة في موارد النفط وإنفاقها، بينما تسيطرُ طبقة نخبويّة من المستثمرين على الفرص الاقتصاديّة الرئيسية المنبثقة من النفط"). هذا مع التنويه إلى أنّه ما من عائق، مبدئيّاً، يحول دون اندماج "الطّبقة النّخبويّة من المستثمرين" مع "الطبقة الحاكمة"؛ بل إنّ هذا هو السّائد في دول المنطقة.

الجذر الموضوعي للخل الاقتصادي

يرتبط إنتاج النّفط في المقام الأول بالاعتبارات الخارجيّة (السّوق العالميّة)، وهذا هو بمثابة الجذر الموضوعي للخلل الاقتصادي، حيث يقتصر التّعاطي الدّاخلي مع الإنتاج والتّوزيع، إمّا في عمليات تصريف للوفرة(في أزمنة الطفرة) أو عمليات ترقيع للعجز(في أزمنة التراجع)، وهذا في الواقع ليس سوى ردود أفعال لآثار التقلّبات الخارجيّة.

ما يتبيّن لنا ليس فقط أنّ العوائد العامة لدول الخليج تعتمدُ بشكلٍ مطلق على التغيّرات في أسعار النّفط العالميّة، بل أيضا بأن هناك تغيراتٍ من ناحية الطّلب العالمي للنّفط، قد تكون حرجة في تبعاتها. ففي الماضي غير البعيد، كانت الولايات المتّحدة وأوروبا هي المشتري الرّئيس لنفط المنطقة، أمّا الآن فقد أصبحت دول آسيا هي المستهلك الرّئيس لنفط المنطقة. ولكن هذه التطوّرات لا تغيّر من حقيقة أنّ نفط المنطقة، ونظرا لرخص إنتاجه، لا زال هو المصدر الرئيس في الطاقة في العالم. ولهذه الأمور تبعاتٌ أمنيّة، وعلى العلاقات الدّولية، وسوف تتمّ مناقشتها في القسم الأمني من هذا العمل.

الجذر الذّاتي للخلل الاقتصادي

غير أنّ هذا لا يعني التقليل من دور الجذر الذّاتي للخلل، أي بنية الأنظمة الدّاخلية نفسها، والتي تسمح بالتزام هذه السّياسات التّبعيّة منهجاً في تحديد أنماط الإنتاج والتوزيع للثروة النفطيّة. فعلى المستوى الدّاخلي؛ تذهبُ إيرادات النّفط إلى خزينة الدّولة، حيث تتحكّم النّخبُ الحاكمة في طريقة توزيعها. وتعتمد ميزانيّة الدّولة بشكل رئيسي على عوائد النّفط. وهذا عكس ما هو سائد في الدّول الصّناعيّة، والتي عادةً ما تعتمد على الضّرائب المُحصّلة من دخل الشّركات الخاصة، ودخل الأفراد، مورداً رئيساً لميزانياتها العامة.

وكما أنّ هناك خللاً في تركيبة العائدات العامة، فإنّ الخلل أيضاً يتجذّر في تركيبة إنفاق هذه العائدات العامة. حيث إنّ جزء كبير من الإنفاق النّفطي يتوجّه إلى الانفاقات الجارية والعسكريّة. وهذا عكس ما هو مُطبّق في النرويج، الدّولة الأكثر تقدّماً من حيث التّعامل مع إيرادات النّفط، حيث تذهب أغلب عوائد النّفط بشكل أساسي إلى الإنفاق الرّأسمالي والصناديق السّياديّة.

هذا الانفاق المتزايد بدأ يشكل عبئا ميزانيات دول الخليج، حيث ان سعر برميل النفط المطلوب لمعادلة الميزانية بدأ يصل الى نسب عالية جدا، حيث تخطى حاجز المئة دولار امريكي في بعض هذه الدول، خصوصا في البحرين.

مشكلة أخرى بدأت تتربّص بدول الخليج، وهو استهلاكها جزءاً كبيراً من نفطها محليّاً، بدلاً من تصديره، وتتعدّى هذه النسبة 25% من الإنتاج في بعض دول المجلس.

ولا يخفـى أنّ أسـعار المحروقـات في الخلـيج هـي مـن الأقـل عالميّـاً، وهـذا الـدعم subsidies يُكلّف خزائن الدّولة مبالغ طائلة، تصلُ إلى حوالي 10% من إجمالي النّـاتج المحلّي.

تشكّل الغطاء المالي النّفطي وغياب الرّقابة والشّفافيّة

تُوفّر العائدات النّفطيّة الهائلة، والفجائية في كثـير مـن الأحيـان - بـسبب الارتهـان إلى مزاج السّوق العالميّة لا إلى التّخطيط الوطني الواعي - غطاءً مالياً يُتيح للحكومـات أن تُوظّف العائدات في مصلحة سياساتٍ استهلاكيّة أو آنيّة بحتة، تضرب صفحاً باستخدام تلـك العائـدات لمـصلحة سياسـات تنمويـة تـسعف المنطقـة، وتُحقّـق لهـا الاسـتقرار وإمكانيّات العيش الكريم عندما يقع المحتوم وتـضطر الاقتـصادات إلى الاعـتماد عـلى مصادر دخل قومي غير النفط. أضِف إلى ذلـك، ازديـاد النّفقـات الـسّريّة والجاريـة في الميزانيّات العامة عـلى حـساب النّفقـات العلنيّـة والاسـتثماريّة (بـسبب الاضـطرار إلى "ترقيع" العجوزات أو "تصريف" الفوائض الفجائية حسب التقلبات العشوائيّة لـسوق النّفط). هذه النفقات، بدورها، تمثل شرطاً ماديـاً، بـالمعنى الحَـرفي، لاسـتـشراء الفـساد والمحسوبيّة في الأجهزة الحكوميّة والعديد من قطاعات الدّولة، في ظـلّ غيـاب الرّقابـة الفاعلة على المال العام، وفي ظلّ – وهذا هو الأسوأ – **الحاجة** لهـذه النفقـات الـسائبة للتّعاطي مع تقلّبات السّوق، حسب السّياسات الاقتصادية الرّاهنة، فـ"المـال الـسايب يعلم السرقة"، كما درج المثل.

مــشكلة "الغطــاء المــالي" معقّــدة في طبيعتهــا، ومتــشعّبة في آثارهــا. فالتّبعــات المترتّبــة عــلى تــوفّر هــذا النّــوع مــن الغطــاء المــالي النفطــي؛ لا يمكــن النّظــر إليهــا

دون الأخذ في الاعتبار الفساد الموجود أصلاً في العديد من مفاصل الدّولة في الخليج، في حين أن هذا الفساد نفسه يتغذّى على فيض الغطاء المالي، ويترعرع في كنفه. ومن ناحيةٍ أخرى، فإنّ محاولة مقاربة الخلل المتمثّل في كيفيّة توفّر الغطاء المالي وأساليب استعماله؛ تصطدمُ بعوائق معرفيّة، هي نفسها وليدة الممارسات الخاطئة الناجمة عن السّياسات التي تسمح بتضخّم الغطاء المالي النفطي بهذا الشكل، وهي ممارساتٌ غايتها التّعتيم على مسألة الغطاء المالي والمستفيدين منه، بغرض استمرار الحال على ما هو عليه، واستمرار المستفيدين بالاستفادة منه. هذا ناهيك عن كوْن الغطاء المالي نفسه هو نتيجة للسّياسات المؤدّية إلى غياب السّيطرة الوطنيّة على القطاع النّفطي، وغياب قاعدة اقتصاديّة بديلة.

التّباين في قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي في مقابل ما يدخل العائدات العامة

"ليست عائدت الدّولة من النّفط في بعض بلدان المنطقة هي نفسها عائدات الميزانيّات العامة من النفط. ففي بعض هذه البلدان، يختلط المال العام بالمال الخاص، ممّا يعني أنّ هذه الميزانيّات لا تتلقى كلّ ما يجب أن يدخلها من إيرادات النّفط.

بهذه الجملة؛ استهلّ علي خليفة الكواري تحليله للفوارق الكبيرة بين الأرقام المُعلنة للعوائد العامة من النفط والغاز، في مقابل قيمة صادرات هذه الدّول من النّفط والغاز في غضون الطفرة النّفطيّة الثالثة. وكما يعقب د. الكواري في نفس الدراسة المُشار إليها: "من المؤسف أن الدّارس عندما يريد أن يتحقّق من ذلك؛

يدخل غابة تتدنى فيها الرؤية وتنعدم فيها الشّفافية؛ هذا قبل أن يدخل إلى صلب الميزانيّات العامة نفسها، ويحاول أن يتحقّق من مصادر إيراداتها من النفط والغاز المسال بشكل خاص، وأوجه تخصيص النفقات العامة؛ حيث يجد هنا أيضاً صعوبة في الوصول إلى الحسابات الختامية للميزانيّات العامة، أو إلى تقارير دواوين المحاسبة، فذلك في بعض بلدان المنطقة؛ سرّ من أسرار الدّولة، لا يحقّ للمواطنين الإطلاع عليه".

وإذا استثنينا الكويت، حيث تنشرُ الحكومة الحسابات الختاميّة للميزانيّة العامة، ويقوم ديوان المحاسبة المستقل عن السّلطة التّنفيذيّة والتابع لمجلس الأمة بتدقيقها؛ فإنّنا لا نجد دواوين المحاسبة العامة - حيث وجدت في بلدان المنطقة - مستقلة عن السّلطة التّنفيذيّة. كما إننا نجد أغلب بلدان المنطقة، فيما عدا البحرين وعُمان مؤخرا، وربما فقط الميزانية الإتحادية في الإمارات؛ لا تُتيح الإطّلاع على الحسابات الختاميّة للميزانيّات العامة. بل إنّنا نجد أنّ بعض هذه البلدان لا يُعلن تفاصيل الميزانيّة العامة التّقديريّة، ولا يسمح، حتى لمجالس الشّورى فيها، أن تطّلع على الميزانيّات التّقديرية بكاملها. ودعْ عنك الإطلاع على الحسابات الختاميّة للميزانيات العامة، أو تقرير ديوان المحاسبة، حيث وُجد.

ونقوم في هذا القسم باستعمال نفس المنهجيّة التي اتّبعها الدكتور علي الكواري لنوضّح الفروقات في قيمة صادرات النفط، في مقابل ما يدخل العائدات العامة في ميزانيات الدول حتى عام 2011. فيبين الجدول التالي قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال في دول مجلس التعاون بين الأعوام 2002-2011

حسب تقديرات Institute of International Finance (IIF)، وسبب عودتنا الى تقديرات IIF هو الغموض وصعوبة معرفة حجم الصّادرات العامة الحقيقية من الزيت والغاز الطبيعي المنتج سنوياً، ممّا جعلنا نعتمد على إحصاءات المعهد الدولي للماليّة العامة .

وتُبيّن هذه الأرقام أن تقديرات قيمة الصّادرات في عام 2011 وصلت إلى ما يزيد على 709 مليار دولار لكلّ دول المجلس، وهو رقم قياسي تاريخيّاً، ويُتوقع لها أن تستمر في الارتفاع في عام 2012م، لتصل إلى حوالي 762 مليار دولار.

جدول 3.1: تقدير صادرات الغاز والنفط في عام 2012 (بليون دولار امريكي)

الدولة	الصادرات في 2012
الإمارات	140.3
البحرين	15.9
المملكة العربية السعودية	351.4
عمان	37.2
قطر	113.2
الكويت	104.1
المجموع	762.2

المصدر: International Institute of Finance Country Reports 2012

جدول 3.2 جدول 3.2: تقـدير صـادرات الغـاز والـنفط 2002-2011 (بليـون دولار امريكي)

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
الإمارات	23.2	29.6	38.4	55.1	70.1	84.4	102.9	68.2	85.8	130.7	688.4
البحرين	3.9	4.7	5.6	7.8	9.0	10.8	13.8	8.9	11.5	16.3	92.3
المملكة العربية السعودية	63.7	82.1	110.9	161.8	188.5	206.4	281.0	163.3	215.2	324.5	1797.4
عمان	8.6	9.3	10.8	15.7	17.5	18.7	28.7	18.1	25.2	34.6	187.2
قطر	9.9	12.1	16.3	22.9	31.2	40.7	63.3	43.8	65.9	108.3	414.4
الكويت	14.1	19.6	27.8	44.1	53.2	59.0	82.6	48.9	61.8	94.9	506.0
المجموع	123.4	157.4	209.8	307.4	369.5	420.0	572.3	351.2	465.4	709.3	3685.7

المصدر: International Institute of Finance Country Reports 2012

في المقابل، يُبيّن الجدول التالي المبالغ التي تمّ توريدها فعليّاً إلى الميزانيّات العامة مـن إيرادات بلدان المنطقة من النفط، والتي تمّ أخذها مباشرة من الأرقام الرّسمية المُعلنة من البنوك المركزيّة لكلّ دولة (أو وزارة الماليّة في حالة الكويت)، وفي حال تعذّر وجود هـذه الأرقـام الرّسـمية، نأخـذ بتقـديرات IIF وصـندوق النقـد الـدولي للميزانيّـات الرّسميّة.

جدول 3.3: عائدات الغاز والنفط المعلنة رسميا 2002-2011 (بليون دولار امريكي)

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
الإمارات	15.0	20.5	27.0	41.9	59.0	63.2	98.2	47.4	63.8	98.8	534.7
البحرين	1.8	2.2	2.5	3.3	3.7	4.3	6.0	3.7	4.9	6.5	39.0
المملكة العربية السعودية	44.3	61.6	88.0	134.5	161.2	149.9	262.2	115.8	178.7	275.8	1472.2
عمان	6.0	6.3	8.3	9.4	10.1	11.8	15.8	13.7	16.8	28.5	126.8
قطر	5.0	5.4	10.0	12.7	15.2	19.4	22.0	22.7	26.6	42.1	181.2
الكويت	19.0	21.0	28.2	44.7	50.0	61.1	68.0	57.2	68.8	95.2	513.1
المجموع	91.1	117.0	163.9	246.5	299.3	309.8	472.2	260.7	359.6	546.9	2867.0

المصدر: البنوك المركزية ووزارات المالية في دول مجلس التعاون. IIF Country Reports 2012.

نظريّاً، إذا ما أردنا مقارنة دقيقة بين إجمالي العائدات العامة من النّفط والغاز في كلّ بلدٍ، في مقابل كمّية الصّادرات من النّفط والغاز؛ علينا أولاً إضافة عائدات الميزانيّات العامة من النّفط والغاز الطّبيعي المُستهلك محلّياً إلى رقم الصّادرات. وثانياً، علينا الخصم من رقم الصّادرات تكاليف إنتاج النفط والغاز ونصيب شركات النّفط الأجنبيّة، حيث وُجدت، من أرباح النفط والغاز. وبعد هذه التّعديلات نكون قد وصلنا إلى تقدير حجم العائدات العامة من النّفط من أرقام الصّادرات.

أسوةً بالكواري؛ لن نغامر في القيام بهذه التّعديلات في هذا القسم، وسنكتفي فقط بحساب الفرق بين عائدات صادرات النفط والغاز في الجدول الثاني، والعائدات المُعلنة رسميّاً في الميزانيّات العامة في الجدول الثالث. واذا وضعنا في عين الاعتبار أن استهلاك بلدان المنطقة محلياً من الغاز والنفط كبيرٌ (يصل إلى 20% في السعودية و 14% في الإمارات عام 2007)؛ فإنّه من المتوقّع أن تقلّ قيمة الصّادرات عن قيمة العائدات العامة من النفط والغاز في كلّ بلد. لكن ما نلاحظه هو العكس، حيث تفوق قيمة الصّادرات ما يتمّ

الإعلان عنه في الميزانيّات العامة في كلّ دول المجلس، فيما عدى الكويـت، ويتّـضح لنـا أنّ هناك فروقاتٍ كبيرة بين الاثنين، والتي يجب التحقّق من أسبابها.

جدول 3.4: الفرق بين الـصادرات وعائـدات الغـاز والـنفط المعلنـة رسـميا 2002-2011 (بليون دولار امريكي)

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
الإمارات	35%	31%	30%	24%	16%	25%	5%	30%	26%	24%	22%
المملكة العربية السعودية	30%	25%	21%	17%	14%	27%	7%	29%	17%	15%	18%
عمان	30%	32%	23%	40%	42%	37%	45%	24%	33%	17%	32%
قطر	50%	55%	39%	44%	51%	52%	65%	48%	60%	61%	56%
الكويت	-35%	-7%	-1%	-1%	6%	-4%	18%	-17%	-11%	0%	-1%
المجموع (فيما عدا الكويت والبحرين)	33%	30%	24%	22%	20%	30%	16%	32%	27%	26%	26%

جدول 3.5: الفرق بين الـصادرات وعائـدات الغـاز والـنفط المعلنـة رسـميا 2002-2011 (النسبة المئوية)

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
الإمارات	8.2	9.1	11.4	13.2	11.1	21.2	4.7	20.8	22.0	31.9	153.7
المملكة العربية السعودية	19.4	20.5	22.9	27.3	27.3	56.5	18.8	47.5	36.5	48.7	325.2
عمان	2.6	3.0	2.5	6.3	7.4	6.9	12.9	4.3	8.4	6.0	60.4
قطر	4.9	6.7	6.3	10.2	16.0	21.3	41.3	21.1	39.3	66.2	233.2
الكويت	-4.9	-1.4	-0.4	-0.6	3.2	-2.1	14.6	-8.3	-7.0	-0.3	-7.1
المجموع (فيما عدا الكويت والبحرين)	35.1	39.3	43.2	57.0	61.8	105.8	77.7	93.6	106.2	152.8	772.5

ويمكننا أن نلاحظ من حالة الكويـت، التـي تتـوفّر فيهـا حـسابات ختاميـة للميزانيّـة العامة، ويدققها ديوان المحاسبة التابع لمجلس الإمة؛ أن مـا يـتمّ توريـده إلى الميزانيـة العامة يفوقُ قيمة الصّادرات، ويعود هذا الفـرق منطقيّـاً إلى إضـافة نـصيب الميزانيّـة العامة من قيمة الاستهلاك المحلي من النفط والغـاز إلى نـصيب الميزانيّـة العامـة مـن الصّادرات.

وعلى عكس الكويت، بدلاً من أن تكون عائدات الميزانيّات العامة من النفط أكبر من قيمة الصّادرات؛ نجد في كلّ البلدان الأخرى أنّ قيمة الصّادرات هي الأكبر، وبنسبةٍ عالية. وهذا الفرقُ يُشير إلى أنّ هناك مبالغ كبيرة من عائدات النفط والغاز لم تدخل الميزانيّات العامة، بل لا يتم حسابها، لسببٍ او لآخر.

غموض أبو سعفة

يشوب الغموض حالة البحرين بسبب تواجد حقل أبو سعفة المشترك مع السّعودية، ولا يُعلم نوعيّة الاتفاقيّة الرّسميّة المُبرمة بين الدّولتين حول هذا الحقل الذي يُشكّل الأغلبية السّاحقة من إيرادات البحرين النّفطيّة، وعمّا إذا ما كانت إجمالي عائدات أبوسعفة - التي تذهب إلى أياد بحرينيّة - مُدرجة في الميزانيّة الختاميّة للدّولة أم أن جزءاً منها يذهبُ إلى أطراف خاصة. بالإضافة إلى ذلك؛ فان أرقام صادرات البحرين تشمل المُنتجات النّفطيّة من النّفط المستورد (خاصة ما يتمّ تكريره من نفط السّعودية في المصفاة الرئيسيّة)، ممّا يُعقّد عمليّة المقارنة بين الصّادرات وإيرادات الدّولة.

وإذا ما استثنينا أرقام البحرين للأسباب التي تمّ ذكرها سابقاً، بالإضافة إلى حسابات الكويت، بما أن الأرقام المُعلنة للإيرادات أعلى من قيمة الصّادرات إجمالا؛ فسوف يتبيّن أنّه فيما بين الدّول المُتبقّية الأخرى تفوق تقديرات صادرات هذه الدول من النفط والغاز ما تمّ إدراجه رسميّاً في إيراداتها الحكوميّة الرّسمية، وبما يزيد على 772 مليار دولار بين عامي 2002 و 2011، أي ما يُوازي أكثر من ربع دخل صادرات النّفط والغاز في هذه الدّول. وفي عام 2011م فقط تعدّى الفارق بين الرّقمين أكثر من 152 مليار دولار. وهذه المبالغ الفلكيّة

تبعث على التساؤل عن سبب هذه الفوارق في الأرقام المُدرجة. لذلك، لابدّ مـن إعـادة تقدير عائدات النّفط من خلال تقدير قيمة إنتاج النّفط والغاز، وتقـدير مـا يجـب أن يدخل سنويّاً منها إلى الميزانيّات العامة في كلّ بلد، وفي كلّ عام، وذلك لكي يتمّ التّحقّق من وجود تسرّبٍ للمال العام من عدمه، ومن ثمّ الوصـول إلى نـصيب الميزانيّـات مـن عائدات النّفط، وحجـم التّـسرّب إنْ وُجـد. وعـلى البـاحثين الجـادّين واجـب إظهـار حقيقة العائدات العامة من النفط والغاز المسال، وأوجه تخصيـصها، كـما هـي الحـال بالنسبة للكويت، وذلك من أجل أن يكون للشّفافية المعنى المقصود منهـا، وهـذا هـو هدفنا من خلال هذا الاصدار الـدوري، ومـا يتبعـه، حيـث نطمـح إلى مواصـلة رصْـد التطوّرات في كلّ دولة من ناحية إيرادات وصادرات النفط والغـاز، المُعلنـة والفعليّـة. ويقع المسؤوليّة الرئيسيّة لتبيان هذه الفوارق، وما يُفسّر هذا التّضارب في أرقام المـورد الرئيس للمنطقة؛ على حكومات دولها وأجهزتها الرّسميّة.

شهدتْ دولة الإمارات خلال الفترة من 2005 وحتى2008 م نمّـواً اقتـصاديّاً اسـتثنائيا، أدّى إلى إقبال رجال الأعمال على الاسـتثمار في المنتجـات العقاريّـة التـي يُعـاد بيعها. وتفنّنت الإمارات، وخاصة إمارة دبي، في فنّ البنـاء مـن حيـث التـصميم والهندسـة والفخامـة، وأصـبحت النّمـوذج المـالي الأول للمنطقـة، واسـتقطبت مستثمري العالم، الذي خوّلها أن تُصبح مركـزاً حيويّـاً للمـؤتمرات والمهرجانـات والفعّاليات العالميَّة.

وقـد كـان يحلـو للـبعض القـول بـأنّ الإمـارات تحوّلـت إلى شركـة ضـخمة تُـسخّر جميـع القـوانين لـدعم النّمـو العقـاري والتّجـاري، فارتفعـت معـدّلات الاسـتثمار إلى

مستوياتٍ فاقت التوقّعات، وأفسحت المجال لبعض الحكومات المحلّيّة لسنّ قوانين تجيز للمستثمر الأجنبي التملّك الحرّ في قطاع العقارات، وحرّية الاستثمار في المشاريع الكبيرة، وتولّدت علاقةُ مثاليّة بين المستثمر والحكومة بشكل عام، كما شجّع ذلك بعض الحكومات المحلّية - عبر شركاتها الخاصة - إلى مزاحمة القطاع الخاص في جني أرباح قطاعي العقار والخدمات.

وإزاء هذا النّمو والازدهار العاصف والسّريع وغير الحذر أحياناّ؛ وما تمخّض عنه من أزمةٍ ماليّة عالميّة بدأت في عام2008 ؛ تقلّص هذا المدّ بشكل كبير نتيجة ارتباط سوق الإمارات، وإمارة دبي خاصة، بالسّوق العالمي عامةّ، والسّوق العقاري على وجه الخصوص. والذي أدّى إلى تعرّض عددٍ من الشّركات الخاصة والحكوميّة إلى شبح الإفلاس نتيجة القروض المُترتّبة على الاستثمارات المفرطة في القطاع العقاري. ولولا عوائد النّفط المرتفعة؛ لكان الوضع أسوأ ممّا يُتصوَّر. وفي بعض التّقديرات لم تقل ديون الأزمة في الإمارات عن 130مليار دولار. ولقد شغلتْ هذه الأزمةُ هاجِس الكثير من المستثمرين، وزادت مخاوفهم، وطبقا ل" وول ستريت جورنال"الأمريكية : "فإن الأزمة المفاجئة لديون حكومة دبي أثارتْ مخاوف المستثمرين، وأضفت أجواء من القلق على الأسواق المالية لعالمية؛ حيث أصبحت مثقلة بديون تُقدّر بعشرات المليارات من الدّولارات، أنفقتها الشركات في بناء المشاريع العقارية الضخمة." وإذا ما افترضنا 175 ألف مواطن في دبي، فهذا يعني

أن 130 مليار دولار من الدّيون تعني معدل دين خارجي يزيد على 742الف دولار أمريكي لكلّ مواطن، وهو رقم مخيفٌ جدا.

وفي هذا الصّدد، رأى بعض الخبراء الاقتصاديين أنّ الإمارات، وخاصة دبي، أسرفت في مشاريع عقاريّة كبرى، واقترضت بعض شركاتها الحكوميّة قروضاً أكبر من طاقتها؛ على أمل أن تقوم هذه الشّركات ببيع الممتلكات والمنتجات العقاريّة لتسديد الدّيون، ولا سيما في ظلّ الإقبال الشّديد على العقارات وتوقّعاتهم بتواصل ارتفاع أسعارها.

وخروجاً من هذه الأزمة؛ قامت الحكومة الاتّحادية، وحكومة أبوظبي المحلّية، بتحمّل عبئ تلك الدّيون عبر تقديم حزم من الإنعاش المالي، تُقدّر بأكثر من 10 مليار دولار أمريكي لتدارك الوضع المالي للمصارف والمؤسّسات الحكوميّة، وحمايتها من الإفلاس نتيجة القروض الضّخمة. كما تمّ الإعلان عن إعادة جدولة ديون بعض الشّركات والمصارف الحكومية وإعادة هيكلتها. وبالرّغم من ذلك، وفي ظلّ ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الأعوام2012 – 2010 ؛ يُواصل النّاتج المحلي – ظاهريّاً على الأقل - تعافيه من حالة الرّكود الاقتصادي العالمي، حيث من المتوقّع أن يشهد نمّواً حقيقيّاً بنسبة % 4 لعام2012 م، وذلك وفقاً لصندوق النّقد الدولي. واحتلّت الإمارات المركز الثّاني بعد السّعودية من حيث استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج، وسجّلت التّجارة الأجنبيّة غير النّفطيّة في دبي وحدها رقما قياسياً بلغ 605 مليار درهم إماراتي خلال النّصف الأوّل من عام2012 م، بزيادة %12 عن الفترة نفسها من السّنة الماضية.

وما انفكت دولة الإمارات تواصل تسلّقها بناءاً على المؤشّرات المعتمدة في التّصنيفات العالميّة، فوفقاً لتقرير التنافسية العالميّة الصّادر مؤخراً عن منتدى الاقتصادي العالمي2012 ، احتلت الإمارات المرتبة 24 من أصل 144 دولة حول العالم، متقدّمة ثلاثة درجات عن السّنة الماضية. وصنّف تقريرالتنمية البشرية 2011 الصّادر عن الأمم المتحدة؛ الإمارات في فئة الدّول ذات التنمية البشريّة المرتفعة جداً، وجاءت في المرتبة 30 لمؤشر التنمية البشرية العالمي. ولتحافظ على الرّقم الأول عربياً للسّنة الثّانية على التوالي. وبلغ معدل الرفاه أو الرضا العام عن الحياة وفق التقرير في الإمارات 7.1 درجات، ويعدّ من أعلى المعدّلات العالميّة.

ولكن هذه المؤشرات لا تتطرق إلى العوامل الهيكليّة في البنيّة الاقتصاديّة في دولة الامارات، والتي بالإضافة إلى الديون المرتفعة وأزمة العقار التي لا تزال تعاني منها دبي؛ تواصل كغيرها من دول الخليج في الاعتماديّة المفرطة على ثروة النفط الناضبة، والاقتصاد الاستهلاكي الطفيلي الذي نمى حوله. وفيما يلي نقدّم أهم ملامح اقتصاد الإمارات، على أمل الوصول إلى فهم أفضل لأهمّ العوامل والتطوّرات فيه على مدى السّنوات القليلة الماضية.

تركيبة الاقتصاد والناتج المحلي في الإمارات وفق أرقام المركز الوطني للإحصاء، شكّل النّفط الخام والغاز الطبيعي 30% من إجمالي النّاتج المحلّي في الإمارات، وتبعها قطاع قطاعات الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح (13%) والتشييد البناء (11%) والعقارات وخدمات الأعمال(10%) .

يعتمد الناتج المحلي في الامارات على النفط الخام و الغاز الطبيعي

رسم بياني 3.24: توزيع القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الاماراتي

%، 2011

الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية %1

الصناعات التحويلية %9

الكهرباء والغازوالماء %2

التشييد والبناء %11

تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح %13

المطاعم والفنادق %2

النقل والتخزين والإتصالات %9

العقارات وخدمات الأعمال %10

الخدمات الإجتماعية والشخصية %2

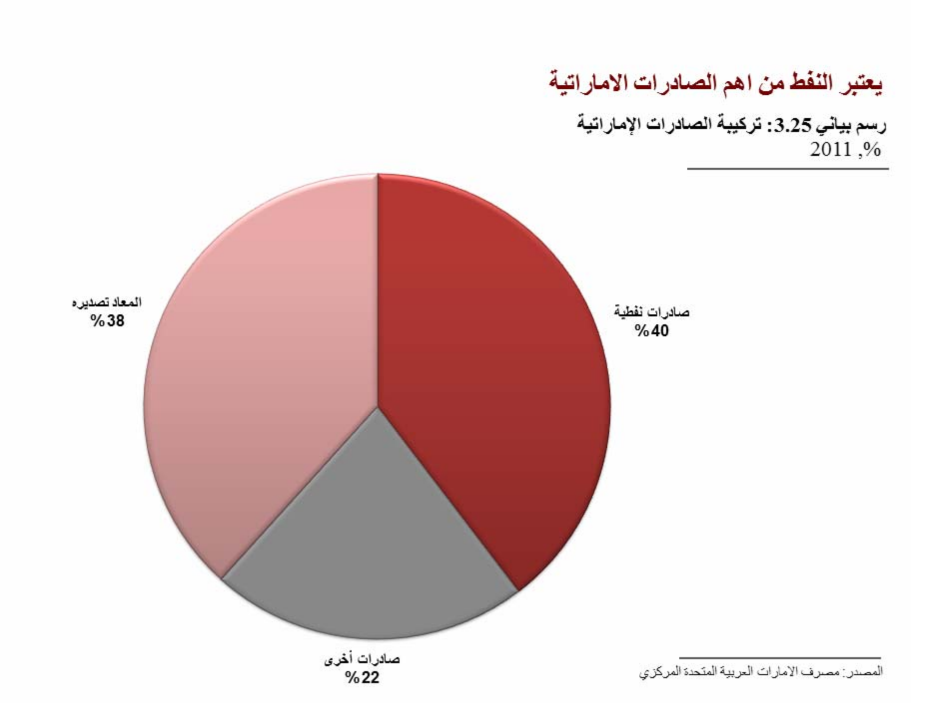
قطاع المشروعات المالية %7

قطاع الخدمات الحكومية %4

النفط الخام و الغاز الطبيعي %30

المصدر: المركز الوطني للاحصاء

وبذلك بلغت مساهمة القطاعات غير النّفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقيّة؛ ما نسبته 70% في عام2011 م، بينما لا زال الباقي (30%) يأتي من القطاع النفطي، وهي نسبة مرتفعة جدا. وتبقى المنتجات النفطية هي أهم الصادرات الإماراتية (40%) ومن بعدها السّلع المُعاد تصديرها (38%) .



ونظـرا للتـساؤلات المطروحـة حـول البيانـات الحكوميّـة، وتبـاين إحـصاءات المراكـز الاحصائيّة في الإمارات ما بين المحلّية والاتّحادية؛ تبقى بيانات منظمتي صندوق النّقـد الدولي والبنك الدّولي؛ أقـرب إلى الدّقـة، وعليـه فقـد توقّـع صـندوق النّقـد الـدّولي في أحدث تقرير له بعنوان"مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسـط وآسيا الوسطى"؛ أن يرتفـع إجـمالي النّـاتج المحـلّي الإجـمالي للإمـارات إلى 386.4مليـار دولار في عـام2012 م، مقابـل 360.1 مليـار دولار في عـام2011 م، وتوقّـع أن يـصل إلى 394.5 مليار دولار في عام2013م.

كما توقّع الصّندوق أن يُحقّق إجمالي النّاتج المحلي غير النفطي نمـواً بواقـع 3.8% في عـام 2013. مـن 3.5% في2012 ، بعـد أن كـان 2.7% في2011 ، و 2.1%في 2010. وتوقّع التقرير أن يُحقّق إجمالي النّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي لدولـة الإمـارات نمـواً سنوياً بواقع 2.3% في2012 ، ليُعاود ارتفاعه إلى 3.8% في 2013.

وحول نمو إجمالي النّاتج المحـلي النّفطـي توقّـع التّقريـر أن يبلـغ 1.0% في2013 ، دون إشارة إلى العام 2012. وقال الصّندوق إنّ رصيد الحساب الجاري بلـغ 9.2% مـن إجـمالي النـاتج المحـلي في2011 ، بمبلـغ 33.3 مليـار دولار، ويُتوقـع ارتفاعـه إلى 10.3% في2012، بمبلـغ 40.0 مليـار دولار، و 10.4%في2013 ، إلى 40.9 مليـار دولار.

القطاع النفطي

إنّ أيّة مقاربة للاقتصاد الإماراتي لابدّ وأن تبدأ مـن القلـب النـابض للاقتـصاد، أي النّفط. شهدت الصّناعة النّفطيّة عام 2012 في الإمارات الانتهاء من تنفيذ عددٍ من المشاريع الهامة، وبدء تنفيذ مشاريع جديدة أو استكمال عدد كبير مـن المـشاريع التـي ترفـع مـن القـدرة الإنتاجيّـة للدّولـة، وإنجـاز أوّل مـشروع بالمنطقـة يخـوّل الإمارات تصدير 1.5 مليون برميل نفط يوميّاً، عبر بحر العرب، دون المرور بمـضيق هرمز.

وتـــشير التّقـــارير أن الطّاقـــة الإنتاجيّـــة للإمـــارات مـــن الـــنفط تُقـــدّر في عـــام 2012 م بنحو 2.6 مليون برميل يوميّاً، متوقّعاً ارتفاعها إلى2.8 مليـون برميـل، وهنـاك

توجّـه بـأنّ يقفـز إنتـاج الـنّفط إلى 3 ملايـين برميـل يوميّـاً، وفـق بيانـات وزارة الطاقة.

وسجّلت صناعة النّفط الإماراتيّة، في يوليو الماضي، أحد أهم وأكبر إنجازاتها والتي تمثلت بتصدير أوّل شحنة نفط من الحقول البريّة لإمارة أبوظبي من ميناء الفجيرة بعد الانتهاء من تنفيذ أنبوب النفط الممتد بين حبشان في المنطقة الغربية بإمارة أبوظبي والفجيرة بطول 370كيلومترا، وبذلك يتم تجاوز مضيق هرمز.

كما شملت المشاريع البدء في توسيع الطّاقة التّكريريّة، وإنجاز الكثير من المشاريع الهامة المرتبطة بتنفيذ مشروع الغاز المتكامل، والذي يُعزّز من قدرة الإمارات على توفير كمّيّات ضخمة من الغاز لتلبية الطّلب المُتنامي على الطاقة النّظيفة في السّوق المحلّي، واستخدامها بمحطّات توليد الطّاقة الكهربائيّة ومحطّات التّحلية، إضافة إلى استخدامات توليد الطّاقة للصّناعات الوطنيّة المُتنامية.

وذكرت التّقارير أنّ أسعار النّفط التي سُجّلت في الأشهر الأربعة الأولى من سنة2012 م؛ بلغت 114 دولارا للبرميل، ممّا يعد برفع الإيرادات النّفطيّة. هذا، وقُدّرت عائدات النّفط في الإمارات سنة2011 م نحو 31 بالمئة من النّاتج المحلّي الإجمالي. وكغيرها من دول الخليج، تبقى عائدات الإمارات العامة رهينة التّقلّبات في أسعار الأسواق العالميّة للنفط، والتي لا تلعب المنظّمات المحلّية، بما فيها" أوبك"، دوراً مؤثراً فيه.

وأكّدت التّقارير بأنه إلى جانب إنشاء خط الأنابيب حبشان /الفجيرة لتصدير النّفط الخام من أبوظبي إلى العالم الخارجي دون المرور بمضيق هرمز؛ سيتمّ في الفجيرة، الواقعة على بحر العرب، إنشاء محطّة للتزوّد بالغاز الطّبيعي المسال من السّوق العالميّة، وذلك لتوفير احتياجات الإمارات المتنامية من الغاز، والتي تُقدّر بنحو 15 %سنويا.

وقالت مصادر صناعة الغاز في الإمارت بأنّ أبوظبي تُطوّر حالياً مشاريع غاز ضخمة، من أبرزها الحصن غاز بالتعاون بين أدنوك وشركة" أوكسسدنتال "الأميركية لإنتاج الغاز الطبيعي من حقل شاه بمعدل 500 مليون قدم مكعبة يوميّاً، إضافة إلى كمّيات من سوائل الغاز.

كما تمّ وضع خُطط للتّوسّع في استخدام الطّاقة النّظيفة، تشمل خططاً لشركة" مصدر "لإنتاج % 7 من احتياجات البلاد من الطاقة من خلال تنفيذ مشاريع عملاقة للطاقة الشّمسيّة، إضافة إلى بناء محطّات لإنتاج الطّاقة النووية.

وتولّت شركة الاستثمارات البتروليّة الدّوليّة" ايبيك"، المملوكة لحكومة أبوظبي، تنفيذ مشروع خط الأنابيب باستثمارات بلغت حوالي ثلاثة مليارات دولار، وتقوم بتشغيله شركة بترول أبوظبي للعمليّات البترولية البرية" أدكو"، والتابعة لأدنوك.

وأشارت التّقارير إلى أنّ شركة الاستثمارات البترولية الدولية"ايبيك "المملوكة لحكومة أبوظبي، تعتزم بناء مصفاة بتكلفة ثلاثة مليارات دولار في الفجيرة بطاقة 200 ألف برميل يوميّاً، ومن المقرّر الانتهاء منها منتصف 2016.

وتعكف شركة" أدنوك "حاليّاً على تطوير حقولها النّفطيّة لرفع طاقتها الإنتاجيّة بشكلٍ مُستدام من 2.8 مليون برميل إلى 3.5 ملايين برميل يوميّا بحلول2017 ، باستثمارات تتجاوز 260 مليار درهم. ويشمل التّطوير تحديث المنشآت النّفطيّة بحقولها البريّة والبحريّة، متمثلة في شركات" أدكو "و"أدما "و"زادكو "المسؤولة عن أكثر من % 90 من إنتاج النفط والغاز.

أمّا مشروع ضغط الغاز في حبشان فتعتبره ذا أهمية إستراتيجيّة، حيث إنه سيضمن استمراريّة تدفّق إمدادات الغاز إلى قطاع الطاقة، وتشمل المرحلة الأولى منه إنشاء ثلاث محطّات متشابهة لضغط الغاز، وتحويله إلى" جاسكو "للمعالجة النهائيّة. ووصلت المرحلة الأولى إلى أعمال التّدشين، ومن المقرّر أن تدخل مرافق ضغط الغاز الخدمة قريباً. أمّا المرحلة الثّانية من المشروع فسترفع كمّيات الغاز المستدامة إلى 2.1 مليار قدم مكعبة يوميّاً عن طريق تركيب المحطة الرّابعة لضغط الغاز، وحسب تصريحات بعض المسئولين؛ من المتوقع ترسية العقد خلال الفصل الأول من عام 2013 على أن يكتمل المشروع خلال الفصل الثالث من عام 2015.

وذكرت المصادر، أنّ هناك مشروعات لتطوير وزيادة الإنتاج من حقل" زاكم السفلي "لزيادة إنتاج النّفط 100 ألف برميل يوميّا في2016، فيما تعمل شركة" أدما العاملة "على تطوير حقول جديدة، منها سطح" الرازبوت "الذي يتضمّن أعمال الحفر على جزيرتين صناعيتين يجرى حالياً تشييدهما. كما

يجري العمل لإقامة منشآت على جزيرة زركوه لمعالجة وتخزين وشحن 100 ألف برميل يوميّا من خام سطح الرازبوت.

هذا، وقدّر صندوق النّقد الدولي إجمالي عائدات الإمارات من صادرات النفط والغاز ومنتجات البترول بنحو 667 مليار دولار خلال الفترة من عام 2012 حتى عام2017 ، وكانت تقديرات سابقة لأوبك أشارت إلى أن الاحتياطيات الإماراتية من النفط تبلغ 97.8 مليار دولار برميل. ولا توجد بيانات حكوميّة دقيقة يمكن الرّجوع إليها بشأن الحجم الحقيقي لعائدات النفط لعام 2012 والمبالغ المحوله منها للصناديق السّياديّة الاستثماريّة. ولكن ممّا سبق سرده، فيبدو أنّه من الآمن القول بأن اعتماديّة الاقتصاد الإماراتي على القطاع النفطي لن تتقلّص في المستقبل القريب إلى المتوسط، بل إنّها تتّجه نحو الإزدياد بشكلٍ متوسّع.

وفي هذا الصّدد، تصدّرت الإمارات قائمة الدّول العربيّة من حيث أصول صناديقها الاستثماريّة، حيث بلغ إجمالي أصول الصناديق الاستثمارية الإماراتية 811.7 مليار دولار طبقاً لتقديرات معهد صناديق الثروة السّياديّة وتضمّ كلا من جهاز أبوظبي للاستثمار ومؤسسة الاستثمار بدبي، وشركة الاستثمارات البترولية الدولية"إيبيك"، وشركة مبادلة للتنمية، وجهاز رأس الخيمة للاستثمار. وتصدّر جهاز أبوظبي للاستثمار قائمة صناديق الثروة السّياديّة العربيّة مع نهاية العام2011 م، وهو ثالث أكبر صندوق سيادي في العالم بعد الصّندوق السّيادي للصّين والنّرويج، حيث ضمّ أصولاً بقيمة 627 مليار دولار تُشكل 12.8% من حجم الصّناديق السّياديّة العالميّة والبالغة 5.1 تريليون

دولار. ويُـذكر أنّ دولـة الإمـارات لا تُفـصح رسـميّاً عـن حجـم اسـتثمارات صـناديقها السّياديّة، ولا توجد مصادر مؤكّدة حول أحجام هذه الصّناديق الـسّياديّة، مـمّا يجعـل عمليّة تحليل وتدقيق هذه الأرقـام، بـأيّ نـوع مـن الـشّفافية أو الدّقـة، عمليـة شـبه مستحيلة.

البطالة

بلغ مُعدّل البطالة بـين المـواطنين الإمـاراتيين20.8 ٪، مقابـل3.2 ٪ لغـير المـواطنين، في وقتٍ بلغ فيه المُعدّل بين المواطنات28.7 ٪ مقابل17.5 ٪ بـين المـواطنين الـذّكور، فـيما يُقدّر مُعدّل البطالة العام في الدّولة (مواطنون ومقيمون) بنـسبة 4.6 ٪. وعـلى الـرّغم من تدنّي مستوى البطالة الإجمالي، إلاّ أنّ اقتراب مُعدّل البطالة بين المواطنين إلى الرّبـع في دولة من المفترض أن يكون هناك فائضا في الأعمال؛ يُشير إلى تواجد خلـل بنيـوي في تركيبة سوق العمّال والسّكان.

وأظهر الكتاب الإحصائي السّنوي لعام2011 م، والصّادر عن المركـز الـوطني للإحـصاء، أنّ مُعدّل المشتغلين خلال عام 2011 بلغ62.9٪ على مستوى الدّولـة، فـيما ارتفـع بـين الذكور إلى77.8 ٪، وانخفـض بـين الإنـاث ليبلـغ28.4 ٪، وتـدنى مُعـدّل المـشتغلين بـين المواطنين ليبلغ25.5 ٪، لكن مع ذلك، فإنّ مُعدّل المشتغلين بين المواطنين الذكور مقابل المواطنـات بقـي مرتفعـاً، إذ يبلـغ36.7 ٪ بالنـسبة للمـواطنين الـذكور، مقابـل13.9 ٪ بالنسبة للمواطنات الإناث.

وارتفع مُعدّل المشتغلين من غير المواطنين ليصل إلى70.6 ٪، ووصل المُعدّل عند الذكور من غير المواطنين إلى83.7 ٪، فيما وصل بين الإناث غير المواطنات إلى34.1 ٪.

وممّا يثير خبراء قضايا البطالة في الإمارات؛ أنّ سوق العمل الحكومي أو الخاص يشهدُ فرصاً وفيرة يمكن أن تستوعب بطالة المواطنين، لكن ما يعوق ذلك وفق الخبراء الاقتصاديين؛ عدّة أسباب، أولها العمالة المواطنة التي لا تُقبل على كلّ أنواع الوظائف، بل تُركّز على العمل في الجهات الحكوميّة، أو الأعمال الإداريّة، بالإضافة الى أنّ القطاع الخاص لا يُقدّم المزايا والحوافز الماليّة التي يُقدّمها القطاع الحكومي، حاله كحال الوضع في باقي دول مجلس التعاون.

وفي هذا المجال، فقد عمدت الهيئات المتخصّصة الحكوميّة إلى عقد وتنظيم العديد من معارض التّوظيف التي تهدف بالدّرجة الأولى إلى خفض معدّلات البطالة بين المواطنين، ورفع نسبة التوطين في القطاع الخاص، إلى جانب برامج وزارة العمل التي تهدف إلى استقطاب المواطنين عبر برنامج المنشآت الصّغيرة والمتوسطة، وبرنامج الحماية من التعطّل، وبرنامج تطوير الخدمات المُقدّمة للمتعاملين، وبرنامج تطوير التفتيش، وبرنامج تطوير عمل وكالات التوظيف الخاصة، وبرنامج المرصد الخليجي لمعلومات سوق العمل، وبرنامج إدارة دورة العمل التعاقدي. لكن يرى الكثير بأنّ هذه البرامج والمعارض تبقى نفقات لا تتبعها خطط وبرامج عمليّة حيويّة جاذبة، ولا تتطرّق إلى جوهر الخلل في سوق العمل. وتشير البيانات الصادره في عام 2012 أن نسبة التوطين في

القطـاع الحكـومي الاتحـادي لا يتعـدّى53 ٪، والجـدير بالـذكر أن نـسبة التـوطين في القطاع الخاص لا يتعدّى في أعلى معدّلاتها نسبة1.5%.

الميزانية العامة للدّولة

الإيرادات العامة ومصادرها

تتكوّن الإيرادات العامة الاتّحادية من عدّة مصادر، أهمّها المـساهمات العامـة التـي تقدّمها الحكومات المحلية" أبـوظبي ودبي"، ورسـوم الخـدمات التـي تُقـدّمها الجهـات الاتّحادية، وعوائد أرباح استثمارات الحكومة الاتّحادية. وتـسعى الحكومـة الاتّحاديـة لتنمية تلك الموارد عبر العديد من الخطوات، ولنا هنـا أن نـسردها بإسـهاب: تحـديث هيكـل رسـوم الخـدمات في الحكومـة الاتحاديـة، وتطـوير نظـام تحـصيل الإيـرادات الإلكترونيـة أو مـا يـسمى الـدرهم الإلكـتروني، ودراسـة تطـوير رسـوم حـقّ الامتيـاز الاتّحادي التي تحصل من الشركات المحتكرة للخدمات مثل شركتـي الاتـصالات و"دو"، واستحداث أسس ومعايير فرض أو تعديل الرسـوم أو الإعفـاء في الحكومـة الاتّحاديـة، وإصدار التّشريعات المتعلّقة بالإيرادات العامة للدّولة والـضّرائب الانتقائيـة، وتطـوير ضرائب اتّحادية انتقائيّة تحصل على بعض المنتجات الـضارة بالـصّحة العامـة، ووضـع ضوابط جديدة في شأن مساهمة الحكومة الاتّحاديّة التي لا تحصل من رسوم وعوائـد مشتركة مع الحكومات المحلية. والجدير بالذكر أن الامارات مازالت في مرحلـة دراسـة وتردّد في تطبيـق الـضّرائب المبـاشرة أو غـير المبـاشرة في الدّولـة، وتوجّهـات الحكومـة الإتحادية تشير إلى عدم رغبتها في فرض ضرائب في الوقت الراهن، مع العلم أن ما يتمّ فرضـه مـن رسـوم عاليـة عـلى الخـدمات في القطاعـات المختلفـة مقارنـة مـع دول

مجلس التعاون يُعدّ شكلاً من أشكال الـضريبة، وإنْ كـان يـتمّ إقـراره بـصيغة رسـوم. واقتصاديّاً، يعتبر استخدام مبدأ الضريبة أكثر شـفافية وإنـصافاً مـما هـو عليـه نظـام الرّسوم، وإنّ التحول التدريجي من مبدأ فرض الرسوم إلى مبدأ الضريبة يُعدّ شكلاً مـن أشكل الإصلاح الاقتصادي، وهـو يفيـد، لا يـضر. ولكـن كـما هـو الحـال في بـاقي دول الخليج؛ تبقى ضريبة الدّخل عقدة ذهنيّة تتردّد كلّ دول الخليج في تطبيقها.

ويبلـغ إجـمالي الإيـرادات النّقديّـة للحكومـة الاتّحاديـة، وفقـا لميزانيـة2012 م، نحو 4.41 مليار درهم، وهي موزّعة وفقا لمصادرها عـلى النحـو التـالي: أولا:رسـوم الخدمات التي تقدّمها الوزارات، ثانياً: العوائـد المتنوّعـة، وهـي عبـارة عـن أربـاح الاستثمارات وعوائـد المـصرف المركـزي ورسـوم حـقّ الامتيـاز الاتّحـادي وإيـرادات أخرى، وثالثاً مساهمات الحكومة المحلية" أبـوظبي ودبي ."مـع العلـم أنّ إيـرادات الحكومة الاتّحاديّـة لا تـرتبط مبـاشرة بأسـعار الـنّفط العـالمي، ذلـك أن الحكومـة الاتّحادية تتلقى دعماً مُحـدّداً مـن بعـض الحكومـات المحليّـة، ولـيس مـن نطـاق صلاحياتها متابعة تذبذب أسعار النفط الخام، وهو دور مقصور عـلى الحكومـات المحليّة.

أوجه نفقات الميزانية الاتحادية 2012

قُدّرت مصروفات الميزانيّة العامة للاتّحاد عن السّنة المالية 2012 بمبلـغ 41.8 مليار درهم مقابـل 41 مليـار درهـم لعـام 2011، وقُـدّرت إيـرادات الميزانيّـة العامة للإتحاد عن السّنة الماليّة 2012 بمبلغ 41.4 مليـارا درهـم. مقابـل 40.6

مليار درهم لعام 2011، وقُدّرالعجز لعام 2012 بمبلغ 400 مليون درهـم مقابـل عجـز مماثل لعام2012 م.

ووفقاً لقانون الميزانيّة، فإنّ إجـمالي مـصروفات الـشّؤون الحكوميّـة تبلـغ 17.5 مليـار درهم منها 6.1 ملياردرهم لوزارة الدفاع. و 6.8مليار درهم لوزارة الداخلية.

وتبلـغ مـصروفات البنيّـة التّحتيّـة والمـوارد الاقتـصاديّة.1 6 مليـار درهـم، منهـا168.3 مليون درهم لمصروفات وزارة الاقتصاد و724.6 مليون درهم لوزارة الأشـغال العامـة و287.1 مليون درهم لوزارة البيئة والمياه.

وتبلغ اجمالي مصروفات التنمية الاجتماعية 15.7 مليار درهم منهـا 4.7 مليـار درهـم لوزارة التربية والتعليم، و 1.3 مليار درهم لجامعة الامارات. و3.0 مليار درهـم وزارة الصحة. و459.4 مليون درهم وزارة العمل. و2.6 مليـار وزارة الـشؤون الاجتماعيـة. و 410.3 مليون درهم الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف.

وتبلغ إجمالي الأصول الماليّة والاستثمارات الماليّة 2.0 مليار درهم. وفيما يتعلّق بـإيرادات الميزانيّـة فقـد بلغـت مـساهمة إمـارة أبـوظبي 14.3 مليـار درهـم. ومساهمة إمارة دبي 1.5 مليار درهم. وبلغـت إيـرادات الـوزارات 25.3 مليـار درهم.

وعليـه، فلقـد اسـتحوذ قطـاع الخـدمات الاجتماعيّـة عـلى47 ٪ مـن إجـمالي الميزانيّة الاتّحاديـة للعـام 2012 بمبلـغ قـدره 19.7 مليـار درهـم، ويـضمّ هـذا القطاع التّعليم العام والتعليم العـالي والـصحة والعمـل والـشؤون الاجتماعيـة

والشؤون الإسلامية والثقافة والشباب وتنمية المجتمع، وبرنامج الشيخ زايد للإسكان، إضافة إلى المنافع الاجتماعيّة الأخرى.

واستحوذ قطاع التّعليم على 20% من إجمالي الميزانيّة بمبلغ 8.2 مليار درهم. فيما استحوذ قطاع الشّؤون الحكوميّة الذي يضمّ الدّفاع والدّاخليّة والعدالة والشّؤون الخارجيّة وإدارات اتّحادية أخرى على42 ٪ من إجمالي الميزانيّة الاتّحاديّة بمبلغ 17 ملياراً و 500مليون درهم.

واستحوذت نفقات البنية التّحتيّة على 4% من اجمالي الميزانيّة بمبلغ قدره 1.6 مليار درهم. لاستكمال مشروعات مباني الوزارات والطّرق والصّيانة.

كما استحوذ قطاع الكهرباء والماء على 12% من إجمالي الميزانيّة بمبلغ قدره 5 مليارات درهم. لاستكمال توسّعات الشّبكة الكهربائيّة ومواكبة زيادة الطّلب المستمر على خدمات الماء والكهرباء في بعض الإمارات.

والجدير بالذكر هو أن الميزانيّة الاتّحاديّة لا تتضمّن إيرادات النفط، ولا أرباح الشّركات الخاصة التابعة للحكومة الاتّحاديّة والحكومات المحليّة، ولا الصناديق السّياديّة التّابعة للحكومات المحليّة، ولا يشمل الإنفاق الأموال التي تستخدم في دعم الميزانيّات العموميّة للهيئات الحكوميّة ذات الصّلة التي تُحقّق خسائر، ولا تشمل هذه الأرقام أيضاً الإيرادات الكبيرة التي تحققها الأسهم الإماراتيّة من الأصول الأجنبيّة المملوكة للقطاع العام.

كما وأنّ نفقات الخدمات في ميزانية الحكومة الاتّحادية مثل الشّئون الاجتماعيّة والتعليم والصحة والجامعات والشرطة والدفاع ليست دقيقة.، فهي لا تشمل

نفقات أخرى ضخمة تنفقها الحكومات المحليّـة، وتتجـاوز أحيانـاً نفقـات الحكومـة الاتّحادية. كما لا تشمل الميزانيّة الاتحاديّة إيرادات النّفط الخام، ويعدّ من الأسرار غير المصرح بها للتداول أو النشر للجمهور أو حتى لدى المجالس التّشريعيّة.

وبقراءةٍ سريعة لمشروع الميزانية العامة للاتحاد2012 ، يتّضح أن الحكومة نجحت مـن جانبٍ في تحقيق التوازن بين استمرار الإنفاق التّنموي بمعدّلاتٍ مرتفعة، ومـن جانـبٍ آخر استمرّت في السّيطرة على العجـز إلى أقـصى حـدّ ممكـن عنـد مـستويّات مقاربـة لمشروع ميزانيّة عام 2011 بواقع نحو 400 مليون درهم. وهو يمثّل أقـل مـن 1% مـن إجمالي النّفقات التقديريّة بمشروع الميزانيّة الاتّحادية لعام2012.

لا يمكن تقدير إجـمالي نفقـات الإمـارات بمعـزل عـن نقفـاتٍ ضـخمة تفـوقُ الميزانيّـة الاتّحادية عبر الحكومات المحليّة، وخاصة أبوظبي ودبي والشارقة، ومثـال ذلـك قُـدّرت ميزانيّة حكومة دبي وحـدها لعـام 2012 بمبلـغ 32.3 مليـار درهـم. والجـدير بالـذكر، تسعى الحكومة الاتّحاديّة للتّنسيق مع الحكومات المحليـة للعمـل عـلى نـشر بيانـات الميزانيّــة المجمعــة للجمهــور، مــما تعكــس الــصّورة الحقيقيّــة لحجــم الإنفــاق في دولــة الإمــارات، ولكــن المــشروع يواجــه بعــض الــصعوبات مــن الحكومــات المحليــة. هــذا وقــدّر صــندوق النقــد الــدولي الميزانيــة المجمعــة للإمــارات لعام 2011 بمبلغ 401.5 مليار درهـم، وإيـرادات قـدرها 440.1 مليـار درهـم، بفائض قدره 38.6 مليار درهم. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الماليّة الرّسـميّة في الإمارات؛ تُقلّل من القوّة الحقيقيّة للتّمويلات العامـة، حيـث أن جـزءاً مـن

عائدات النفط في أبوظبي لا يتمّ إدراجها كإيرادات حالية، وإنما يتمّ تحويله مباشرة إلى صناديق الثروة السّياديّة.

كما أشرنا، فإنّ الإمارات ثالث أكبر بلد مُصدّر للنّفط في العالم، حقّقت فائضاً ماليّاً بالميزانية المجمعة قدره 38.6 مليار درهم، وبنسبة 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في2011 ، حيث دفع الإيراد المرتفع للنفط الخام إلى زيادة الإنفاق الحكومي، حسب ما أظهره مؤخّراً تقرير صندوق النقد الدّولي وبيانات الحكومة. ورغم ذلك، فإنّ الفائض المجمّع لعام 2011 كان جزءا بسيطاً من الفوائض التي حقّقت قبل الأزمة المالية الأخيرة، والذي بلغ متوسطه 167 مليار درهم سنويّاً في الفترة من 2006 وحتى عام2008 وفق بيانات صندوق النقد الدولي.

وأظهرت بيانات صندوق النقد الدولي أن الإنفاق الحكومي المجمّع في الإمارات ثاني أكبر اقتصاد عربي ارتفع بما يزيد عن 19% ليصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق عند 401.5 مليار درهم في2011 ، ويزياده قدرها 56% عن مستوى الإنفاق لعام 2008. وارتفعت الإيرادات المجمّعة 41 في المائة إلى 440.1 مليار درهم، مسجلة أعلى مستوى في 3 سنوات، حيث شكّل دخل النفط والغاز ما يزيد عن 82 في المائة منها، حسب تقرير الصندوق الذي نشره بعد التّشاور مع الحكومة. ونتيجة لذلك، ارتفع حجم الإنفاق العام وبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي 48200 دولار، ويعتبر من أعلى المعدّلات في العالم. وتوقع محلّلون في استطلاعات لرويترز في

مارس 2012 أن تتمكّن الإمـارات مـن تحقيـق فـائض مُجمّـع في الميزانيـة بنـسبة 5.9 %من الناتج المحلي الإجمالي في 2012.

وانتظاراً لإعتماد قانون الدين العام في الإمارات، تعكفُ الحكومة عـلى وضـع التّـصوّر العام لآليّة إدارة مكتب الدّين العام المرتقب، وبحسب مصادر وزارة الماليّة؛ فإنّ حجم الدين العام المترتب على الحكومة الاتحادية ضئيل في الوقت الرّاهن، ولا يُـشكّل أزمـة ماليّة، بالمقارنة مـع النّـاتج المحـلي الإجـمالي للدّولـة، ولم يـتم ذلـك عـبر وزارة الماليّـة مباشرة، ولكن عبر بعض المؤسّسات الخاصة المساهمة فيها للحكومة الإتحادية. وتجدر الإشارة إلى أنّ الالتزامات المترتّبة على الحكومات المحليّة لا تندرج ضـمن الـدّين العـام المحسوب على الحكومة الاتّحاديّة، فلكلّ إمارةٍ سياستها واستقلاليّتها في هذا الشّأن.

هذا والجدير بالـذكر أنّ صـندوق النقـد الـدولي قـدّر إجـمالي الـدّين الخـارجي عـلى الإمـــارات 47.2 مليـــار دولار في2010 ، و 41.0مليـــار دولار في2011 ، ويتوقـــع بلوغــه 39.0 مليــاراً في2012 ، و 39.5مليــاراً في 2013. ولكــن يُقــدّر بعــض الخــبراء الاقتصاديين حجم الديون بما هو أكبر من ذلك بكثير، حيث يتمّ تقـدير ديـون حكومـة دبي أو الشّركات المرتبطة بها بـأكثر مـن 100 مليـار دولار، فـضلاً عـلى أنّ حكومـة دبي صرّحت أن ديونها بلغت 80 مليار دولار. ولا تتوفّر إحصاءات دقيقـة محليّـة مـستقلّة يمكن الرّجوع إليها في هذا السّياق. ومن هذا المنطلق، فتبقى مـسألة الـدّيون المترتبـة، خاصة على الشركات شبه الحكومية في دبي، مصدر قلق، نظراً للتكهّنات حـول حجمهـا الهائل، وغياب الشّفافية حولها..

حجم التّحويلات للخارج وتوجّهاتها

وصل حجم تحويلات الوافدين خارج الدّولة بنهاية 2012 إلى 12.9 مليار دولار، مقابل 11.2 مليار دولار في نهايةإلى 12.9 مليار دولار، مقابل 11.2 مليار دولار في نهايةإلى 12.9 مليار دولار، مقابل 11.2 مليار دولار في نهايةإلى 12.9 مليار دولار، مقابل 11.2 مليار دولار في نهاية 2011 بنمو نسبته% 15 . في حين وصل إجمالي حجم التّحويلات خارج دول مجلس التعاون الخليجي في العام الماضي إلى 83.0 مليار دولار بنمو نسبته 12.6 %بالمقارنة مع 74.0 مليار دولار في العام 2011، وذلك بحسب بيانات حديثة صادرة عن المصرف المركزي. وهو ما يشير إلى أنّ نسبة نمو التّحويلات خارج الإمارات فاقت نسبة نمو التّحويلات خارج دول مجلس التعاون. وتشير التقارير إلى أنّ الهند تحتلّ المرتبة الأولى في حجم التّحويلات الواردة من دول مجلس التعاون، بحجم تحويلات وصل إلى 30 مليار دولار في العام2012 ، بنمو نسبته% 15 ، وأرجع السّبب الرّئيسي في ذلك إلى فقدان الروبية الهندية % 18 من قيمتها العام الماضي.

تداعيات الانتفاضات العربيّة على اقتصاد الامارات

يعتقد بعضُ الخبراء الاقتصاديين بأنّ الإمارات استفادت اقتصاديا من الانتفاضات العربية، بعد أن توجّهت العديد من الشركات المقيمة في دول الرّبيع العربي للبحث عن ملاذ آمن لاستثماراتها، وكانت الإمارات على رأس هذه الوجهات التي استفادت من تقاطر تلك الشركات على أراضيها. ويرى هؤلاء الخبراء أن الانتفاضات العربية كان لها تأثير إيجابي على اقتصاد الإمارات،

ممّا أدى إلى انتعاش ملحوظ في عدّة قطاعات، كان منها القطاع المصرفي، عبر تنامي الودائع، نتيجة لارتفاع التّحويلات، والقطاع العقاري الذي شهد تحسّناً عقب الثورات العربية.

وتواترت الأخبار حول تحويل عدد من رجال أعمال ينتمون لدول الثورات العربيّة استثماراتهم إلى الإمارات، والتي تُقدّر بمليارات من الدولارات، باعتبارها مناخاً أكثر أمنا وجذبا للاستثمار، وما تتمتع به من استقرار سياسي وأمني وتوجّهات سياسة الإمارات غير المؤيّدة للانتفاضات العربيّة، مع العلم أن المصرف المركزي الإماراتي نفى استقبال أية تدفقات نقديّة من تلك الدّول.

ويرى المحلّلون أنه على الرّغم من صعوبة تتبّع هذه الأموال في ظلّ النّفي الرّسمي، إلا أن بصماتها واضحة، سواء في حركة النّشاط التّجاري والسّياحي، أم الإقبال على شراء العقارات وارتفاعها في بعض الإمارات. بالرغم من إحجام أو تحفّظ المصارف المحليّة مؤخراً في عمليات التّمويل والإقراض العقاري.

وذكرت صحيفة" البيان "الإماراتية بتاريخ 1 إبريل2012 م، وفي إشارة إلى تقرير المجلس العالمي للسّياحة والسّفر الذي توقّع أن يصل إجمالي الاستثمارات السّياحيّة في دولة الإمارات بنهاية عام 2012 إلى 85.4 مليار درهم، مقابل 76.5 مليار درهم بنهاية عام2011 ، بزيادة تصل إلى حوالي 9 مليارات درهم عن العام الماضي.

هـذا وقـد بلـغ إجـمالي تـصرّفات الوحـدات الـسّكنية في دبي، خـلال الربـع الأول مـن عـــام2012 م، 3805 إجــراء، وبلغـــت قيمتهـــا 4.57 مليـــار درهـــم، محققـــة نمـــواً بنسبة 7.5% مقارنة بالربع الأول من2011 ، وفقاً لدائرة أراضي دبي.

وتشير الإحصاءات أن دبي شهدت نموّاً إجماليّاً في إجـراءات عمليّـات البيـع للوحـدات السّكنيّة خلال الرّبع الأول من العام 2012 لنحو 3261اجراء بنمو نسبته %50 مقارنة بـ 2167إجراء للفترة نفسها من عام2011 ، فيما بلغت قيمة البيع للوحـدات الـسّكنيّة نحو 3.82مليارات درهم بنمو نسبته 39.7% مقارنة بـ 2.76مليـار درهـم للربـع الأول من2011 م.

وشهدت قروض بنك الإمارات دبي الـوطني في نهايـة الرّبـع الأول مـن 2012 اسـتقراراً كبيراً مقارنة بمستويات نهاية عام2011 م، حيث بلغت 204.1 مليـار درهـم. ووصـلت ودائع العملاء إلى 208.5 مليارات درهم، بزيادة قدرها 8% عن حجـم ودائـع العمـلاء نهاية2011.

وأظهرت بيانـات أكـبر البنـوك الوطنيّـة مـلاءة بنـك أبـوظبي الـوطني أرباحـا صـافية بلغت 1.04 مليار درهم خلال الربـع الأول مـن عـام2012،مقابـل 927 مليـون درهـم للربع الأول من عام 2011 بنمـو بلـغ %12 مقارنـة بـالربع الأول مـن العـام الماضي، وبنمو بلغ44% مقارنة بـالربع الأخـير مـن2011 . وكـشف بنـك أبـوظبي التجـاري أن صـافي الأربـاح بلـغ 802 مليـون درهـم بزيـادة قـدرها 38% عـن الربـع الأول مـن عام2011 .

التطورات في التشريعات

عقب الأزمة الماليّة العالميّة العاصفة، عكفت الإمارات على مراجعة عدّة مشروعات ماليّة واقتصاديّة، والعمل على ضبط السّوق المحلي واتّخاذ خطوات عمليّة سريعة لإنعاش الاقتصاد المحلي. بدأت الدّولة بضخّ سيولة نقديّة للمصارف، وخطوات عديدة أخرى لدعم الشّركات الحكوميّة المتعثّرة، وانضافت إليها حزمة أخرى من المشروعات والقوانين، وليس من مانع أن نسردها بشكل سريع هنا على سبيل المثال لا الحصر:

فقد تمّت دراسة **قانون المعلومات الائتمانية**، والذي يهدف إلى الحدّ من المخاطر الائتمانيّة التي تواجهها المصارف والمؤسسات الماليّة والخدميّة العاملة في دولة الإمارات. و**قانون المنافسة** الذي صدر في عام 2012 الذي تهدف الحكومة من خلاله إلى حماية وتعزيز المنافسة، علاوة على مكافحة الممارسات الاحتكاريّة، و**قانون الإفلاس** الذي يضمن للشّركات المتعثرة أوضاعا إجرائيّة تمكّنها من إعادة الانطلاق بحماية القانون الذي يمنحها مهلة مناسبة لتوفيق أوضاعها بعيداً عن الملاحقات القضائيّة، ومشروع **قانون الدين العام** يسعى المُشرّع من خلاله إلى التنسيق مع الحكومات المحليّة وحصر وضبط سوق الدين العام الدّاخلي والخارجي، وتحديد إطاره وشروطه، و**مشروع قانون الاستثمار الأجنبي** الذي أضحى في مراحله الأخيرة، وبموجبه ستسمح الإمارات للمستثمر الأجنبي بالتملّك الكامل وفق أسسٍ وشروط محدّدة، **ومشروع قانون الضرائب** والذي تمّ اخضاعه لكمّ هائل من الدّراسات والخبرات، وأصبحت الصورة واضحة بشأنه، لكن يبقى الشّق السّياسي الذي لم

يعتمد تاريخ إقراره بعد،ومشروع قانون التنمية الصناعية الجديدة، ومشروع قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف إلى تنظيم وتطوير قطاع ريادة الأعمال في الدّولة ودعم المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة للمواطنين، وتعزيز دورهم في دخول القطاع الخاص، ومشروع قانون الشركات الجديد، والذي يضمن عدم تحديد حدّ أدنى لرأسمال الشركة ذات المسؤوليّة المحدودة، وتخويل مجلس الوزراء بأن يصدر قراراً بزيادة حصة الشريك الأجنبي على 49% من رأسمال الشركة في بعض الأنشطة التجارية.

وتشير هذه الاجراءات أن الدولة، عموماً، ماضية في طريق الانفتاح على الاستقار الاجنبي والقطاع الخاص، وأن النظرة بدأت تسود بأن الأزمة المالية التي عصفت في 2009 و 2010 أضحت سراباً مؤقتاً ما لبث وأن اختفى، وما انفكت أن عادت الإمارات إلى النمو وتصدر عناوين الأخبار الاقتصادية . وقد تكون هذه أول أجراس الخطر ، حيث لم تدر مناقشة جدية، واعترافات رسمية حول أسباب واخفاقات الازمة المالية في الإماراتـ على الرغم من كبر حجمها وتداعياتها. ولكن الديون العالية على الشركات شبه الحكومية (بالذات في دبي)، خاصة وأن الكثير من هذه الديون تمكلها أطراف خارجية، ولا يعرف مداها الحقيقي، بالإضافة إلى الأسعار العالية نسبياً المطلوبة لبرميل النفط لمعادلة الميزانية 84 دولار أمريكي للبرميل وفق إحصائيات صندوق النقد الدولي، كذلك يبقى شبحاً دائماً يذكر بأن النمو المطرد في الإمارات بني أساسا على استهلاك ثروة

ناضبة، وصرف ايراداتها على مشاريع لا زالت هيئة المحلفين معلقة حول قيمته التنموية.

المصادر والمراجع

1. مركز الخليج لدراسات التنمية، الخليج 2014، الثابت والمتحول
2. البترول العربي أثره على التنمية العربية الاقتصادية والعالم الخارجي . النـشرة الاقتصادية . بنك مـصر ، الـسنة الثامنـة عـشر ، ينـاير - ديـسمبر 1973 ، ص 103 .
3. الدكتور على أحمد عتيقه . بعـض الخيـارات للعلاقـة الجديـدة بـين المنتجـين والمـستهلكين للـنفط . الـنفط والتعـاون العـربي ، منظمـة الأقطـار العربيـة المصدرة للبترول ، 1976 ، ص 13 .
4. يوسـف رشـيد عـدنان شـهاب الـدين . " المـستقبل تـوازن الطاقـة النفطيـة والنووية " . ودل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الـنفط والتعـاون العربي ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، العدد الثـاني ، 1976 ، ص 30 .
5. عبد الرحمن نجـم المـشهداني، اثـر التغـيرات الاقتـصادية عـلى الاقتـصادات العربيـة، رسـالة دكتـوراه ،غـير منـشورة، الجامعـة المستنـصرية، كليـة الإدارة والاقتصاد، 1996، ص 89
6. قيس حسون الملا، الآثار المحتملة للعولمة على قطاع المصارف العربية، رسـالة دبلوم عالي، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1998، ص 35
7. ([1]) John Sloman & M ark Sutclift , Economics for Business , Prentice Hall Europe , 1998 , P.402 .

8. عادل أبو سنية، جولة الاورغـواي (1986 –1993)، مجلـة الدراسـات الماليـة والمصرفية، العدد (3)، أيلول، 1996، ص 37

9. صباح نعوش، الوطن العربي ومنظمة التجارة العالمية، المستقبل العربي، العدد 282، مركز دراسات الوحدة العرية، بيروت، 2001، ص 127

10. [1] محمد حسين هيكل ، **أزمة العرب ومستقبلهم** ، دار الشروق للنشر ، بيروت ، ط 2 ، 2002 ، ص 43 -4.

11. الامانة العربية لجامعة الدول العربية، واخرون، مصدر سبق ذكره، ص 176

12. الامانة العامة لجامعة الدول العربيـة(وآخـرون)، التقريـر الاقتـصادي العـربي الموحد لسنة 2010، ص 173

13. الأمانة العامة بجامعة الدول العربية (وآخـرون)، التقريـر الاقتـصادي العـربي الموحد 2000، ، صندوق النقد العربي أبو ظبي أيلول 2000، ص 33

14. الامانة العامة لجامعة الـدول العربيـة(وآخـرون، التقريـر الاقتـصادي العـربي الموحد لسنة 2010، ص 171

15. جوزيف ستكلتز، العولمة ومساؤها، ترجمة فـالح عبـد القـادر حلمـي، بيـت الحكمة، بغداد،2005،ص 79

الفهرس

...تم بحمد الـلـه